

الفصل الثانی

(التعقبات الصرفية)

يتناول هذا الفصل تعقبات الأصمعي الصرفية، وتتمثل فى القضايا الآتية:

- ١ - تحريك عين الثلاثى وتسكينها.
- ٢ - فعلتُ وأفعلتُ.
- ٣ - أفعلتُ وفعلتُ.
- ٤ - القلب المكانى.
- ٥ - التبادل بين الضم والكسر فى حركة عين المضارع المفتوح العين فى الماضى
- ٦ - شواذ البناء.
- ٧ - المبنى للمعلوم والمبنى للمجهول.
- ٨ - مسائل فى الاشتقاق والتصريف.
- ٩ - اشتقاق فعل التعجب وأفعال التفضيل من الفعل المبنى للمجهول.
- ١٠ - استعمال "خير"، و"شر" فى التعجب والتفضيل.
- ١١ - اشتقاق التعجب من "دُون".
- ١٢ - المؤنث المجازى بين التذكير والتأنيث.
- ١٣ - المقصور والممدود.
- ١٤ - مسائل فى الإفراد والتثنية والجمع.
- ١٥ - تصغير "هْدُود" على هُدَاهِد.
- ١٦ - قياسية ياء النسب.
- ١٧ - النسب إلى لفظ الجمع.
- ١٨ - تغيير صورة المنسوب عند النسب.
- ١٩ - مسائل فى الإعلال.

- ٢٠ - مسائل فى التعريف والتذكير .
- ٢١ - إدخال "أل" على "بعض" و"كل".
- ٢٢ - زيادة هاء التانيث وحذفها.
- ٢٣ - استعمال "زوجة" بالهاء.
- ٢٤ - صيغ قياسية.
- ٢٥ - استعمال "حوائج" جمعاً لـ "حاجة" .
- ٢٦ - حذف الألف الثانية من لفظ الجلالة، والاجتزاء عنها بالفتحة
- ٢٧ - القطع.

١ - تحريك عين الثلاثى وتسكينها

جاء فى مصادر البحث أن الأصمعى أنكر الإسكان فى خمس كلمات هى: الخيرة، والرَّقْص، والرَّمْل والطَّرْد، وسهمُ غَرْبٍ، وذكر أن الصواب فتح الثانى منها، وعلى العكس من ذلك أنكر التحريك فى عشر كلمات، وهى الحَشَك، والرَّكَّك، والشَّرَج، والضَّيِّق، والطَّرْق، والفَكَّك، والمَغْس، والوَرَى، والوَعِر، والوَلَق، وذكر أن الصواب فيها تسكين الثانى (١).

ويرى الباحث أن الأصمعى اكتفى فى هذه التعقبات بالسماح، ولم يأخذ طريق القياس، ولو أخذ بالقياس ما أنكر ما أنكره منها؛ فقد جمع الباحث أكثر من سبعين كلمة جاءت بتحريك الحرف الثانى غير الحَلْفَى وتسكينه، ومن ذلك (٢) قولهم: أَرْمَمَ وَأَرْمَمَ (٣)، وقولهم للطريق فيه غلظ: النَّجْنُ والنَّجْنُ، ودار بنى فلان تَمَلَّ وتَمَلَّ أى دار مقام، وجنَّز الرجلُ جازاً وجازاً: إذا اغتص، وقالوا للبعير: جَمَلَّ وجَمَلَّ (٤)، وقالوا: الحَبْر والحَبْر، ولموضع: حُدْمَةٌ وحُدْمَةٌ، وقالوا: الحَشْد والحَشْد (٥)، وحفرت أسنانه حفراً وحَفَرَا (٦)،

(١) انظر مادة (ح ش ك)، (خ ي ر)، (ر ق ص)، (ر ك ك)، (ر م ل)، (ش ر ج)، (ض ي ق)، (ط ر د)، (ط ر ق)، (غ ر ب)، (ف ك ك)، (م غ س)، (و ر ي)، (و ع ر)، (و ل ق) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، ولم يذكر معجم الأصمعى من هذه التعقبات إلا "المغس"، وقد ذكره بلا ضبط بلفظ "فى بطنه مغص ومغس، ولا نقل: مغص ولا مغس". ولا أدرى من أين أتى د. هادى حمودى بالصاد؛ فقد حكى القالى فى البارع ص ٣٦٨ عن أبى حاتم أنه سأل الأصمعى: "أفيقال: مَغْصًا، بالصاد، قال: لم أسمع إلا أن يكون مثل البُزاق والبُصاق والبُساق، ومثل الصُّراط، والسُّراط، ويقال أيضاً "زعموا، زراط".

(٢) قام الباحث بترتيب هذه الكلمات - بعد جمعها - تسهيلاً على القارئ ومنعاً للتكرار، وينبغى الإشارة إلى أن هذه الكلمات التحريك فيها بالفتح، وهو ما أنكره الأصمعى فى كلماته إلا كلمة (الوعر) فإنه أنكر فيها التحريك بالكسر، وهو أقوى الحركات.

(٣) القاموس المحيط (أ ز م).

(٤) كتاب جمهرة اللغة (ج ز ع) ج ٢ ص ٨٩، والتكملة للصغنى (ث ج ن)، (ث م ل)، (ج م ل).

(٥) المحكم لابن سيدة (ح ب ر) ج ٣ ص ٢٣٦، (ح د م) ج ٣ ص ١٩٨، (ح ش د) ج ٣ ص ٧٢.

(٦) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ح ر ف) ج ٢ ص ١٣٨.

وَحَلَقَةٌ وَحَلَقَةٌ^(١)، وَحَمَى الْمَاءَ حَمًا وَحَمًا^(٢)، وَقَالُوا: حَمَضَ وَحَمَضَ^(٣)، وَذُبْحَةٌ وَذُبْحَةٌ، وَقَالُوا لِلرَّجُلِ: رَبْعَةٌ وَرَبْعَةٌ^(٤)، وَقَالُوا لِبَاطِنِ الْفَخْذِ: الرَّبْلَةُ وَالرَّبْلَةُ^(٥)، وَقَالُوا: الرَّصْفَةُ وَالرَّصْفَةُ^(٦)، وَوَصَفُوا الْمَاءَ الْكَدْرَ بِأَنَّهُ سَجَسَ وَسَجَسَ^(٧)، وَقَالُوا لِلْقَضِيبِ مِنَ الْكَرَمِ: السَّرْعُ وَالسَّرْعُ، كَمَا قَالُوا: سَرَعَانَ وَسَرَعَانَ^(٨)، وَسَطَرَ وَسَطَرَ، وَسَطَعَ وَسَطَعَ، وَسَلِسَ سَلَسًا وَسَلَسًا^(٩) وَشَبَحَ وَشَبَحَ^(١٠)، وَالشَّمْعَ وَالشَّمْعَ^(١١)، وَرَجُلٌ صَبَحَانٌ وَصَبَحَانٌ، وَقَالُوا: صَذْحَةٌ وَصَذْحَةٌ، وَالصَّدْعُ وَالصَّدْعُ^(١٢)، وَقَالُوا لِلْبَرْدِ: صَرْدٌ وَصَرْدٌ^(١٣)، وَقَالُوا لِلْمَسَافِرِينَ: عَثَجٌ وَعَثَجٌ، وَعَرَضَ وَعَرَضَ، وَقَالُوا لَضَرْبٍ مِنَ النَّخْلِ: الْعُرْفُ وَالْعُرْفُ^(١٤)، وَقَالُوا: الْعَفْرُ وَالْعَفْرُ، وَقَالُوا لِلْحُمُقِ: الْعَفْكَ وَالْعَفْكَ، وَقَالُوا لَجَمَاعَةِ الْإِبِلِ: الْعَكْرُ، وَالْعَكْرُ، وَقَالُوا

(١) التكملة للصغاني (ح ل ق)، ولا يزال كثير من المعاصرين يُنكرون فتح اللام!! انظر الكتابة الصحيحة ص ٨٧.

(٢) المحكم لابن سيدة (ح م أ) ج ٣ ص ٣١٥.

(٣) نقله عن المبرد المرزوقي في شرح ديوان الحماسة ق ٤ ص ١٨٢٤ حماسية رقم ٨٢٣.

(٤) المحكم لابن سيدة (ذ ب ح) ج ٣ ص ٢١٨، (ر ب ع) ج ٢ ص ١٠٠، والفائق للزمخشري ج ٢ ص ٥.

(٥) الصحاح للجوهري (ر ب ل)، وقد نقل بعد إجازة الوجهين قول الأصمعي: "التحريك أفصح".

(٦) كتاب جمهرة اللغة (ر ص ف) ج ٢ ص ٣٥٥.

(٧) كتاب النوادر لأبى مسحل الأعرابي ص ٧٧.

(٨) المحكم (س ر ع) ج ١ ص ٣٠٠.

(٩) كتاب النوادر لأبى مسحل الأعرابي ص ٢٥١، وكتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ر س ط) ج ٢ ص ٣٢٩، والمحكم، ولسان العرب (س ل س).

(١٠) المحكم لابن سيدة (س ط ع) ج ١ ص ٢٩٠، (ش ب ح) ج ٣ ص ٨٢.

(١١) التكملة للصغاني (ل ه ب).

(١٢) المحكم (ص ب ح) ج ٣ ص ١٢١، (ص د ح) ج ٣ ص ١٠٢، (ص د ع) ج ١ ص ٢٦٤.

(١٣) كتاب جمهرة اللغة (د ر ص) ج ٢ ص ٢٤٧.

(١٤) المحكم (ع ث ج) ج ١ ص ١٨٦، (ع ر ض) ج ١ ص ٢٤٣، (ع ر ف) ج ٢ ص ٨١.

لِلْعُمُقِ: الْعَمَقُ وَالْعَمَقُ ^(١)، وَقَالُوا: الْغَبْنُ وَالْغَبْنُ ^(٢)، وَغُلَّوْا الشَّبَابَ وَغُلَّوْا ^(٣)، وَقَالُوا لِلْكَرْبِ: الْغَنْظُ وَالْغَنْظُ ^(٤)، وَقَالُوا لِلشَّقِّ: فِلَقٌ وَفِلَقٌ ^(٥)، وَقَالُوا لِلْسَّعَةِ: فَيَحٌ وَفَيَحٌ، وَقَالُوا: الْقَبْضُ وَالْقَبْضُ ^(٦)، وَقَالُوا: قَدَّرَ الشَّيْءَ وَقَدَّرَهُ، وَهُمْ قَدَّرَ مِئَةً وَقَدَّرَ مِئَةً، وَقَالُوا لِلنَّبَاتِ الْمَأْكُولِ: الْقَرَعُ وَالْقَرَعُ ^(٧)، وَقَالُوا لِلنَّحَافَةِ: الْقَضْفُ وَالْقَضْفُ، وَقَالُوا: قَلَسَ قَلَسًا وَقَلَسَا، وَقَالُوا لِفَعْلِ الصَّائِدِ: الْقَنْصُ وَالْقَنْصُ، وَقَالُوا: لَبِثَ لَبِثًا وَلَبِثًا، وَمَرَضَ مَرَضًا وَمَرَضًا، وَقَالُوا لثَمَرِ الْعَوْسَجِ: الْمُصْنَعُ وَالْمُصْنَعُ، وَقَالُوا: مَكْتُ مَكْتُا وَمَكْتُا ^(٨)، وَقَالُوا لِلْكَلِمَةِ الْمَلِيحَةِ: الْمُلْحَةُ وَالْمُلْحَةُ ^(٩)، وَفَوَادَ نَبْضٍ وَنَبْضٍ ^(١٠)، وَقَالُوا: النَّجْسُ وَالنَّجْسُ ^(١١)، وَلِلْمَكَانِ الْمَرْتَفِعِ: نَشَزٌ وَنَشَزٌ، وَلِلْمَرْأَةِ: نَفْسَاءٌ وَنَفْسَاءٌ ^(١٢)، وَقَالُوا: النَّفْضُ وَالنَّفْضُ، وَنَكَبَهُ نَكَبًا وَنَكَبًا، وَنَكَدًا لَهُ وَنَكَدًا،

(١) (كتاب جمهرة اللغة (ر ع ف) ج ٢ ص ٣٨٠، (ع ف ك) ج ٣ ص ١٢٦، (ع م ق) ج ٣ ص ١٣١، والتكملة للصغاني (ع ك ر).

(٢) (البارع للقالى ص ٣٣٨، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص ٩٧ فى الباب الذى عقده باسم (فعل وفعل من السالم) وفيه كلمات أخرى غير التى جمعها الباحث .

(٣) (الحجة لأبى على الفارسى ج ٢ ص ٢٥٦، والتكملة للصغاني (غ ل و).

(٤) (كتاب جمهرة اللغة (ظ غ ن) ج ٣ ص ١٢٢ .

(٥) (لسان العرب (ف ل ق).

(٦) (المحكم (ف ي ح) ج ٣ ص ٣٤٦، (ح ش ك) ج ٣ ص ٢١ .

(٧) (المصباح المنير (ق د ر)، (ق ر ع) .

(٨) (كتاب جمهرة اللغة (ض ف ق) ج ٣ ص ٩٧، (س ق ل) ج ٣ ص ٤٢، (ص ق ن) ج ٣ ص ٨٥، (باب من اللغات عن أبى زيد) ج ٣ ص ٤٨٨، (ر ض م) ج ٢ ص ٣٦٧، (ص ع م) ج ٣ ص ٨٧.

(٩) (المحكم (م ل ح) ج ٣ ص ٢٨٦ .

(١٠) (التكملة للصغاني (ن ب ض).

(١١) (كتاب جمهرة اللغة (ج س ن) ج ٢ ص ٩٥ .

(١٢) (المقصود والممدود للقالى ص ٣٤٨، والمخصص (ما جاء من صفات المؤنث على فاعل) ج ١٦ ص ١٢٤ .

وقالوا: الهَنْعَة والهَنْعَة^(١)، وقالوا للواحد من أوباش الناس: وَبَش ووَْبَش^(٢)، وجاءوا على وَفَض ووَْفَض، وولَعَ بالشئ ولَعَا وولَعَا، وقالوا: اليرْقَان واليرْقَان^(٣).

وأما ما كان ثانيه حرفاً من حروف الحلق كـ "المَغْس" التي أنكر الأصمعي فيها التحريك، فقد وجد الباحث نماذج كثيرة جاء فيها حرف الحلق بالتحريك والتسكين، ومن ذلك: البَغْر^(٤)، والتُّحْفَة، والتُّخْمَة^(٥)، والتُّهْمَة، والتَّأْدَاء، والتَّغْب، والجَحْد، والدَّأْتَاء، والرَّحْمَة^(٦)، والرَّعْش، والسَّحَر، ويوم سَخْنَان^(٧)، والسَّعْقَة، والشَّخْص وهو لبن الشاة إذا قلّ، والشَّعْث، والشَّعْر^(٨)، وطَخَش العين بمعنى إظلامها، ووجدت في قلبي طَخَفَا، والطَّعْم، ورجل طُهَوَى نسبة إلى طُهَيْتَة، والفَحْم، وفَحَوَى الكلام^(٩)، والفَهْم، ولَحَن الكلام^(١٠)، واللَّغَط، واللَّهَب، واللَّهْجَة،

(١) (المحكم ج ح د) ج ٣ ص ٤٥، (هـ ن ع) ج ١ ص ٦٧، (ح ش ك) ج ٣ ص ٢١، والقاموس (ن ك ب).

(٢) (المخصص (أسماء الجماعات من الناس) ج ٣ ص ١٢٣).

(٣) (كتاب جمهرة اللغة (ض ف و) ج ٣ ص ٩٨، والتكملة للصغاني (ي ر ق)، والمصباح المنير (و س ط)، (و ل ع) ..

(٤) (حكي التحريك والتسكين عن الأصمعي ثابت في كتاب الفرق ص ٣٩، وانظر المحكم (ب ع ر) ج ٢ ص ٩٦، والمصباح المنير (ب ع ر) ..

(٥) (كتاب جمهرة اللغة (باب التاء والهاء في الرباعي) ج ٣ ص ٣١٥، والمصباح المنير (ت ح ف)، (ت خ م)، والمحكم (ث ع ب) ج ٢ ص ٦٩، (ج ح د) ج ٣ ص ٤٥، (ر ح م) ج ٣ ص ٢٥٣، والمصباح المنير (و ه م) ..

(٦) (المقصود والممدود للقالى ص ٣٤٨).

(٧) (كتاب جمهرة اللغة (ر ش ع) ج ٢ ص ٣٤٢، والمحكم (س ح ر) ج ٣ ص ١٣٢، والتكملة للصغاني (س خ ن) ..

(٨) (الصحاح (ش ح ص)، والمحكم (س ع ف) ج ١ ص ٣١١، (ش ع ث) ج ١ ص ٢١٧، (ش ع ر) ج ١ ص ٢٢٤ ..

(٩) (كتاب جمهرة اللغة (خ ش ط) ج ٢ ص ٢٢٣، (ف ح م) ج ٢ ص ١٧٧، (ط ه ي) ج ٣ ص ١٢٠، المخصص (باب ما يمد ويقصر) ج ٦ ص ١٨، (باب الفحم) ج ١١ ص ٣٩، والمخصص (الحزن والاغتمام) ج ١٣ ص ١٣٨، والمصباح (ط ع م) ..

(١٠) (المحكم لابن سيدة (ل ح ن) ج ٣ ص ٢٥٨، والتكملة للصغاني (ف ه م) ..

والمَهْل^(١)، والمَهْلَة، بمعنى الصَّدِيد، والنَّحْي وهو الزَّقَّ^(٢)، والنُّخْبَة، والنُّغْرَة، والنَّعْل، والنَّهْر^(٣)، والوَهْن، والوَعْي بمعنى الجَلْبَة، والوَعْر^(٤) لَشِدَّة الحر. وقد حكى ابن سيدة عن بعض النحويين قوله: "كل ما كان ثانيه حرفا من حروف الحلق فهاتان اللغتان عليه متعاقبتان"^(٥).

ولم يكن هذا مقصوراً على الأسماء بل جاء عنهم في بعض الأفعال مثل: يَغْذُو وَيَغْذُو^(٦)، وينبغي الإشارة إلى أن هذه الكلمات التي جمعها الباحث لا يؤثر فيها التحريك والتسكين معنى ولا صيغة؛ فقد استبعد الباحث مثل قول ابن دريد "الرَّنَق: الماء الكدر، والرَّنَق: المصدر"^(٧) أو تسميتهم شخصاً عَبَسَا وآخر عَبَسَا^(٨)، كما استبعد الباحث وَسَط الدار ووسَطه.

وإذا كان بعض اللغويين^(٩) قد تبعوا الأصمعي في إنكار التحريك في كلمة "مَغْس" التي سبقت إشارة بعض النحويين إلى قياسية جواز التحريك والتسكين في مثلها مما ثانيه حرف حلقى، فإن الكلمات التي جمعها الباحث تُسَوِّغ جواز التحريك والتسكين فيما شرط فيه الأصمعي أحدهما دون الآخر حلقياً كان الحرف الثاني منها

(١) فعلت وأفعلت للسجستاني ص ١٢٧، والتكملة للصغاني (ل ه ب)، والمصباح (ل غ ط)، (ل ه ج)، (م ه ل).

(٢) كتاب جمهرة اللغة (ل م ه) ج ٣ ص ١٧٥، والمحكم (ن ح ي) ج ٣ ص ٣٤٤.

(٣) كتاب جمهرة اللغة (ر ن ه) ج ٢ ص ٤٢١، والمحكم (ن ع ر) ج ٢ ص ٧٧، (ن ع ل) ج ٢ ص ١١٤.

(٤) شرح ديوان كعب ص ١٨٨، والمحكم (و ع ي) ج ٢ ص ٢٧٧، والتكملة للصغاني (و ه ن).

(٥) المخصص (باب فَعْل وفَعْل من السالم) ج ١٥ ص ٨١، وفيه كلمات أخرى غير التي جمعها الباحث.

(٦) المحكم (ن ع ل) ج ٢ ص ١١٤، وقد عدّه ابن سيدة نوعاً من الإتياع.

(٧) كتاب جمهرة اللغة (ر ق ن) ج ٢ ص ٤٠٧.

(٨) المحكم (ع ب س) ج ١ ص ٣١٤.

(٩) من هؤلاء ابن السكيت، وعبارته صريحة الإنكار في إصلاح المنطق ص ١٨٠، وكذا حكى عنه

ابن الجوزي في غلطات العوام ورقة ٢٤، والفيومي في المصباح (م غ ص)، وابن الحنبلي في

بحر العوام ص ٢٠٦، والآلوسي في كشف الطرة ص ٤٠٨، وهذا يخالف ما وجده الباحث في

المخصص (أوجاع البطن) ج ٥ ص ٧٧ بلفظ: "ابن السكيت: وجدت في بطني مَغْسًا ومَغْسًا!!"

أو غير حَلَقِي، كما يستأنس الباحث ببعض القراءات القرآنية، ومنها قراءة أبى عمرو التى رواها عنه الأصمعى : "فى قلوبهم مَرَضٌ" ^(١) ساكنة الراء، وقراءة "إنا مَعَكُمْ" ^(٢)، وقراءة "حتى يلج الجَمَلُ فى سَمِّ الخِيَاطِ" ^(٣)، وقراءة "كانتا رَتَقَا" ^(٤) بتحريك التاء، وقراءة : "وغدوا على حَرَدٍ" ^(٥) بفتح الراء، وقراءة: "أبى لَهَبٌ" ^(٦) بتسكين الهاء، ويستأنس الباحث كذلك بما جمعه د. عمر عبد المعطى ^(٧) من مواضع فى ديوان رؤبة حَزَكٌ فيها ما حَقَّه التسكين، وسكَّن ما حَقَّه التحريك.

وينبغى الإشارة إلى أن بعض اللغويين أجاز التحريك فى بعض الكلمات التى تعقَّبها الأصمعى؛ فقد أجاز ابن دريد "الشَّرَجَ والشَّرَجَ" ^(٨) وأجاز ابن سيدة "الحَشَكَ والحَشَكَ" ^(٩)، كما أجاز الفراء وابن الأعرابى وثعلب "الوَرَى" بفتح الراء ^(١٠)، كما

(١) انظر هذه القراءة فى مختصر شواذ القرآن، والمحتسب - البقرة/ ١٠ وقد علق عليها ابن جنى بقوله: "وينبغى أن يكون "مرض" هذا الساكن لغة فى "مرض" المتحرك، كالحَلَبِ والحَلَبِ، والطَّرْدِ والطَّرْدِ، والشَّلِّ والشَّلِّ، والعيب والعاب، والذِّيم والذام. وقد دللنا فى كتابنا الخصائص على تقاؤد الفتح والسكون، ولأنهما يكادان يجريان مجرى واحد فى عدة أماكن"، ويبدو للباحث أن هذه القراءة من القراءات الشاذة فى الرواية؛ لأنها لم ترد فى القراءات السبع ولا العشر مع أن أبا عمرو بن العلاء - كما هو معلوم - أحد قراء القراءات السبع المتواترة.

(٢) بلا نسبة فى البحر المحيط، ومعجم القراءات القرآنية - البقرة/ ١٤.

(٣) هكذا قرأها أبو السَّمَّال. انظر المحتسب - الأعراف/ ٤٠.

(٤) قراءة الحسن وعيسى الثقفى وأبى حيو. انظر المحتسب - الأنبياء/ ٣٠.

(٥) بلا نسبة فى مختصر فى شواذ القرآن لابن خالويه ص ١٦٠.

(٦) سورة المسد: الآية (١). وهى قراءة ابن كثير، من القراءات السبع المتواترة، ووافق ابن محيصن فى القراءات الأربع الشواذ، انظر إتحاف فضلاء البشر، ومعجم القراءات القرآنية - المسد/ ١.

(٧) انظر الفصل الثالث من كتابه: اللغة فى أراجير رؤبة ص ٢٥١، ومما يلفت نظر الباحث أنه لم يجد سوى أربع كلمات فقط هى التى تعقَّب فيها الأصمعى رؤبة، ويُحتمل أن يكون الأصمعى قد أخذ عليه كلمات أخرى، ولكن المصادر التى رجع إليها الباحث لم تُسجِّفه إلا بهذه التعقبات الأربعة.

(٨) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ج ر ش) ج ٢ ص ٧٨.

(٩) المحكم (ح ش ك) ج ٣ ص ٢١.

(١٠) المقصور والمدود للقالى ص ١١٩، ١٢٠، وتهذيب اللغة للأزهري (و ر ي) ج ١٥ ص ٣١٢.

أجاز اللحياني وابن القوطية التحريك في "المَغْس" ^(١)، وكذلك "سهم غَرَب" أجاز فيها الفيومي التحريك والإسكان ^(٢)، وينبغي الإشارة إلى أن هذه الكلمة وقعت في كتاب السلاح للأصمعي بسكون الراء ^(٣) الذي رُوِيَ عن الأصمعي أنه أنكره.

ومن هنا لا يرى الباحث مُبرِّراً لإصرار ابن دريد ^(٤) على فتح الحاء في عبارة "فلان حسن السَّحْنَة"، وإصرار عبد اللطيف ^(٥) البغدادي على فتح الخاء في كلمة "نُخْبَة"، وعَدَّه فتح الراء في عبارة "الغُدَّة القَرْنِيَّة" من قول العامة؛ لأن الواجب عنده إسكانها، وكذلك إصرار الصفدي ^(٦) على فتح اللام في كلمة "قَلْعَة" والنسب إليها "قَلْعِي".

وقد أحسن ابن جني حين عَقَّب على إنكار الأصمعي التحريك في كلمة "ركك" بقوله: "وقد يجوز أن يكونا لغتين: ركّ، وركك، وقد كان يجب على الأصمعي ألا يُسرع إلى أنه ضرورة ^(٧)، وعلى العكس منه خطأ الأستاذ زهدى

(١) انظر التكملة للصغاني (م غ س)، وبحر العوام لابن الحنبلي ص ٢٠٥ .

(٢) المصباح المنير (غ ر ب) في حين اكتفى صاحب العين وابن السكيت بالفتح فقط. انظر كتاب العين

(غ ر ب) ج ٤ ص ٤١٢، وإصلاح المنطق ص ١٧٣ .

(٣) انظر كتاب السلاح للأصمعي ص ٨٠ حيث جاء فيه: "سيف ذو هَبَّة وذو غَرَب"، وفي ص ٦٩:

"أصابه سهم غَرَب"، وصرح القالي في البارع ص ٣٠٤ بلفظ: "قال الأصمعي: ومنه جاء سهم

غرب، بسكون الراء"، وبهذا يتضح للباحث أن الأصمعي رجع عن هذا التعقب.

(٤) كتاب جمهرة اللغة (ح س ن) ج ٢ ص ١٥٧، وهذا يلفت النظر؛ لأن جل الكلمات التي أُستدلُّ بها

على جواز التحريك والتسكين جمعتهما من كتاب ابن دريد، وهذا يدل على أن ابن دريد أخذ بالسماع

فقط، وقد أجاز الوجهين في كلمة "السحنة" تلميذه أبو علي القالي في المقصور والممدود ص ٣٣٩ .

(٥) ذيل فصيح ثعلب لعبد اللطيف البغدادي ص ٢٩ .

(٦) تصحيح التصحيف ص ٤٢٨ .

(٧) المحتسب - الكهف/ ٢٢، وانظر الخصائص ج ١ ص ٦٠، ولا مانع هنا من الإشارة إلى بحث

الأستاذ محمد شوقي أمين "ظاهرة الإسكان في الفصحى"، وبحث د. عبد الصبور شاهين "الإسكان"،

انظر: في أصول اللغة ج ٣ ص ١٧٢ - ١٨١ .

جار الله ^(١) في القرن العشرين الميلادي استعمال "أزمة" بتسكين الزاي، وزعم أن الصواب "أزمة"، بالتحريك، مع أن الفيروزآبادي أجاز الوجهين قبل هذا الباحث بعدة قُرُون !!

(١) الكتابة الصحيحة ص ٢٣، وانظر مثالا آخر ص ١٠٩، وقد كنتُ أخطئُ تسكين الدال في "عَدُس" وأصرُّ على فتحها تأثراً بـلهجتي الصعيدية، ومراعاة للاستعمال القرآني، ولكنني - بعد هذه الشواهد - لا أرى مبرراً لهذا الإصرار .

٢ - فعلت وأفعلت

وجد الباحث مئة وتسعين تعقباً للأصمعي تدور حول موضوع "فعلت وأفعلت" ^(١)، منها خمسة وخمسون تعقباً أنكر فيها الأصمعي استعمال "أفعل" متعدياً في محلّ "فعل" كقوله : "يقال: زررت القميص ولا يقال: أزررته، وطلعت الجبل ولا يقال: أطلعته، وعقم الله رحمها ولا يقال: أعقم، وفتنت الرجل ولا يقال: أفتنته" ^(٢)، ومنها اثنان وخمسون تعقباً أنكر فيها الأصمعي استعمال "أفعل" لازماً في محلّ "فعل" كقوله: "يقال: برقت السماء ورعدت ولا يقال: أبرقت وأرعدت، ونبت البقل ولا يقال: أنبت، ووجف البعير ولا يقال: أوجف" ^(٣) ومنها أربعون تعقباً أنكر

(١) لم يذكر د. هادي حمودي في معجم الأصمعي إلا ستة وعشرين تعقباً من هذه التعقبات. انظر من كتابه الموادّ (ب ت ت)، (ب ر ق)، (ب ن ن)، (ج ن ب)، (ج و ح)، (ح د د)، (ح ذ و)، (ح ز ن)، (خ ل ف)، (خ م م)، (د ف ف)، (ر ه ن)، (ز ه و)، (س م ل)، (س و س)، (ش ذ ذ)، (ش ط ط)، (ص ح و)، (ص م ت)، (ض ج ج)، (ط ل ع)، (ط ل ل)، (ع ي ي)، (ك ر ث)، (ك ن ب)، (ن ب ت).

(٢) انظر مادة (ز ر ر)، (ط ل ع)، (ع ق م)، (ف ت ن) في معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وانظر بقية هذا النوع من التعقبات في مادة (أ ج ر)، (ب ت ت)، (ب ر ز)، (ب ش ر)، (ب ي ع)، (ج ف ل)، (ج ه د)، (ج ل ب)، (ج و ح)، (ح ذ و)، (ح ز ن)، (د ه ي)، (ر ذ ل)، (ر ك و)، (ر ه ن)، (س ح ق)، (س ع ر)، (س ع ط)، (س ف ي)، (س ل ك)، (ش ر ي)، (ش ف ع)، (ش و ر)، (ش ي م)، (ص د د)، (ط ل ل)، (ع ر ض)، (ع س ر)، (ع ف ص)، (ع م ر)، (غ ي ض)، (ف ر ي)، (ق ذ ذ)، (ق ر ب)، (ق و س)، (ك ف أ)، (ل د د)، (ل ز ز)، (م ح ض)، (م ح ق)، (م ض ي)، (م ل ك)، (م ه د)، (ن ض ر)، (ن ض و)، (ن ع ش)، (ه ب ط)، (ه د ي)، (ه ي ل)، (و ت د)، (و ق ف).

(٣) انظر مادة (ب ر ق)، (ر ع د)، (ن ب ت)، (و ج ف) في معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وانظر بقية هذا النوع في مادة (ب ل ل)، (ث و ي)، (ج م م)، (ج ن ب)، (ح ل ل)، (ح م م)، (ح و ل)، (خ م م)، (د ب ر)، (د ف ف)، (د و د)، (ر ث ث)، (ر ج ن)، (ر ع د)، (ر م ي)، (ر و ح)، (ز ح ف)، (ز ك ن)، (ز ه و)، (س ق ط)، (س و س)، (ش م ل)، (ص ب و)، (ص ح و)، (ص د د)، (ص ق ع)، (ص م ت)، (ض ب ع)، (ض ج ج)، (ض ح و)، (ط و ف)، (ع ر ض)، (ع ل ل)، (ع ي ي)، (غ ل ل)، (غ و ر)، (ف ر ر)،

فيها استعمال "فعل" لازماً في محل "أفعل" كقوله: "بان: ليس من كلام العرب، إنما يقال أبان، وأفحش الرجلُ ولا يقال فحش، وألحد في الدين ولا يقال لحد، وأنتن الشيء ولا يقال: نتن" (١).

ومنها ثلاثون تعقباً أنكر فيها استعمال "فعل" متعدياً في محل "أفعل" كقوله: "أجبرتُ فلاناً ولا يقال جبرته، وأسعده الله ولا يقال: سعده، ولا يقال شلّته يده، وإنما يقال: أشلّها الله، ويقال: أهلكه الله، ولا يقال: "هلكه" (٢)، ومنها تعقبان شرط فيهما أن يكون "فعل" لشيء، و "أفعل" لشيء آخر، مع أنهما لازمان ويستعملان بمعنى واحد، ومنها أربع شرط فيها أن يكون "فعل" لازماً، و "أفعل" متعدياً، وغير ذلك خطأ عنده (٣). ومنها أربعة تعقبات لم يُثبت فيها "فعلت" ولا "أفعلت"؛ فلم يعرف بليت بالمكان ولا أبليت، ولا ماهت الركبة ولا أماهت (٤)، ومنها ثلاث اضطربت

= (ق ب ل) (ق ت ر)، (ل و ذ)، (م ح ح)، (م ط ر)، (م ل ح)، (م ي ط)، (ن س ل)، (و ض ح)، (و ف ي)، (و ق ف).

(١) انظر مادة (ب ي ن)، (ف ح ش)، (ل ح د)، (ن ت ن)، في معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وانظر بقية هذا النوع في مادة (ب ل م)، (ب ن ن)، (ت ي ح)، (ث ر ي)، (ج ن ب)، (ح د د)، (خ ل د)، (خ ل ق)، (د ج ن)، (ر ن ن)، (ر ي ب)، (ز ن ن)، (ز ه — و)، (س ف ر)، (س م ل)، (ش ط ط)، (ش ف ق)، (ص ل ل)، (ع ذ ر)، (غ ن ن)، (غ ي م)، (ف ر ش)، (ف ي خ)، (ق ل ع)، (ك ل أ)، (ك ن ب)، (ل م م)، (م خ خ)، (م ر ر)، (ن ه ج)، (ه ل ل)، (و ب أ)، (و ع ز)، (و ع ي)، (و ف ي)، (ي ن ع).

(٢) انظر مادة (ج ب ر)، (س ع د)، (ش ل ل)، (ه ل ك)، من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وانظر بقية هذا النوع في مادة (أ م ر)، (ب ر ر)، (ح ب ب)، (ح ش م)، (ح ك م)، (ر ت ج)، (ر د ف)، (ز ن ن)، (ز و ل)، (س ف ف)، (س ن ف)، (ش ذ ذ)، (ص ر د)، (ط و ح)، (ع ذ ر)، (ع و د)، (غ و ي)، (ف ع م)، (ق ط ر)، (ق ي ل)، (ك ر ث)، (م ض ض)، (م ي ط)، (ن ش ر)، (ن ص ب)، (و خ ف).

(٣) انظر مادة (س م ح)، (غ و ي)، (م ي ط) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث.

(٤) انظر مادة (ب ل ل)، (م و ه) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث.

المصادر فيها فبعضها يذكر أن الأصمعي أنكر "فعل" في محل "أفعل"، وبعضها الآخر يقول عكس ذلك (١).

وقد أجاز بعض العلماء كثيراً من هذه التعقبات، فقد عدَّ أبو عبيدة: أمره الله وأمره لغتين، ورأى أبو عبيد البكري أن "حمل الحديث على هذه اللغة الفصيحة أولى من حمله على أنه أراد أن يتبعه ما قبله؛ لأنه لم يكن من المتكلمين صلى الله عليه وسلم" (٢)، كما ذكر الزبيدي "أجره الله كأجره" (٣).

وأجاز الفراء "بتت عليه القضاء وأبتته، وذكر أنهما لغتان" (٤)، وأما "أبرقت السماء وأرعدت، وأبرق فلان وأرعد بمعنى هدّد وأوعد" فقد أجاز ذلك الخليل وأبو عمرو وأبو حنيفة وأبو عبيدة وأبو زيد وابن الأعرابي (٥)، واحتجوا بشعر مهلهل بن ربعة التغلبي والكميت، وإذا كان الأصمعي لم يحتج بهذين البيتين بحجة أن بيت مهلهل مصنوع، وأن الكميت من أهل الموصل ويأكل الكامخ فقد أجاد الردّ عن بيت مهلهل أبو العلاء المعري حين طرح سؤالاً على لسان ابن القارح يوجهه إلى مهلهل: "فأخبرني عن هذا البيت الذي يروى لك:

أنبضوا ساعة الهياج وأبرقنا (م) كما تُوعِدُ الفُحولُ الفُحولاً

(١) انظر مادة (ح ت ر)، (ن ص ف)، (هـ و ي) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد يرجع هذا الاضطراب - من وجهة نظري - إلى التصحيف في زيادة الهمزة أو حذفها في مصادر هذه التعقبات.

(٢) التنبيه على أوهام أبي على في أماليه لأبي عبيد البكري ص ٤٢ في ذيل كتاب الأمالي للقاللي. دار الكتب العلمية. بيروت ط ١/١٩٩٦م، ولسان العرب، وتاج العروس (أ م ر)، وانظر الحديث في النهاية لابن الأثير ج ١ ص ٦٥ بلفظ: "خير المال مُهرة مأمورة" وانظر تعليق ابن الأثير عليه.

(٣) تاج العروس (أ ج ر).

(٤) جاء ذلك مقروناً برأى الأصمعي في جُلّ المصادر التي ذكرت هذا التعقب.

(٥) ديوان المتلمس ص ١٤٨، وإصلاح المنطق ص ١٩٣، ٢٢٦، وشرح القصائد لابن الأنباري ص ٥٢٣، وبقية التنبيهات لعلي بن حمزة ص ١٢١، وشرح الحماسة للمرزوقي ق ٢ ص ٧٣٠ حماسية رقم ٢٤٩، وجاء في الاشتقاق لابن دريد ص ٤٤٧ "وأجاز البغداديون: أبرق وأرعد في معنى التهذؤ".

فإن الأصمعي كان ينكره ويقول: إنه مؤلّد، وكان أبو زيد يستشهد به ويثبته، فيقول: إن ذلك لخطأ من القول، وإن هذا البيت لم يقله إلا رجل من جذم الفصاحة، إما أنا وإما سواي، فخذ به وأعرض عن قول السفهاء" (١) .

وأما بيت الكميت فقد دافع عنه علي بن حمزة البصري حيث بيّن أن الأصمعي لم يكن مُحققاً في عدم احتجاجة بالكميت؛ فليس "كون الكميت من الموصل بمُسقط له، فالأخطل من الموصل، ولكنه كان مُتعصباً على الكميت، وقد كان الأصمعي مع كونه مُجبّراً شديد البغض لأمير المؤمنين عليّ عليه السلام؛ فلذلك كان يسبّ الكميت؛ لأن الكميت كان شيعياً" (٢) وإذا كان لا يلزم (٣) الأصمعي بيت ذي الرمة (٤) :

إذا خشيت منه الصّريمة أبرقت له برقة من خلّب غير ماطر

فقد جاء هذا الاستعمال فيما استدل به السرقسطي من إنشاد أبي ليلى في بُنيّ له (٥):

وأرعدوا وأبرقوا عُداتي

وهذه الشواهد وأقوال العلماء تثبت فصاحة هذا الاستعمال وتنفي قول يوهان فك: "الاستعمال الفصيح لا يعرف إلا صيغة الثلاثي مجازاً في التهديد والوعيد" (٦).

(١) هكذا في رسالة الغفران بتصرف يسير ص ٣٥٤، وكلمة "السفهاء" شديدة الوقع، ما كان لأبي العلاء رحمه الله أن يستعملها إلا في رسالته هذه المصبوغة بصيغة أدبية.

(٢) التنبيهات على أغلاط الرواة ص ٢٤٧، وهذا اتهام خطير للأصمعي، وربما كان سببه - من وجهة نظر الباحث - أن علي بن حمزة البصري شيعي متعصب، ومما يلفت نظر الباحث ما نقله د. جبار المعبيد في كتاب الأمثال ص ٧١ من احتجاج الأصمعي ببيت للكميت !!

(٣) أقول هذا؛ لأن الأصمعي له تعقبات كثيرة على ذي الرمة بحجة أنه أكل المالح في حوانيت البقالين !!

(٤) انظر البيت في ديوانه ج ٣ ص ١٧٦٠، ولسان العرب لابن منظور (ب ر ق).

(٥) كتاب الأفعال للسرقسطي ج ٣ ص ٧ ضمن بيتين آخرين، ومما يلفت نظر الباحث أن الأصمعي لم يأخذ بإجازة الأعرابي الذي سأله أبو زيد !!

(٦) العربية ص ٤٢ .

وأما إنكار الأصمعي "المبروز" وقوله: إنها "المُبْرَز" ولكن النحاة غيَّروها،
فقد ردَّ إنكاره وقوله الجوهريُّ مستشهدًا بقول لبيد في بيت آخر:

كما لاح عنوانُ مبروزةٍ يلوحُ مع الكَفِّ غنوائها

ثم قال: "فهذا يدلُّ على أنه لغته، والرواة كلُّهم على هذا فلا معنى
لإنكاره"^(١)، وأما "بنٌ بالمكان" فقد أجازته ابن دريد وابن سيدة^(٢).

وأما "جَبَرْتُ فلانًا على الأمر وأجبرته" فقد حكاها أبو زيد ولم يفرِّق
بينهما^(٣)، وأما "حَبَبْتُ" لغة في "أحببت" فقد حكاها الفراء وسيبويه^(٤)، وجاء عليها
قول عيلان بن شجاع النهشلي^(٥):

فأقسمُ لولا تمرُّه ما حبَّبْتُه ولا كان أدنى من عُبيدٍ ومَشْرُقٍ

وقد كان في وسع الأصمعي أن يقبل هذا الفعل الثلاثي متعديًا، ولا سيما أنه
سمع الفتح في الياء أو التاء من مضارعه^(٦)، وأما "حدَّت المرأة" فقد عرفها أبو زيد
والليث، وأثبتها ابن دريد والجوهري وابن سيدة والفيومي^(٧)، كما أجاز أبو زيد
وابن دريد وابن سيدة "حكمتُ فلانًا وأحكمتُه"^(٨)، وأما "خلقُ الثوب" فقد أجازها أبو

(١) (الصحاح للجوهري (ب ر ز)).

(٢) (كتاب جمهرة اللغة (ب ن ن) ج ١ ص ٣٨، والمخصص باب (فعلت وأفعلت) ج ١٤ ص ٢٢٩).

(٣) (فعلت وأفعلت لأبي حاتم السجستاني ص ١٠٥).

(٤) (الكتاب لسيبويه ج ٤ ص ٦٧، وتاج العروس للزبيدي (ح ب ب)).

(٥) (بلا نسبة في المحكم (ح ب)، ونسبة في لسان العرب (ح ب ب)، واستدلَّ به الأستاذ هارون على
صحة قول سيبويه).

(٦) (انظر مادة (ح ب ب) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، ويستدلُّ الباحث بقراءة
أبي رجاء "يحببكم" بفتح الياء، و "يحبكم" بفتح الياء أيضًا مع الإدغام. انظر مختصر في شواذ
القرآن ص ٢٦، ومعجم القراءات القرآنية - آل عمران / ٣١).

(٧) (فعلت وأفعلت لأبي حاتم ص ١٤١، وكتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ح د د) ج ١ ص ٥٨، وتهذيب
اللغة للأزهري (ح د) ج ٣ ص ٤٢٠، ٤٢١، والصحاح، والمحكم، والمصباح (ح د د)).

(٨) (كتاب جمهرة اللغة (ح ك م) ج ٢ ص ١٨٦، والاشتقاق له ص ٧٦، والمخصص (الحكم بين
الخصمين) ج ١٢ ص ٢١٤).

زيد وأبو عبيدة، وحكاها ابن سيدة عن ابن السكيت ^(١)، كما أجاز أبو زيد "أدْفُ الطائرُ بجناحيه" ^(٢)، وحكى ابن دريد "رَتَجْتُ البابَ" ^(٣) وأما "رَنَّتْ المرأةُ ببكائها" فقد أجازها أبو زيد، واستدل السرقسطي بحديث "لُعِنَتِ الرَّائَةُ" ^(٤)، وأما "أرهنْتُ فلاناً كذا" فقد أجازها القالي، والأزهري، وذكر ثعلب أن الرواة كلهم يروون بيت عبد الله ابن همام السلولي:

نَجَوْتُ وأرهنْتُهم مالِكا

كما ذكر ابن السيّد البطليوسي بيتاً آخر استدلّ به على صحة هذا الاستعمال ^(٥).

وأما "راب الشيء: إذا صار مُريباً" فقد أجازها أبو عبيدة ^(٦)، وأما "زها النخل" فلغة أثبتها الجوهري والفيومي ^(٧)، وأما "أزهي البُسْرُ" فلغة أجازها أبو زيد وابن الأعرابي وأثبتها ابن السكيت وابن فارس والزمخشري ^(٨)، وأما "سَعَدَ الله" فقد أجازها أبو عبيد بن سلام والزجاج وابن القوطية ^(٩)، وقد أحسنوا في ذلك؛ فقد جاء

(١) فعلت وأفعلت لأبي حاتم السجستاني ص ٨٩، والمخصص (الخلقان من الثياب) ج ٤ ص ٩٢، ولم أجده في إصلاح المنطق لابن السكيت، ولعله في كتاب آخر له.

(٢) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (د ف ف) ج ١ ص ٧٤ .

(٣) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ت ج ر) ج ٢ ص ٣، والتكملة للصغاني (ر ت ج).

(٤) كتاب الأفعال للسرقسطي ج ٣ ص ٤ .

(٥) أمالي القالي ج ١ ص ٥٧، وتهذيب اللغة (ر ه ن) ج ٥ ص ٢٧٤، والصحاح (ر ه ن)، والاقتضاب ق ٢ ص ١٦٣ .

(٦) شرح الفصيح للزمخشري ج ٢ ص ٦٢٧ .

(٧) الصحاح (ز ه ا)، والمصباح (ز ه و).

(٨) إصلاح المنطق ص ٩١، وجمهرة اللغة لابن دريد (ز و ه) ج ٣ ص ٢٢، ومجمل اللغة لابن فارس، ومقاييس اللغة له (ز ه و)، والفائق للزمخشري ج ٢ ص ١٣٧، وأساس البلاغة له (ز ه و).

(٩) فعلت وأفعلت للزجاج ص ٨٦، والأفعال لابن القوطية ص ٦٨.

فى التنزىل : "وأما الذىن سَعِدُوا" ^(١)، وأما "أَسْقَطَ فى يده" فقد أجازها الأَخفش والفراء وقرأ بها ابن أبى عبلة ^(٢)، وأما "أَسْلَكْتُ فلاناً الطريق" فقد أجازها أبو عبدة، وذكر النحاس أن "سلكه وأسلكه" لغتان عند كثير من أهل اللغة ^(٣)، وأما "أَسْمَحَ بذلك" فقد سمعه أبو زىد، كما حكى عنه أبو حاتم أيضاً أنه سمع "سَمَلَ الثوب" ^(٤)، وأما "سَنَفْتُ البعير" فقد أثبتته ابن دريد وابن فارس والجرهري والصغانى وابن منظور والزبيدى ^(٥)، وأما استعمال "شَذَّ" متعدياً فقد أجازها ابن دريد وأثبتها ابن جنى وابن سيدة ^(٦)، كما أجاز ابن دريد وابن سيدة "شَطَّ فى حُكْمِهِ" ^(٧)، وأما "شُلَّتْ يَدُ فلان" فقد عدّها ثعلب لغة، وسمعتها الأزهرى من أعرابى ^(٨)، وأما أصحى السكران فقد أجازها أبو زىد وأبو عبدة ^(٩) كما أجاز أبو زىد "صَلَّ اللَّحْمُ" ^(١٠).

(١) (هود/١٠٨، وكان المعنى: سَعَدَهُم الله أو سَعَدَهُم عملهم، ولا أدرى كيف لم يحتج الأصمعى بهذه الآية، وكذا على بن حمزة الذى وهَّم أبا عبيد فى إجازة هذا الاستعمال؟! إلا أن يكون الفعل الوارد فى الآية قد جاء من (سعد) المبنى للمعلوم وهو لازم، مثل عَنِى بالأمر، وعَنِى به انظر التنبيهات ص ٢٤٥.

(٢) انظر الصحاح وتاج العروس (س ق ط)، والبحر المحيط ومعجم القراءات - الأعراف/١٤٩ .
(٣) كتاب جمهرة اللغة (س ك ل) ج ٣ ص ٤٥، وإعراب القرآن للنحاس - الجن/١٧ .
(٤) فعلت وأفعلت لأبى حاتم السجستانى ص ٨٩، ١٢٨، وكتاب جمهرة اللغة (ح س م) ج ٢ ص ١٥٦، وفيه تصريح بأن قومًا يستعملون "أَسْمَحَ" رباعياً وانظر المخصص (الخلقان من الثياب) ج ٤ ص ٩٢ .

(٥) جاء ذلك مقروناً بإنكار الأصمعى فى مصادر هذا التعقب .
(٦) كتاب جمهرة اللغة (ذ ش ش) ج ١ ص ٧٨، والخصائص (باب القول على الاطراد والشذوذ) ج ١ ص ٩٧، والمحكم (ش ذ ذ) .

(٧) كتاب جمهرة اللغة (ش ط ط) ج ٣ ص ١٩٣، والمخصص (الظلم والميل) ج ١٢ ص ٢٠٨ .
(٨) تهذيب اللغة (ش ل) ج ١١ ص ٢٧٧، ولهذا نظائر منها "سَبَّتْ النار وشُبَّتْ" حكاه عن أبى عمرو بن العلاء. انظر المخصص (الزند والنار) ج ١١ ص ٣٠ .

(٩) كتاب جمهرة اللغة (باب ما اتفق عليه أبو زىد وأبو عبدة، وكان الأصمعى يُشَدِّد فيه ولا يُجيز أكثره) ج ٣ ص ٤٣٦ .

(١٠) فعلت وأفعلت لأبى حاتم السجستانى ص ١٣٥ .

وقد أحسن الزمخشري حين استدلَّ على صحة استعمال "أصمت" لازماً بما رُوي عن أسامة رضي الله عنه أنه قال: "دخلتُ عليه صلى الله عليه وآله وسلم يوم أصمت فلم يتكلَّم، فجعل يرفع يده إلى السماء ثم يصبُّها عليَّ، أعرفُ أنه يدعوني" (١) كما أجاز أبو زيد "أضجَّ القومُ" لازماً (٢)، وأما "عذرتُ الغلام" فقد أجازها الخليل حيث قال: "أعذرتُ الغلامَ خنتته قال:

تلوية الخاتن زُبَّ المُعذِرِ

والمعذور مثله" (٣) وعبارة الخليل الأخيرة يفهم منها الإجازة، وقد رُوي عن ابن جني قوله: "إذا وُجد اسمُ المفعول فالفعل حاصل" (٤) وإذا كان الخليل لم يصرِّح بالفعل فقد صرِّح به أبو زيد وأبو عبيدة (٥)، كما أجازوه الجوهري واستدلَّ بقول الشاعر (٦).

حاشائِ إني مسلمٌ معذورُ

وأجازه كذلك الزمخشري واستدلَّ بحديث: "وَلِدَ رَسُولُ اللَّهِ مُعْذُوراً مسروراً" (٧)، وجاء هذا الاستعمال كذلك في القاموس المحيط والمصباح المنير (٨)، وأما "عاد الله الخلق" فقد أجازها أبو عبيدة، وذكر أنه يقال: المُبدئُ المعيدُ والبادئُ

(١) الفائق في غريب الحديث للزمخشري ج ٢ ص ٣١٥ .

(٢) فعلت وأفعلت لأبي حاتم السجستاني ص ١٢٧ .

(٣) كتاب العين للخليل (ع ذ ر) ج ٢ ص ٩٥ .

(٤) لسان العرب لابن منظور (د ر ه م) .

(٥) فعلت وأفعلت لأبي حاتم السجستاني ص ١٤٨ .

(٦) الصحاح للجوهري (ع ذ ر) .

(٧) أساس البلاغة للزمخشري (ع ذ ر) ولم يذكر (أعذر)، وانظر أيضاً (خ ت ن) .

(٨) القاموس المحيط والمصباح المنير (ع ذ ر) .

العائد^(١)، وأما غنّ الوادى: إذا كثر شجره فقد أثبتّها ابن دريد والسرّقسطى^(٢)،
وأما غوى فقد ذكر الصغانى أن المؤرّج حكاه متعدّياً عن بعض العرب، وأنشد^(٣):

غواه الهوى جهلا عن الحقّ فانغوى

وأما "غامت السماء" فقد عرفها يونس^(٤)، وأما "أفتنت فلاناً" فقد ذكر الفراء
أنها لغة تميم وربّعة وقيس وأسد وجميع أهل نجد، وقد أجازها أبو زيد واحتجّ
بشعر لرؤبة^(٥)، كما أجاز: أفررت رأسه بالسيف أى شققته، كما أجاز أبو عبيدة: كل
بائل يُفَيخ ويُفَيخ، بالضم والفتح^(٦)، وأما "أقتر فلان" فقد أجازها تلميذه أبو حاتم
واحتجّ بقراءة "لم يُسرفوا ولم يُقترّوا"^(٧)، وأما "أقذّ السهم: إذا جعل له ريشاً" فقد
أجازها أبو زيد^(٨)، وأما "أكفأ الإناء" فقد عدّها ابن الأعرابى لغة^(٩)، وأما "ألزرت"
بمعنى "ألصقت" فقد أجازها قوم من أهل اللغة^(١٠)، وأما "لمّ بالشىء" فقد أثبتّها ابن
دريد^(١١)، وحكى أبو حاتم عن أبي زيد "لأذنوا به ولأذنوا به"^(١٢)، وأما "أمحّ الثوب:
خلّق" فقد حكاه ابن سيّدة عن ابن السكيت^(١٣)، كما أجاز أبو زيد "أمحضت له الودّ"،

(١) فعلت وأفعلت لأبى حاتم السجستاني ص ١٥١ .

(٢) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (غ ن ن) ج ١ ص ١١٦، وكتاب الأفعال للسرّقسطى ج ٢ ص ١ .

(٣) التكملة للصغانى (غ و ي)، وانظر القاموس المحيط (غ و ي).

(٤) فعلت وأفعلت لأبى حاتم السجستاني ص ١٧٥ .

(٥) السابق ص ٩٩، وانظر إعراب القرآن للنحاس - النساء/ ١٠١ .

(٦) فعلت وأفعلت لأبى حاتم السجستاني ص ١٤١، ص ١٧٨ .

(٧) السابق ص ١٠٤، وهى قراءة نافع وابن عامر وأبى جعفر. انظر معجم القراءات القرآنية -

الفرقان/ ٦٧ .

(٨) جاء ذلك مقروناً بإنكار الأصمعى فى مصادر هذا التعقب.

(٩) الصحاح للجوهري (ك ف أ).

(١٠) هكذا فى كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ز ل ل) ج ١ ص ٩١، وانظر التكملة للصغانى (ل ز ز).

(١١) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ل م م) ج ١ ص ١٢١ .

(١٢) فعلت وأفعلت لأبى حاتم السجستاني ص ١٤٦ .

(١٣) المخصص (الخلقان من الثياب) ج ٤ ص ٩٢، ولم أجده فى إصلاح المنطق .

و "أمحقه الله"، و "مرّ الطعام" ^(١)، وأما "مضنّى الجرح" فقد أجازها الكسائي وأبو عبيدة ^(٢)، وأثبتها أبو عبيد بن سلام، والفارابي وابن سيدة ^(٣)، واستدل ابن بري على صحتها بقول حرّى بن ضمرة ^(٤).

يا نفس صبراً على ما كان من مضضٍ

وأما "ملكّت العجين: إذا بالغت في عجنه" فقد حكاها المرزوقي ^(٥)، وأما مجيء "ماط"، و "أماط" لازمين ومتعديين فقد أجازها الكسائي وأبو زيد وأثبتها أبو عبيد بن سلام وآخرون ^(٦)، كما أجاز أبو زيد "هبطت الوادي" واحتجّ بقول الشاعر ^(٧):

ما راعنى إلا جناحٌ هابطاً

وأما "أهديت العروس إلى زوجها" فقد أجازها ثعلب وأبو عبيد، وذكر الفيومي أنها لغة قيس عيلان ^(٨)، وأما "هلكه الله" فقد ذكرها يونس وأبو عبيدة، وأثبتها أبو عبيد في الغريب المصنف ^(٩).

(١) جاء ذلك مقروناً بإنكار الأصمعي في مصادر هذه التعقبات .

(٢) تهذيب اللغة للأزهري (م ض) ج ١١ ص ٤٨٢، ولسان العرب لابن منظور (م ض ض).

(٣) الغريب المصنف تحقيق د. العبيدي ص ٥٧١، وديوان الأدب ص ١٢٧، والمخصص (الحزن والاعتماد) ج ١٣ ص ١٣٧.

(٤) هكذا حكى ابن منظور في لسان العرب (م ض ض)، وليس في المطبوع من حواشي ابن بري؛ لأنه ينتهي عند حرف الشين .

(٥) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ق ١ ص ١٨٤ حماسية رقم ٣٦ .

(٦) جاء ذلك مقروناً بإنكار الأصمعي في جُلّ مصادر هذا التعقب .

(٧) فعلت وأفعلت لأبي حاتم السجستاني ص ١٤٣ .

(٨) مجالس ثعلب ج ٣ ص ١١٩، والمخصص (نوعت النساء مع أزواجهن) ج ٤ ص ١٩، والمصباح المنير (ه د ي)، وإذا كان الأصمعي قد قصر هذه الصيغة على الهدية، فإن الباحث لا يرى مانعاً من عدّ العروس هدية تُهدى من أبيوها أو وليّها إلى زوجها؛ وعليه فلا خطأ في هذا الاستعمال سماعاً ومجازاً .

(٩) ديوان العجاج. رواية الأصمعي وشرحه ص ٣٣٥، وفعلت وأفعلت لأبي حاتم السجستاني ص ١٦٨، والغريب المصنف لأبي عبيد تحقيق د. العبيدي ص ٥٧٣، ولا شك أنهم أثبتوا ذلك حكاية عن

وأما "هلّ الهلال" فقد أثبتتها ابن دريد ^(١).

وأما "وعزت إليك بكذا" فقد أثبتتها الجوهري وابن سيده ^(٢) وقد انبرى ابن السّيد البطليوسي لابن قتيبة قائلاً: "إن كان الأصمعي لم يعرف (وعزت) خفيفة فقد عرفها غيره؛ فلا وجه لإدخالها في لحن العامة من أجل أن الأصمعي لم يعرفها، وقد أجاز ابن قتيبة في باب فعلت وأفعلت باتفاق المعنى وعزت وأوعزت، فإن كان قول الأصمعي هو الصحيح فلم أجاز قول غيره في هذا الموضع الآخر؟! ^(٣)، وأما "أوقفت الدار والدابة" فقد ذكر الفيومي أنها لغة تميم ^(٤).

وقد عقد ابن دريد باباً بعنوان "باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة وكان الأصمعي يُشدّد فيه ولا يجيز أكثره مما تكلمت به العرب من فعلت وأفعلت"، وكذلك عقد ابن سيده باب "فعلت وأفعلت"، وقد أشار كلُّ منهما إلى إجازة بعض العلماء في مقابل إنكار الأصمعي ^(٥).

وإذا كان ابن دريد ^(٦) قد صرّح بأنّ الأصمعي رجع عن قوله فأجاز "ثوى بالمكان وأثوى"، و"رث الثوب وأرث" و"وفى على الخمسين وأوفى"، ونقل ذلك عنه

العرب، وإن لم يبيّنوا لنا شاهدًا على ذلك، والباحث يستشهد بقراءة قتادة: "ألم نهلك الأولين" بفتح النون. انظر مختصر في شواذ القرآن - المرسلات/ ١٦.

(١) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ل هـ - هـ) ج ١ ص ١٢٢.

(٢) الصحاح للجوهري (و ع ز)، والمخصص (الذين والسلم) ج ١٢ ص ٢٦٧.

(٣) الاقتضاب لابن السّيد البطليوسي ق ٢ ص ١٨٣.

(٤) المصباح المنير (و ق ف).

(٥) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد ج ٣ ص ٤٣٤ - ٤٤١، والمخصص لابن سيده ج ١٤ ص ٢٢٧ - ٢٥٤.

(٦) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ث أ و ي) ج ١ ص ١٧١، (ث ر ر) ج ١ ص ٤٥، ج ٣ ص ١٦٢، ٤٣٤.

بعض العلماء ^(١)، فإن الباحث يُرجّح من خلال مصادره أن الأصمعي رجع عن أربعة عشر ^(٢) تعقبا من هذه التعقبات .

وإذا كان الأصمعي قد تردّد في إثبات "أحزن" متعدّيا، و "أمح" لازما، فإن تلميذه أبا حاتم السجستاني قد أجاز الفعل الأول بوروده في بعض القراءات السبع ^(٣)، كما يستأنس الباحث في إجازة الفعل الثاني بما حكاه ابن سيدة عن ابن السكيت من إجازته هذا الاستعمال ^(٤)، وإذا كان الأصمعي قد احتجّ بقراءة شيخه أبي عمرو "ذلك الذي يبشّر الله عباده"، بفتح الياء وضم الشين ^(٥) فإن الباحث يحتجّ بقراءة مجاهد وحميد الأعرج: "أنّ الله يبشّرك" وكذلك قراءتهما: "ذلك الذي يبشّر" بضم الياء وسكون الباء وكسر الشين ^(٦)، وقد ذكر عن أبي عبيدة أن يبشّرك ويبشّرك ويُبشّرك: واحد ^(٧)، وقد عدّ ابن جني قراءة مجاهد وحميد "أقوى في القياس، وذلك

(١) (المحكم (و ف ي)، واللسان لابن منظور (ر ث ث)، والمزهر للسيوطي (ذكر من قال قولا ورجع عنه) ج ٢ ص ٣٢١ .

(٢) (انظر تحقيق الباحث وتعليقه في مادة (ت ي ح)، (ج ف ل)، (ح م م)، (خ م م)، (د و د)، (س و س)، (ش و ر)، (ص د د)، (ق ط ر)، (ك ر ث)، (م ط ر)، (م و هـ)، (و ب أ)، (ي ن ع) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث.

(٣) (ذكر ذلك السيوطي في المزهر ج ١ ص ٢٣٣ (أمثلة الشاذ) نقلا عن شرح الفصيح لابن خالويه، وقد ذكر أبو على الفارسي في الحجة ج ١ ص ٣٩٧ أن نافعاً قرأ بضم الياء وكسر الزاي في كل القرآن إلا في سورة الأنبياء، ثم علّق أبو على ص ٣٩٨ بقوله: "وأما قراءته (لا يحزنهم الفرع الأكبر) فعلى أنه يشبه أن يكون تبع فيه أثرا، أو أحبّ الأخذ بالوجهين، إذ كان كل واحد منهما جائزا"، وقد قرأ بضم الياء في سورة الأنبياء أبو جعفر. انظر مختصر في شواذ القرآن - الأنبياء/ ١٠٣ .

(٤) (المخصص (الخلق من الثياب) ج ٤ ص ٩٢، ولعله في كتاب آخر لابن السكيت غير إصلاح المنطق .

(٥) (ذكر أبو على في الحجة ج ١ ص ٣٦٠ أن قراءة ابن كثير وأبي عمرو (يبشرك) بضم الياء وفتح الباء، والتشديد في كل القرآن إلا في (عسق) فإنهما قرءا (يبشّر الله عباده)، ووقع في المحتسب خطأ فاحش أظنه مطبعيا حيث جاء في ج ٢ ص ٢٥١ قال أبو عمرو : وإنما قرأت هذا الحرف وحده (يبشّر) لأنه ليس معه به" والصواب فتح الياء وضم الشين.

(٦) (المحتسب - آل عمران/ ٣٩، والشورى/ ٢٣ .

(٧) (الحجة ج ١ ص ٣٦٠ وفيه إجازة علماء آخرين .

أنه يقال: بَشَرَ زيدٌ بكذا، ثم نقل بهمزة النقل، فقليل: أبشره الله بكذا^(١)، ولا يلزم الأصمعيُّ الاحتجاجُ بقوله تعالى: "وأبشروا بالجنة"^(٢)؛ لأن الفعل هنا لازم، والأصمعيُّ يتحدث عن المتعدى .

وإذا كان الأصمعيُّ قد تحرَّج من الاحتجاج بقراءة: "يلحدون"^(٣) بفتح الياء، فإن الباحث لا يجدُ حرجًا في الأخذ بهذه القراءة تسهيلًا وتيسيرًا، وإذا كان قد اعترف بصيغة "مفعوم" فإن الباحث يُخرِّج الفعل "فَعَمَ" مستأنسًا بقول ابن جنى: "إذا وُجد اسم المفعول فالفعل حاصل"^(٤)، وإذا كان الأصمعيُّ قد راعى الاستعمال القرآني في الفعل "أسفر" حيث جاء في التنزيل العزيز: "والصبح إذا أسفر"^(٥) فإن الباحث يخرِّج الفعل "سفر" بقول ذى الرمة^(٦):

تزدادُ للعين إبهاجًا إذا سَفَرَت وتحرَّجُ العينُ فيها حين تَنْتَقِبُ

أما التعقبات التي راعى فيها الأصمعيُّ المعنى حيث خصَّ "فعلت" بمعنى، و"أفعلت" بمعنى آخر، فإن من اللغويين من أجاز الصيغتين، ولم يقتنع بهذه التفرقة؛ فقد أجاز أبو عبيدة "أجلبتُ على الفرس وجلبتُ"^(٧)، وأجاز ابن السكيت "أحذيتُه نعلًا وحذوته"^(٨)،

(١) (المحتسب - الشورى/ ٢٣، ولعلَّ ابن جنى يعنى أن التعدية بالهمزة أكثر وأشهر من التعدية بالتضعيف .

(٢) (فصلت/ ٣٠ .

(٣) (سورة الأعراف/ ١٨٠، والنحل/ ١٦، وفصلت/ ٤١، وقد قرأ بفتح الياء في الثلاثة حمزة والأعمش انظر. إتحاف فضلاء البشر، ومعجم القراءات القرآنية في المواضع الثلاثة.

(٤) (لسان العرب لابن منظور (د ر ه م).

(٥) (المدثر/ ٣٤، ويبدو لى أن الأصمعيُّ راعى الاستعمال القرآني أيضًا في تعقبات أخرى، انظر مثلاً

مادة (ج ل ب)، (خ ل د)، (ر ي ب)، (ع و د)، (غ ي ض)، (ف ت ن)، (ل ح د)، (م ح ق)، (ه ل ك)، (و ق ف) من معجم تعقبات الأصمعيُّ بالقسم الثاني من البحث.

(٦) (جمهرة أشعار العرب لأبى زيد القرشى ص ٤٣٧، والمحكم لابن سيدة (ح ر ج) ج ٣ ص ٥٠، ولم أعثر عليه في ديوانه.

(٧) (المخصص (الزجر بالخيول والبغال والحمير) ج ٦ ص ١٨٢ .

(٨) (إصلاح المنطق ص ٢٤٢، ٢٤٣ .

وذكر الأزهري أن "أحلّ لغة" ^(١)، كما أجاز ابن السكيت "حال الحول وأحال" ^(٢)،
وذكر عن الفراء وابن الأعرابي أن "أغار لغة" ^(٣)، ولم يفرق ابن دريد بين "مهرتُ
المرأة وأمهرتُها" ^(٤).

وإذا كان الباحث يميل - مراعاة للمعنى ومنعاً للبس - إلى تفرقة الأصمعي
بين "بعتُ الشيء وأبعته"، و "زحف الرجل وأزحف"، و "عسرت الرجل وأعسرته"،
و "عمرت الدار وأعمرتها"، و "غلّ الرجل وأغلّ"، و "مضيت القوم وأمضيتهم" فإنه
ليس هناك ما يمنع من قولنا: "وعيتُ المتاع" لأنه لن يفهم إلا إدخال المتاع وحفظه
في وعاء، ولن يختلط هذا بقولنا "وعيتُ كلام أستاذي"، كما أن الإصرار على أن
"العرب تقول: ما أوقفك فإن قالوا: من، قالوا: من وقفك، بغير ألف" فيه شيء من
التشدّد والتضييق، ويميل الباحث إلى ما رآه الخليل من إجازة "ما أوقفك ومن
أوقفك" ^(٥)، وما ذكره الفيومي من أن "أوقفت الدار والدابة، بالالف، لغة تميم" ^(٦).

وإذا كان القدماء قد اختلفوا حول "فعلت وأفعلت" بين مجيز ومُنكر فلم يكن
علماء القرن العشرين الميلادي أقلّ منهم اختلافاً، فقد أنكر إميل يعقوب "مُصان"،
و "مُهاب" وذكر أن الصواب "مَصون"، و "مَهيب" لأنه ليس في العربية "أصان" ولا
"أهاب" ^(٧)، وعلى العكس منه تسامح في ذلك أستاذي د. أحمد مختار عمر مستنداً

(١) تهذيب اللغة (ح ل) ج ٣ ص ٤٤٤.

(٢) إصلاح المنطق ص ٢٧٢.

(٣) إصلاح المنطق ص ٢٤٠، والصباح (غ و ر)، ومعجم البلدان (الغور).

(٤) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ر م هـ) ج ٢ ص ٤١٧، وإن كان الفيومي قد فرّق بينهما في المعنى

فقال في المصباح (م هـ ر): "ومنهم من يقول: مهرتها إذا أعطيتها المهر، وأمهرتها، بالالف: إذا
زوَّجتها من رجل على مهر؛ فعلى هذا يكون مهرت وأمهرت لاختلاف معنيين".

(٥) البارع للقالى ص ٤٩٨.

(٦) المصباح المنير (و ق ف).

(٧) انظر معجم الخطأ والصواب ص ٣٢٢، ٣٥٧، وانظر أمثلة أخرى ص ٢٩٠، ٣١٩، ٣٣٤، ٣٤٣،

٣٥١، ٣٤٦.

إلى أنه "سُمِعَ عن العرب مجيء فعل وأفعل بمعنى" ^(١)، كما أجاز سيادته "همَّه الأمرُ وأهمَّه" ^(٢) مُخالفًا بذلك مصطفى جواد الذي قال: "قُل: أمر مُهمّ وقد أهمَّه الأمر، ولا تقل: أمر هامّ وقد همَّه الأمر" ^(٣).

وقد قام الباحث بعمل إحصاء للأفعال التي تساوت فيها صيغة "فعلت وأفعلت" في المعنى من خلال كتاب أبي حاتم، والباب الذي عقده تلميذه ابن قتيبة في كتابه "أدب الكاتب" فوجدتُ أن أبا حاتم ذكر ثلاثين فعلا لم يختلف فيها الأصمعي وأبو زيد وأبو عبيدة، منها سبعة ^(٤) أفعال غير موجودة في كتاب ابن قتيبة ^(٥) الذي ذكر فيه مئتين وواحدًا وعشرين فعلا منها ثلاثة وعشرون في كتاب أبي حاتم؛ وبهذا يكون مجموع الأفعال التي تساوت فيها الصيغتان في المعنى في كتاب أبي حاتم والباب الذي عقده ابن قتيبة مئتين وثمانية وعشرين فعلا، وهذا العدد وحده كافٍ للقياس عليه، فإذا أضاف الباحث ما جاء في الأبواب التي عقدها ابن القوطية والسرقسطي، والباب الذي عقده ابن سيده ^(٦) تبين صدق قول خليل العتيبة "ومن استقرى كتب اللغة هالته كثرة الأفعال من فعل وأفعل المتفقة المعنى بالنسبة إلى المختلفة منها" ^(٧)، ويؤيده قول الكسائي: "قلما سمعتُ في شيء فعلت إلا وقد سمعتُ فيه أفعلت" ^(٨)، وقول أبي حيان الأندلسي: "مقيسٌ في كل فعل لازم أن يُعدَّى بالهمزة نحو ضحك زيد وأضحكته" ^(٩).

(١) العربية الصحيحة ص ١٧٨، وقد ذكر سبعة أمثلة منها ثلاث أنكرها الأصمعي وهي "سعده الله وأسعده، ونبت البقل وأنبت، وصمت الرجلُ وأصمت".

(٢) العربية الصحيحة ص ٢٠٢.

(٣) قل ولا تقل ص ١٥٤، وانظر مثالا آخر ص ١٥٧.

(٤) انظر ص ٨٨، ١٤٧، ١٧١، ١٧٥، ١٩٥، ٢٠١ من كتاب فعلت وأفعلت لأبي حاتم السجستاني.

(٥) لم أحص ما في الكتاب كله، ولكني أعنى الباب الذي عقده ص ٣٣٣ وما بعدها بعنوان "فعلت وأفعلت باتفاق المعنى".

(٦) انظر المخصص لابن سيده ج ١٤ ص ٢٢٧ - ٢٥٤.

(٧) مقدمة تحقيقه فعلت وأفعلت لأبي حاتم السجستاني ص ٦٢.

(٨) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص ١٠٧.

(٩) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ج ٤ ص ١٠١.

وقد أحسن مجمع اللغة العربية المصري حين عدّ تعدية الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة قياسية، كما أحسن في إجازة مجيء "أفعله" مهموزاً بمعنى "فعله" على أن تكون الهمزة لتقوية المعنى وإفادة التأكيد^(١). والباحث يتمنى من المجمع قراراً يجعل فيه مجيء "أفعل" بمعنى "فعل" قياسياً في حالة اللزوم أيضاً، وذلك لكثرة النماذج الواردة بذلك، ولوروده في كثير من القراءات القرآنية^(٢).

وإذا لم يكن ثمة مانع -بعد الأدلة السابقة- من قياس "ننن" الثلاثي على "أنن"، و"أداد" الرباعي على "داد"، فإن الباحث يقبل -مجرد قبول- "ناتن" قياساً على "مُننن"، و"مُديد" قياساً على "دائد"^(٣)، وإن كان مما يلفت الانتباه أن الأصمعي أنكر "مُديد" على الرغم من اعترافه بـ "أداد"^(٤).

(١) مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً ص ٩١، ٩٣ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

القاهرة . ١٩٨٤م، وانظر كتاب في أصول اللغة ج ٣ ص ٣١٣.

(٢) انظر نماذج أخرى من هذه القراءات -بالإضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه - في مختصر في شواذ

القرآن، ومعجم القراءات القرآنية - البقرة/ ٣٠، ٢٢١، والنساء/ ٣، ٣٠، ٦١، والمائدة/ ٢،

والأعراف/ ٢٧، ١٥٠، ١٦٣، ويونس/ ٤، وإبراهيم/ ٣٥، ومريم/ ٢٥، ٧٩، ٩٨، وطه/ ٤٥،

والأنبياء/ ٢١، ١٠٣، والمؤمنون/ ١١٧، والنور/ ٤٣، ويس/ ٥٢، وص/ ٢٢، والشورى/ ٥٢،

والدخان/ ١٦، والواقعة/ ٥٠، ٥٨، والمرسلات/ ١٦، والبروج/ ١٣.

(٣) انظر مادة (د و د)، (ن ت ن) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث.

(٤) لعل هذا يشبه رأيه في "مُبقل"، و "مُعشِب"، و "مُورِس". انظر معالجة هذه الكلمات في مبحث "صيغ

قياسية" من هذا الفصل .

٣ - أفعلت وفعلت

وجد الباحث في مصادره سبعة تعقبات للأصمعي تدور حول موضوع "أفعلت وفعلت"^(١)، فقد ذكر ابن دريد أن الأصمعي أبى إلا "ساس" في مقابل "ساس الطعام وأساس وسوس"، كما ذكر عنه أبو حاتم أنه يقال: أطرقت النعل ولا يقال طرقتها، وأنه يقال: أعرس الرجل، ولا يقال: عرس؛ لأن للتعريس معنى آخر، وعلى العكس من ذلك أجاز شركت النعل وشسعتها، ولم يعرف أشركت ولا أشسعت، وذكر كذلك أنه يقال: رجبت النخل، بالثقل، لا غير؛ لأن للإرجاب معنى آخر، كما أنكر الصيغتين معاً حيث روى عنه أبو حاتم أنه "يقال: زررت القميص - مخفف، ولا يقال: أزرت ولا زررت".

وإذا كان أبو حاتم قد خالف شيخه في إنكاره "طرقت" بقوله: "ولا يقال ذلك ولم أسمعه من أحد غيره"^(٢)، كما ذكر عن أبي زيد إجازة "أشركت وأشسعت"، فإن الباحث يستنتج جواز هذه الاستعمالات - ومعها الإرجاب^(٣) والتزيرير^(٤) والتسويس والتعريس - بطريق القياس حيث وجد ما يزيد عن مئتي^(٥) صيغة من "أفعلت وفعلت" باتفاق المعنى^(٦)، كما يستأنس الباحث بورود ذلك في كثير من

(١) انظر مادة (ر ج ب)، (زرر)، (س و س)، (ش ر ك)، (ش س ع)، (ط ر ق)، (ع ر س) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمل معجم الأصمعي هذه التعقبات .

(٢) فعلت وأفعلت لأبي حاتم السجستاني ص ١٩٤ .

(٣) لا يضر هنا اختلاف المعنى؛ لأن السياق يوضح ذلك.

(٤) وقد أثبت الباحث جواز الإزرار بطريق القياس على "زررت" عند الحديث عن "فعلت وأفعلت" .

(٥) في كتاب النوار لأبي مسحل أكثر من ثلاث وعشرين صيغة، وفي أساس البلاغة للزمخشري حوالى إحدى وخمسين صيغة، وفي المخصص ما يقرب من أربعين صيغة إن لم يخفى الإحصاء، فضلاً عما في تهذيب اللغة للأزهري، والتكملة للصغاني، والمصباح المنير للفيومي، وانظر الحجة لأبي على ج ٢ ص ٢٠٩ .

(٦) وتأتى باختلاف المعنى كذلك كقول الجوهري في الصحاح (ق ذ ي): "أقذبت عينه: جعلت فيها القذى، وقذيتها: أخرجت منها القذى" مما يشعر الباحث أن "أفعلت وفعلت" مثل "فعلت وأفعلت" .

القراءات القرآنية^(١)، ومن ذلك قراءة مجاهد وحُميد بن قيس وعبد الله بن مسعود: "أن الله يُبشِّرُك" ^(٢) وقراءة مجاهد وحميد بن قيس: "ذلك الذى يُبشِّرُ الله عباده" ^(٣) بضم الياء وسكون الباء وكسر الشين، وقراءة سعيد بن جبیر: "صُحُفاً مُنْشَرة" ^(٤) بسكون الحاء والنون، وقد جاء عن بعض اللغويين: "وأفعلت يجيء مثل فعلت" ^(٥)، وقد حكى الأصمعي نفسه بعض هذه الصيغ ^(٦).

(١) انظر مختصر فى شواذ القرآن، ومعجم القراءات القرآنية - البقرة/ ١٤٣، ٢٦٧، وآل عمران/ ٣٩، ١٩٥، والنساء/ ٧٢، والأنعام/ ٣٤، والأعراف/ ١٢٨، ١٦٣، والأنفال/ ١١، ٣٠، ٦٠، ٦٧، والتوبة/ ١٠٣، ويونس/ ١٨، وهود/ ٣، ١٠٩، والنحل/ ١١، ٦٢، ١٠٢، والكهف/ ٣٠، ٧١، ٧٧، وطه/ ٩٧، والحج/ ٤٥، والفرقان/ ٢٥، ٧٠، والشعراء/ ٢٠٦، ولقمان/ ١٨، ٢٢، والصافات/ ١٠٣، وص/ ٢٢، والزخرف/ ١٨، والحشر/ ٩، والمعارج/ ١١، والمدثر/ ٥٢، والمرسلات/ ٥، والنازعات/ ٥.

(٢) المحتسب، ومعجم القراءات القرآنية - آل عمران/ ٣٩.

(٣) السابق - الشورى/ ٢٣.

(٤) مختصر فى شواذ القرآن، ومعجم القراءات القرآنية - المدثر/ ٥٢.

(٥) لسان العرب لابن منظور (غ ف ل)، وقد أحسن أستاذى د. محمد حسن عبد العزيز حين أجاز عبارة "وَقَعَ الْمُغْنَى" بمعنى: بنى ألحان الغناء على موقعها، مُخَالِفاً بذلك من أوجبوا أن يقال: أَوْقَعَ الْمُغْنَى، مستنداً إلى أن "فَعَلَ" يجيء بمعنى "أَفْعَلَ". انظر كتابه: القياس فى اللغة العربية ص ٢٨٠ -

٢٨١، وقد أخذ المجمع المصرى بكلام سيادته. انظر كتاب الألفاظ والأساليب ج ٣ ص ١٣٩.

(٦) انظر مادة (ب ي ن)، (ط و ح)، (و ع ز) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث.

٤ - القلب المكانى

أورد بعض العلماء أن أبا حاتم سأل الأصمعى عن قول الشاعر:

مَلَحُ الصُّقُورِ تَحْتَ دَجْنٍ مُغِينِ

قال: أترأه مقلوبًا من اللَّمَح، فقال: لا، إنما يقال: لَمَحَ الكوكب، ولا يقال: مَلَح، فلو كان مقلوبًا لجاز أن يقال: مَلَح، كما يقال فى الطائر (١).

وقد عَقَّبَ أبو على الفارسى على هذا الكلام فقال: "ليس هذا بدليل على أنه غير مقلوب، إنما يدل على أنه غير مقلوب المصدر، إذ المقلوب لا مصدر فيه" (٢).

ولم يعثر الباحث على إجازة استعمال "مَلَح" مع الكوكب على الرغم من مجيء القلب فى كلمات كثيرة استدُلَّ ببعضها الزمخشري على أن القَعْبَرِيَّ مقلوب عن العَبْرِيَّ، فقال: "وقد جاء القلب فى كلامهم مجيئًا صالحًا، يقولون: كعبره وبعكره، وتقرطب وتبرقط، وسحاب مُكْفَهَرٌ ومُكْرِهَفٌ، واضمحل وامضحل، ولعمري ورعملي، وعصافير القُتَب وعراصيفه" (٣).

بل ذكر الأصمعى نفسه أن ضمائرًا مقلوب عن ضمائر، وأن المُكَابِلَة مقلوبة عن المُبَاكَلَة أو المُلَابِكَة، كما روى اِجْرَعَنَّ وارجعنَّ، ودَلَامِصَة ودُمَالِصَة، والغبراء والغرباء (٤).

وبهذا يتضح للباحث أن الأصمعى لم ينفِ القلب المكانى نفسه، لكنه نفاه عن كلمة (مَلَح) فقط.

(١) انظر مادة (م ل ح) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٢) المخصص (طيران الطير وعكوفها) ج ٨ ص ١٣٨.

(٣) الفائق ج ٣ ص ٢١٣ بتصرف يسير، وانظر نماذج أخرى للقلب فى كتاب جمهرة اللغة ج ٣ ص ٣٩٦، ٤٣١، ٤٦٠، والتكملة للصغاني (ز غ م ل)، (ع س ط ل)، (ع ف ل ط).

(٤) كتاب السلاح للأصمعى ص ١٠٨، والبارع للقالى ص ٣١١، والمقصود والممدود له ص ٣٢٢، والفائق للزمخشري ج ٣ ص ٢٤٥، ولسان العرب (ر ج ع)، (ض م ز ر).

٥ - التبادل بين الضم والكسر في حركة عين المضارع المفتوح العين في الماضي

جاء في كتاب "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ما يفهم منه إنكار الأصمعي كسر عين المضارع من الفعل "صدَّ" في معنى الإعراض، وقصره هذا الضبط على معنى الضجيج^(١).

ومن الواضح أن الأصمعي - ومعه تلميذه أبو حاتم^(٢) - قد أخذوا في هذا التعقب بالسماع ولم يأخذوا في طريق القياس؛ فقد وجد الباحث عددًا غير قليل من الأفعال التي تبادلت فيها حركة عين المضارع بين الضم والكسر^(٣)، ومن هذه الأفعال: أَدَّ، أَبَقَ، أَبَنَ^(٤)، أَثَمَ، أَجَرَ، أَجَنَ، أَطَرَ، أَهَلَ^(٥)، بَتَّ، بَرَضَ، بَطَشَ^(٦)، تَفَلَ، تَلَدَّ، ثَمَلَ^(٧)، جَثَمَ، جَدَّ، جَرَسَ، جَزَرَ^(٨)، جَفَلَ، جَلَبَ، جَمَّ، جَنَّ^(٩)، حَبَكَ، حَتَرَ،

(١) انظر مادة (ص د د) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) وكذا من تبعهما كابن دريد الذي قال: "فأما يَصِدُّون ويَصُدُّون فإن يَصِدُّون يَضِجُّون، ويَصُدُّون يعرضون" انظر كتاب جمهرة اللغة (باب من النوادر) ج ٣ ص ٤٤٩.

(٣) عقد أبو عبيد القاسم بن سلام محقق بابًا بعنوان (باب يفعل ويفعل)، كما عقد ابن دريد بابًا بعنوان (باب فعل يفعل ويفعل) انظر: الغريب المصنف تحقيق د. العبيدي ص ٦٠٢، ٦٠٣ وأدب الكاتب ص ٣٦٧. ولكن الباحث أضاف أفعالاً أخرى من غير هذين المصدرين ثم رتب هذه الأفعال مستغنياً عن ذوات الواو والياء لكثرتها، ولسهولة الحصول عليها في مكانها من المعاجم.

(٤) أدب الكاتب ص ٣٦٨، ٣٦٩، والمخصص (الفرار والروغان) ج ١٢ ص ١٣٠، والمصباح المنير (أ ب د)، (أ ب ق)، (أ ب ن).

(٥) أدب الكاتب ص ٣٦٨، وكتاب جمهرة اللغة (باب الألف في الهمز) ج ٣ ص ٢٧٢، والمصباح المنير (أ ث م)، (أ ج ر)، (أ ج ن).

(٦) أدب الكاتب ص ٣٦٨، ٣٦٩، وكتاب جمهرة اللغة (باب من النوادر) ج ٣ ص ٤٤٩، والمخصص (أسماء الماء ونعوته من قبل قلته) ج ٩ ص ١٣٣، والمصباح المنير (ب ت ت)، (ب ط ش).

(٧) أدب الكاتب ص ٣٦٨، وتهذيب اللغة (ث م ل) ج ١٥ ص ٩٤، والمصباح المنير (ت ف ل).

(٨) أدب الكاتب ص ٣٦٨، ٣٦٩، وتهذيب اللغة (ج ز ر) ج ١٠ ص ٦٠٦، والمخصص (النحل) ج ٨ ص ١٧٩، (رعى الماشية الأرض) ج ١٢ ص ٢٠، (الإقامة بالمكان) ج ١٢ ص ٦٣.

(٩) أدب الكاتب ص ٣٦٨، ٣٦٩، والمخصص (نعوت الآبار من قبل غزرها) ج ١٠ ص ٣٨، وكتاب الشوارد في اللغة ص ٢٩، والمصباح المنير (ج ف ل).

حَجَل، حَدَّ، حَذَر^(١)، حَدَسَ، حَرَزَ، حَرَسَ، حَرَصَ^(٢)، حَرَقَ، حَزَرَ^(٣)، حَسَدَ، حَسَرَ^(٤)، حَشَدَ، حَشَرَ^(٥)، حَصَبَ، حَصَدَ^(٦)، حَصَرَ، حَظَلَ، حَقَنَ^(٧)، حَلَبَ، حَلَسَ، حَمَضَ، حَنَكَ^(٨)، خَتَنَ، خَرَزَ، خَرَطَ، خَرَقَ^(٩)، خَزَنَ، خَشَفَ، خَطَرَ^(١٠)، خَفَقَ،

- (١) أدب الكاتب ص ٣٦٨، والمحكم (ح ب ك)، (ح ت ر)، (ح ج ل)، (ح د د)، والمخصص (مشية المقيّد) ج ٣ ص ١١١، (باب الصقر والبازي والشاهين) ج ٨ ص ١٥٢.
- (٢) كتاب جمهرة اللغة (ح د س) ج ٢ ص ١٢٢، (ح ر ز) ج ٢ ص ١٣٠، والمحكم (ح ر س)، والمخصص (عيوب الثياب) ج ٤ ص ٩٢.
- (٣) أدب الكاتب ص ٣٦٨، وتهذيب اللغة (ح ر ق) ج ٤ ص ٤٤، (ح ز ر) ج ١٠ ص ٦٠٦، والمحكم (ح ر ق)، (ح ز ر)، والمخصص (أصوات الإبل) ج ٧ ص ٧٩.
- (٤) أدب الكاتب ص ٣٦٨، وكتاب جمهرة اللغة (باب من النوادر) ج ٣ ص ٤٤٩، والمحكم (ح س ر)، والمخصص (ترك حمل السلاح) ج ٦ ص ٧٩.
- (٥) أدب الكاتب ص ٣٦٨، وكتاب جمهرة اللغة (ح د ش) ج ٢ ص ١٢٢، والصباح (ن ه ق)، والمحكم (ح ش د)، (ح ش ر)، والمصباح (ح ش ر).
- (٦) كتاب جمهرة اللغة (ح د ص) ج ٢ ص ١٢٢، والمحكم (ح ص د)، والمخصص (صفة الزرع) ج ١١ ص ٥٣، والمصباح المنير (ح ص ب).
- (٧) كتاب جمهرة اللغة (ح ر ص) ج ٢ ص ١٣٤، (ح ق ن) ج ٢ ص ١٨٣، والمحكم (ح ص ر)، (ح ظ ل).
- (٨) أدب الكاتب ص ٣٦٨، والمحكم (ح ل س)، والمخصص (رَغَى الخفض) ج ١١ ص ١٧٥، والقاموس المحيط (ح ل ب).
- (٩) أدب الكاتب ص ٣٦٨، وكتاب الشوارد في اللغة ص ٢٥، ١٦١، والمصباح المنير (خ ر ط).
- (١٠) كتاب جمهرة اللغة (خ ز ن) ج ٢ ص ٢١٨، وكتاب الشوارد في اللغة ص ٣٦، والمخصص (الذهاب في الأرض) ج ٣ ص ١١٣.

خَلَب^(١)، خَلَج، خَلَق، خَمَر، خَمَش^(٢)، دَبَغ، دَخَن، درّ، دَرَس، دَكَل، دَمَق^(٣)، ذَبَر، ذَرَق، ذَمَل^(٤)،

رَبَط، رَتَق، رَجَح^(٥)، رَحَض، رَذَم، رَزَم، رَسَف^(٦)، رَسَم، رَسَن، رَشَف^(٧)، رَفَث، رَفَض، رَقَل رَكَز^(٨)، رَمَز، رَمَش^(٩)، زَبَر، زَرَق^(١٠)، سَبَت، سَبَر، سَبَع، سَبَق، سَتَر^(١١)، سَفَك، سَلَخ، سَمَت، سَمَر، سَمَط^(١٢)، شَبَّ، شَتَم^(١٣)، شَجَّ، شَحَّ، شَدَّ^(١٤)،

(١) أدب الكاتب ص ٣٦٨، والمخصص (وجع الضلع والقلب) ج ٥ ص ٧٩، (التذبذب والاهتزاز) ج ١٢ ص ١٠٩، والمصباح المنير (خ ل ب) .

(٢) أدب الكاتب ص ٣٦٨، وكتاب جمهرة اللغة (باب من النوادر) ج ٣ ص ٤٤٩.

(٣) كتاب جمهرة اللغة (د ق م) ج ٢ ص ٢٩٣، والمخصص (الطين) ج ١٠ ص ٥٨، (الدخول في الشيء) ج ١٢ ص ٨٣، وكتاب الشوارد في اللغة ص ١٤، والمصباح المنير (د ب غ)، (د خ ن)، (د ر ر).

(٤) أدب الكاتب ص ٣٦٨، والمخصص (ذرق الطير وقينها) ج ٨ ص ١٢٩، والمصباح (ذ ر ق).

(٥) المحكم (ر ج ح)، والمخصص (قطع الثوب وحيآكته) ج ٤ ص ٨٨، (مجالس الخيل) ج ٦ ص ١٨٣.

(٦) كتاب جمهرة اللغة (ح ر ض) ج ٢ ص ١٣٧، (ذ ر م) ج ٢ ص ٣١١، (ر س ف) ج ٢ ص ٣٣٢، والمخصص (الجمع والتقبض) ج ١٢ ص ٨٢.

(٧) كتاب جمهرة اللغة (ر س م) ج ٢ ص ٣٣٦، (ر ش ف) ج ٢ ص ٣٤٤، والمخصص (أداة الخيل وشذها) ج ٦ ص ١٨٩، والمصباح المنير (ر س ن)، (ر ش ف).

(٨) أدب الكاتب ص ٣٦٨، وكتاب جمهرة اللغة (ر ز ك) ج ٢ ص ٣٢٤، والمصباح المنير (ر ف ث)، (ر ف ض).

(٩) أدب الكاتب ص ٣٦٨، وكتاب جمهرة اللغة (ر ش م) ج ٢ ص ٣٤٩ .

(١٠) أدب الكاتب ص ٣٦٨، وتهذيب اللغة (ز ر ق) ج ٨ ص ٤٢٨، والمصباح المنير (ز ر ق).

(١١) كتاب جمهرة اللغة (ت ر س) ج ٢ ص ١٠، وكتاب الشوارد في اللغة ص ١٨، ٢٩، والمصباح المنير (س ب ر)، (س ب ع) .

(١٢) أدب الكاتب ص ٣٦٨، والمخصص (نعوت النساء) ج ٣ ص ١٥٩، وكتاب الشوارد في اللغة ص ٤، ٣٤، والمصباح المنير (س ل خ).

(١٣) أدب الكاتب ص ٣٦٩، وكتاب جمهرة اللغة (باب من النوادر) ج ٣ ص ٤٤٩، وتصحيح الفصح ص ٣٣، والمخصص (الحران ونحوه) ج ٦ ص ١٨١.

(١٤) أدب الكاتب ص ٣٦٩، والمخصص (باب المزاج والتصفية) ج ١١ ص ٨٨، والمصباح (ش ج ج).

شَذَّ، شَرَطَ، شَزَرَ، شَمَسَ، شَمَلَ، شَنَقَ^(١)، صَلَدَ، صَلَقَ^(٢)، طَرَّ، طَمَثَ، طَمَسَ^(٣)،
عَتَبَ، عَقَلَ، عَتَنَ^(٤)،

عَثَرَ، عَدَنَ^(٥)، عَذَرَ، عَذَلَ، عَرَتَ^(٦)، عَرَجَ، عَرَّ، عَرَسَ^(٧)، عَرَّشَ، عَرَضَ،
عَرَقَ^(٨)، عَرَمَ^(٩)، عَرَنَ^(١٠)، عَزَبَ، عَزَفَ^(١١)، عَسَرَ، عَسَلَ، عَضَلَ^(١٢)، عَطَسَ،
عَطَنَ، عَقَرَ^(١٣)، عَقَلَ، عَكَرَ، عَكَفَ، عَلَبَ،

(١) أدب الكاتب ص ٣٦٨، وكتاب جمهرة اللغة (ر ز ش) ج ٢ ص ٣٢٠، (ش ل م) ج ٣ ص ٧٠،
والمخصص (الذهاب في كل وجه والتفرق) ج ١٢ ص ١٣٥، والمصباح المنير (ش م س)،
والقاموس المحيط (ش ن ق).

(٢) كتاب جمهرة اللغة (باب من النوادر) ج ٣ ص ٤٤٩، والمخصص (نعوت الآبار من قبل حفرها)
ج ١٠ ص ٤٠.

(٣) أدب الكاتب ص ٣٦٨، وكتاب جمهرة اللغة (باب من النوادر) ج ٣ ص ٤٤٩، والمخصص (أعراض
الكَفِّ) ج ٢ ص ١٤، وكتاب الشوارد في اللغة ص ٣٧، والمصباح المنير (ط م س).

(٤) اشتقاق الأسماء للأصمعي ص ٨٩، وأدب الكاتب ص ٣٦٧، وكتاب جمهرة اللغة (باب من النوادر)
ج ٣ ص ٤٤٩، والمحكم (ع ت ن).

(٥) أدب الكاتب ص ٣٦٨، والمحكم (ع ث ر)، (ع د ن)، والمخصص (باب الحرث وإصلاح الأرض)
ج ١٠ ص ١٥٠.

(٦) أدب الكاتب ص ٣٦٨، وكتاب جمهرة اللغة (ت ر ع) ج ٢ ص ١١، والمحكم (ع ر ت)، والمصباح
المنير (ع ذ ر).

(٧) اشتقاق الأسماء ص ٨٩، والمحكم (ع ر ر)، والمخصص (الضَّبْعَةُ والضَّرَاب) ج ٧ ص ٥.
(٨) كتاب جمهرة اللغة (باب من النوادر) ج ٣ ص ٤٤٩، والصحاح (ع ر ش)، والمخصص (تعرقُ
العظم) ج ٤ ص ١٣٧.

(٩) الغريب المصنف ص ٦٠٢، وأدب الكاتب ص ٣٦٨، والمحكم (ع ر م).
(١٠) الغريب المصنف ص ٦٠٣، وأدب الكاتب ص ٣٦٩، والمحكم (ع ر ن)، والمخصص (خَطَمُ الإِبِلِ
وَأَزِمَّتْهَا) ج ٧ ص ١٥٠.

(١١) أدب الكاتب ص ٣٦٨، والصحاح (ع ز ف)، والمصباح المنير (ع ز ب).
(١٢) أدب الكاتب ص ٣٦٨، والمحكم (ع س ر)، (ع س ل)، والمخصص (الذَّيْنِ وَالسَّلَمُ) ج ١٢
ص ٢٦٦، والمصباح المنير (ع س ر)، (ع ض ل).

(١٣) أدب الكاتب ص ٣٦٧، والمحكم (ع ط س)، (ع ط ن) (ع ق ر)، والمخصص (الأنف)
ج ١ ص ١٢٨.

عَلَطَ^(١)، عَلَكَ، عَلَّ^(٢)، عَمَرَ، عَنَجَ، عَنَدَ، عَنَّ^(٣)، عَثَّ، غَرَفَ، غَسَقَ، غَمَرَ^(٤)،
فَتَرَ، فَتَكَ، فَحَّ، فَسَدَ^(٥)، فَسَقَ، فَشَلَ، فَطَرَ، فَقَرَ^(٦)، قَبَرَ، قَتَرَ^(٧)، قَدَرَ، قَرَتَ^(٨)،
قَطَفَ، فَقَرَ، قَالَصَ، قَلَى^(٩)، قَمَرَ، قَمَصَ، قَمَطَ، قَنَصَ^(١٠)، قَنَطَ^(١١)، كَبَنَ، كَثَبَ،
كَدَمَ^(١٢)، كَعَبَ، كَلَمَ،

- (١) كتاب جمهرة اللغة (باب من النوادر) ج ٣ ص ٤٤٩، والمحكم (ع ق ل)، (ع ك ر)، (ع ك ف)،
(ع ل ب)، (ع ل ط) والمصباح المنير (ع ك ف).
- (٢) أدب الكاتب ص ٣٦٩، والمخصص (باب الصنغ واللثي) ج ١١ ص ٢١٧، (باب الشرب للخمر
وغيرها) ج ١١ ص ٩٢.
- (٣) أدب الكاتب ص ٣٦٨، وكتاب جمهرة اللغة (د ع ن) ج ٢ ص ٢٨٣، والمحكم (ع م ر)، (ع ن ج)،
(ع ن د)، (ع ن ن)، والمخصص (الحياة) ج ٢ ص ٦٤.
- (٤) كتاب جمهرة اللغة (باب من النوادر) ج ٢ ص ٤٤٩، وتهذيب اللغة (غ ر ف) ج ٨ ص ١٠٤،
والمخصص (نعوت اللحم من قبل غثائته) ج ٤ ص ١٣١، (باب الاخضرار بعد الهيج) ج ١٠
ص ٢٠٣.
- (٥) أدب الكاتب ص ٣٦٨، ٣٦٩، وكتاب جمهرة اللغة (د س ف) ج ٢ ص ٢٦٣، (باب من النوادر) ج ٣
ص ٤٤٩، والمصباح المنير (ف ت ك).
- (٦) أدب الكاتب ص ٣٦٨، وكتاب جمهرة اللغة (ر ف ق) ج ٢ ص ٣٩٨، (باب من النوادر) ج ٣
ص ٤٤٩، وكتاب الشوارد في اللغة ص ١٩، والمصباح المنير (ف س ق).
- (٧) أدب الكاتب ص ٣٦٨، والمخصص (القبر والدفن) ج ٦ ص ١٣١، (القلة من المال) ج ١٢ ص ٢٨٣،
والمصباح المنير (ق ب ر).
- (٨) أدب الكاتب ص ٣٦٨، وكتاب جمهرة اللغة (ت ر ق) ج ٢ ص ١٢، (باب من النوادر) ج ٣ ص ٤٤٩،
والمخصص (نعوت القدور) ج ٥ ص ٥٢.
- (٩) تهذيب اللغة (ر ق ص) ج ٨ ص ٣٦٧، والمخصص (صفة النهار وأسماءه) ج ٩ ص ٥٦، والمصباح
المنير (ق ط ف)، (ق ل ي).
- (١٠) كتاب جمهرة اللغة (ص ق م) ج ٣ ص ٨٥، والمخصص (الصنيد وآلاته) ج ٨ ص ٨٧، (الأسر
والشدة) ج ١٢ ص ٩٧، والمصباح المنير (ق م ص).
- (١١) أدب الكاتب ص ٣٦٩، وكتاب جمهرة اللغة (باب من النوادر) ج ٣ ص ٤٤٩، والمصباح المنير
(ق ن ط).
- (١٢) أدب الكاتب ص ٣٦٨، وكتاب جمهرة اللغة (ب ك ن) ج ١ ص ٣٢٧، والمخصص (الجمع والقبض)
ج ١٢ ص ٨١، والمصباح المنير (ك د م).

كَنَفٌ ^(١)، لَمَزَ، لَمَسَ ^(٢)، مَتَنَ، مَرَقَ، مَشَطَ ^(٣)، نَبَعَ، نَثَرَ، نَحَبَ ^(٤)، نَخَرَ، نَذَرَ،
نَسَبَ ^(٥)، نَسَرَ، نَسَّ، نَسَلَ، نَشَرَ ^(٦)، نَشَطَ، نَصَفَ، نَطَفَ، عَقَّ ^(٧)، نَغَضَ، نَفَرَ ^(٨)،
نَفَسَ، نَفَزَ، نَكَّثَ، نَمَّ، نَهَقَ ^(٩)، هَبَطَ، هَذَرَ، هَذَرَ ^(١٠)، هَرَّتَ، هَمَلَ، هَنَأَ ^(١١).

(١) المحكم (ك ع ب)، والمخصص (مواضع الغنم حيث تكون) ج ٨ ص ١١، والمصباح المنير
(ك ل م).

(٢) كتاب جمهرة اللغة (باب من النوادر) ج ٣ ص ٤٤٩، والمصباح المنير (ك م ز)، (ل م س).
(٣) كتاب جمهرة اللغة (ش ط م) ج ٣ ص ٥٧، والمخصص (طَبَخَ الْقُدُورُ) ج ٤ ص ١٤١، والمصباح
المنير (م ت ن)، (م ش ط).

(٤) أدب الكاتب ص ٣٦٨، وكتاب جمهرة اللغة (ث ر ن) ج ٢ ص ٤٢، والصحاح (ن ب ع)، وكتاب
الشوارد في اللغة للصغاني ص ٣٦، والمصباح المنير (ن ث ر).
(٥) أدب الكاتب ص ٣٦٩، والتلويع ص ١٨، وكتاب الشوارد في اللغة ص ٤٢، والمصباح المنير (ن
ذ ر).

(٦) أدب الكاتب ص ٣٦٨، وكتاب جمهرة اللغة (ر س ن) ج ٢ ص ٣٣٨، والصحاح (ن س س)، (ن
ش ر).

(٧) أدب الكاتب ص ٣٦٨، وكتاب جمهرة اللغة (ص ف ن) ج ٣ ص ٨٣، وكتاب الشوارد في اللغة ص ٩.
(٨) أدب الكاتب ص ٣٦٨، وكتاب جمهرة اللغة (ر ف ن) ج ٢ ص ٤٠٢، (باب من النوادر) ج ٣
ص ٤٤٩، وتصحيح الفصيح ص ٣٣، والمخصص (التحرك والتردد) ج ١٢ ص ١٠٦، والمصباح
المنير (ن ف ر).

(٩) المخصص (نعت مشى الناس واختلافها) ج ٣ ص ١٠٤، (ترك الإبل وإهمالها) ج ٧ ص ٨٤، وكتاب
الشوارد في اللغة ص ١٨، والمصباح المنير (ن م م).

(١٠) أدب الكاتب ص ٣٦٨، والمخصص (ابتداء النبات وانتهائه) ج ١٠ ص ١٩١، وكتاب الشوارد في
اللغة ص ٦، والمصباح المنير (ه ب ط)، (ه د ر)، (ه ذ ر).

(١١) أدب الكاتب ص ٣٦٩، وكتاب جمهرة اللغة (ت ر هـ) ج ٢ ص ١٥، (باب الفاء في الهمز) ج ٣
ص ٢٩١.

كما وجد الباحث تبادل الضم والكسر في بعض القراءات القرآنية^(١)، ومن ذلك قراءة: "ويسفك" بضم الفاء^(٢)، وقراءة "اهبطوا"^(٣)، و"يهبط"^(٤) بضم الباء فيهما، وقراءة: "ولا تعضلوهم" بكسر الصاد^(٥)، وقراءة: "قلن يضر الله شيئاً"، ولن يضرُوا" بكسر الصاد^(٦)، وقراءة "انفروا" بضم الفاء^(٧)، وقراءة: "يحسدون" بكسر السين^(٨)، وقراءة "فسيحشرهم" بكسر السين^(٩)،

(١) ورد المضارع "يصدّ" بضم الصاد في الاستعمال القرآني أكثر من مرة بمعنى الإعراض، ولم يعثر الباحث على قراءة بالكسر، وأما ما فعله معجم القراءات القرآنية فلعله وهم، أو خطأ مطبعي، حيث نسب إلى الحسن قراءة "يصدّون عنك" بالكسر، وضبط "ورأيتهم يصدون" بالكسر، بلا نسبة، وبالرجوع إلى مصادره تبين أن قراءة الحسن "ويصدّون" بضم الياء مع الكسر، والقراءة الأخرى جاءت بدون ضبط في البحر المحيط الذي اعتمد عليه معجم القراءات، ولعلها بضم الياء أيضاً. وينبغي الإشارة كذلك إلى أن قراءة "إذا قومك منك يصدّون" بضم الصاد ليست حجة على الأصمعي؛ لأنه لم ينكر الكسر ولا الضم في معنى الضجيج. انظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه، والبحر المحيط لأبي حيان، ومعجم القراءات القرآنية - النساء/٦١، والزخرف/٥٧، والمنافقون/٥.

(٢) قراءة طلحة بن مصرف. انظر مختصر في شواذ القرآن - البقرة/٣٠.

(٣) قراءة أبي حيوة، وشريح، والحسن. انظر مختصر في شواذ القرآن، ومعجم القراءات القرآنية - البقرة/٦١.

(٤) قراءة الأعمش والمطوعى. انظر البحر المحيط، والكشاف، ومعجم القراءات القرآنية - البقرة/٧٤.

(٥) قراءة نعيم بن ميسرة. انظر مختصر في شواذ القرآن - البقرة/٢٣٢.

(٦) قرأ الأولى المطوعى، وقرأ الثانية الأعمش. انظر: مختصر في شواذ القرآن، ومعجم القراءات القرآنية - آل عمران/١٤٤، ١٧٦، ١٧٧.

(٧) قراءة مجاهد. انظر مختصر في شواذ القرآن - النساء/٧١.

(٨) قراءة عيسى بن سليمان عن بعض العرب. انظر مختصر في شواذ القرآن - النساء/٥٤.

(٩) قراءة الأعرج. انظر مختصر في شواذ القرآن - النساء/١٧٢.

و"لا يسبتون" بضم الباء ^(١)، و"يبطشون" بضم الطاء ^(٢)، وقراءة "فتفشلوا"، بضم الشين وكسر ها ^(٣)، وقراءة: "فاجنح لها" بضم النون ^(٤)، وقراءة: "اطمئس" بضم الميم ^(٥)، وقراءة: "اهبط" بضم الباء ^(٦)، وقراءة: "يعرجون" بكسر الراء ^(٧)، وقراءة: "يحشرهم" بكسر الشين ^(٨)، وقراءة "ولن تخرق" بضم الراء ^(٩)، وقراءة: "لننسفنّه" بضم السين ^(١٠)، وقراءة: "لا يسبقونه" بضم الياء ^(١١)، وقراءة: "تنكصون" بضم الكاف ^(١٢)، وقراءة: "تبطش" بضم الطاء ^(١٣)،

-
- (١) قراءة الحسن. انظر مختصر في شواذ القرآن - الأعراف/١٦٣.
- (٢) قراءة الحسن وأبى جعفر. انظر مختصر في شواذ القرآن - الأعراف/١٩٥.
- (٣) قرأ بكسر الشين الحسن، وإبراهيم، وبالضم بعضهم. انظر معجم القراءات القرآنية بمصادره - الأنفال/٤٦.
- (٤) قراءة الأشهب العقيلي، وحكاها أبو زيد. انظر مختصر في شواذ القرآن، ومعجم القراءات القرآنية - الأنفال/٦١.
- (٥) قرأها عمر بن علي بن الحسن، والشعبي، وجابر عن عاصم. انظر مختصر في شواذ القرآن - يونس/٨٨.
- (٦) قرأها عيسى. هكذا في مختصر في شواذ القرآن - هود/٤٨، وذكر في الكشاف، والبحر المحيط بلفظ "وقرى بضم الباء".
- (٧) قراءة ابن أبي الزناد، والأعمش، وعيسى، والمطوعى، وأبى حيوة. انظر مختصر في شواذ القرآن، ومعجم القراءات القرآنية - الحجر/١٤.
- (٨) قراءة الأعمش. انظر معجم القراءات القرآنية - الحجر/٢٥.
- (٩) قراءة الجراح بن عبد الله. انظر مختصر في شواذ القرآن، ومعجم القراءات القرآنية - الإسراء/٣٧.
- (١٠) قراءة عيسى، وأبى رجاء. انظر مختصر في شواذ القرآن، ومعجم القراءات القرآنية - طه/٩٧.
- (١١) عن بعضهم. انظر مختصر في شواذ القرآن، ومعجم القراءات القرآنية - الأنبياء/٢٧.
- (١٢) قراءة ابن مسعود. انظر مختصر في شواذ القرآن - المؤمنون/٦٦، ونُسبت إلى علي بن أبي طالب. انظر موضعها في معجم القراءات القرآنية بمصادره.
- (١٣) قراءة أبى جعفر والحسن وطلحة. انظر مختصر في شواذ القرآن، ومعجم القراءات القرآنية - الدخان/١٦.

وقراءة: "تحسِدُوننا" بكسر السين^(١).

وقد أطلق ابن قتيبة جواز كسر عين المضارع وضمها من الفعل "صَدَّ" دون تقييده بمعنى فقال: "وَصَدَّ عَنِ يَصِدُّ وَيَصُدُّ"^(٢)، وأحسن ابن جنى حيث أرسى قاعدة لهذا الجواز فقال: "ومن ذلك ما يبيحه القياس في نحو يضرب ويجلس ويدخل ويخرج: من اعتقاب الكسر والضم على كل واحدة من هذه العيون، وأن يقال: يخرُج ويخرِج، ويدخل ويدخل، ويضرب ويضرب، ويجلس ويجلس، قياساً على ما اعتقبت على عينه الحركتان معاً نحو يعرُش ويعرِش، ويشنُق ويشنُق، ويخلق ويخلق، وإن كان الكسر في عين مضارع فعَل أولى به من يَفْعَل... ..فإنهما على كل حال مسموعان أكثر السماع في عين مضارع فعَل"^(٣).

كما أحسن ابن درستويه حين قال: "اعلموا أن كل ما كان ماضيه من الأفعال الثلاثية على فعلت، بفتح العين، ولم يكن ثانيه ولا ثالثه من حروف اللين ولا حروف الحلق فإنه يجوز في مستقبله يَفْعَل، بضم العين، ويفعل بكسرها، كقولنا: ضرب يضرب، وشكر يشكر، وليس أحدهما أولى به من الآخر، ولا فيه عند العرب إلا الاستحسان والاستخفاف، فمما جاء وقد استعمل فيه الوجهان قولهم: ينفر وينفر، ويشتم ويشتم، فهذا يدلکم على جواز الوجهين فيه، وأنهما شيء واحد؛ لأن الضمة أخت الكسرة في الثقل، كما أن الواو نظيرة الياء في الثقل والاعتلال، ثم لأن هذا الحرف لا يتغير لفظه ولا خطه بتغير حركته"^(٤) ثم أصرَّ على هذا الرأي فقال: "وأما قوله: زبده يزبده زبداً: إذا أعطاه، وزبده يزبده: إذا أطعمه الزبْد، فالماضي منهما جميعاً بفتح العين، والمستقبل من الأول مكسور العين، ومن الثاني مضمومها، والكسر والضم فيهما جائزان جميعاً على ما تقدّم من شرحنا. وأما قوله: نسب

(١) قراءة أبي حيوة وابن عون. انظر مختصر في شواذ القرآن، ومعجم القراءات القرآنية - الفتح/١٥.

(٢) أدب الكاتب ص ٣٦٩ (باب فعل يفعل ويفعل).

(٣) الخصائص لابن جنى ج ٣ ص ٨٨ (باب في وجوب الجائز).

(٤) تصحيح الفصيح ص ٣٣ (باب فعلت، بفتح العين).

الرجل ينسبُه نسبةً، ونسب الشاعر بالمرأة ينسب بها نسباً فإن الأصل فيهما واحد، ولكن خولف بين المستقبلين منهما للفرق، وكل واحد منهما جائز فيه ما قد استعمل في الآخر" ^(١) وينبغي الإشارة إلى أن النسخة المنشورة من الصحاح جاء فيها "صدّ عنه يصدّ: أعرض" ^(٢).

وبهذا يتضح أن استعمال "يصدّ" بالكسر في معنى الإعراض صحيح، وأن الأصمعي اكتفى بالسماع فقط، ولم يأخذ طريق القياس.

(١) السابق ص ٢٣١، ويعنى بـ "قوله" عبارة ثعلب. انظر الفصيح تحقيق د. مذكور ص ٢٨٥.

(٢) الصحاح (ص د د)، في حين جاء في المادة نفسها من مختار الصحاح بالضم، وربما يكون الضبط الواقع في الصحاح من خطأ الطباعة.

٦ - شواذ البناء(*)

تعقب الأصمعي بعض الأبنية التي جاءت مخالفة للأبنية المشهورة المطردة، ومن هذه الأبنية:

فَعَلْتُ أَفْعَلُ

ذكر السيوطي أن الأصمعي قال: ليس في كلام العرب فعلت أفعل إلا كُدتُ أفعلُ ~~فأكاد~~ أكاد.

ولكن جاء في كتب اللغة ما ينقض إحصاء الأصمعي، ومن ذلك: لبُيت، بالضم تلبُّ، بالفتح، ودمَّ الرجلُ يدمُّ، وشرُرتَ تشرُّ، وعزُرتَ الشاةُ تعزُّ: قلَّ لبنها، ودُمَّتْ تدام، ومُتَّ ثَمات، وجُدَّتْ تجاد^(١).

ومن يدري؟! لعل في اللغة كلمات أخرى على هذا البناء.

فِعْلَل

أورد بعض العلماء أن الأصمعي قال: ليس في الكلام فِعْلَل، مكسور الفاء مفتوح اللام إلا درهم، وزجل هجرع.

وهذا إحصاء غير دقيق، ولو أن الأصمعي قال: لم يأت على فِعْلَل إلا قليل مثل درهم وهجرع لكان أقرب إلى الدقة؛ فقد حكى سيبويه: قَلَعَم، وهو اسم، وهِبْلَع، وهو صفة^(٢)، وأحسن ابن دريد حين عقد باباً بعنوان: "ما جاء على فِعْلَل وهو قليل" جاء فيه: درهم، وضيْفَدَع، وقْلَفَع، وفِرْطَع، وقِرْدَع، وهِبْلَع، وهجرع^(٣).

(*) انظر مادة (ص ع ف ق)، (ط ر س)، (ف ع ل) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمل هذه التعقبات معجم الأصمعي.

(١) انظر تاج العروس (ل ب ب)، وكتاب ليس في كلام العرب ص ٢٦، وبهامشه تعليق لمحققيه الأستاذ/أحمد عبد الغفور عطار.

(٢) هكذا في أدب الكاتب (باب شواذ البناء) ص ٤٨١، ولم أقف عليه في المطبوع من الكتاب.

(٣) كتاب جمهرة اللغة ج ٣ ص ٣٦٨، وانظر كلمة "هبلع" في البارع ص ١٨٨، وديوان الأدب (باب فِعْلَل) ج ٢ ص ٥١.

فَعْلُول

أورد بعض العلماء أن الأصمعي قال: صغفوق، مفتوح الأول، ولم يأت مثله في الكلام إلا مضموم الأول، كما أنه منع فتح الطاء وإسكان الراء في كلمة "طرَسُوس"، واختار الضم على وزن عصفور.

وقد وافق الأصمعي كثير من العلماء منهم ابن السكيت الذي قال: "كل ما جاء على فَعْلُول فهو مضموم الأول، نحو زُنْبُور وقرْقُور وبُهْلُول وعُمُروس، وعصفور، وما أشبه ذلك إلا حرفاً جاء نادرًا بنو صغفوق، لخَوَلٍ باليَمَامَةِ" ^(١) وكذا ابن الجوزي الذي قال: "طرَسُوس، بفتح الراء، والعامّة تسكنها" ^(٢).

وإذا كان بعض العلماء قد أجازوا إسكان الراء في كلمة "طرَسوس" من أجل الضرورة الشعرية ^(٣)؛ فقد وجد الباحث كلمات أخرى على وزن "فَعْلُول" دون تقييد بالضرورة، ومن تلك كلمة "بَعْكُوكَة" التي قال عنها ابن سيده: "بعكوكَة الشرّ: وسطه. وحكى اللحياني الفتح في أوائل هذه الحروف، وجعلها نواذر؛ لأن الحكم في فَعْلُول أن يكون مضموم الأول إلا أشياء نواذر جاءت بالضم والفتح، فمنها بعكوكَة" ^(٤)، وقال عنها الفيروزآبادي: "بعكوكَة القوم - وقد يفتح: آثارهم حيث نزلوا" ^(٥).

ومن هذه الكلمات التي عبّر عنها ابن سيده بلفظ "أشياء"، كلمة "صَعْقُول" التي أجازها الزبيدي وفتح لها مدخلا، وكلمة "بَرْعُوْث" التي ذكر الزبيدي نفسه جواز

(١) إصلاح المنطق ص ٢١٨، وانظر تصحيح الفصيح لابن درستويه ص ٢٧٥.

(٢) تقويم اللسان ص ١٣٣.

(٣) الصحاح (ط ر س)، ومعجم البلدان (طر سوس).

(٤) المحكم (ب ع ك) وانظر كلمة "أشياء" التي تدل على الكثرة.

(٥) القاموس (ب ع ك ك)، وشرحه الزبيدي فقال: "حكاه اللحياني، وهو نادر".

الفتح فيها عن بعض العلماء^(١)، وكلمة "خَرْتُوب" وإن كان الجوهري والفيروزآبادي قد ضعفا الفتح وجعلاه من قول العامة^(٢)، وكلمة "الزَّرْتُوقُ"، و"الصَّنْدُوقُ"^(٣).

وقد حكى ابن منظور عن ابن برى قوله: "رَأَيْتُ بَخْطَ أَبِي سَهْلٍ الْهَرَوِيَّ عَلَى حَاشِيَةِ كِتَابٍ: جَاءَ عَلَى فَعْلُولٍ صَعْفُوقٍ وَصَعْقُولٍ، لَضَرْبٍ مِنَ الْكُمَاةِ، وَبَعْكُوكَةِ الْوَادِي لِجَانِبِهِ، قَالَ ابْنُ بَرِيٍّ: أَمَّا بَعْكُوكَةُ الْوَادِي وَبَعْكُوكَةُ الشَّرِّ فَذَكَرَهَا السِّيرَافِيُّ وَغَيْرُهُ بِالضَّمِّ لَا غَيْرَ، أَعْنَى بِضَمِّ الْبَاءِ، وَأَمَّا الصَّعْقُولُ لَضَرْبٍ مِنَ الْكُمَاةِ فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ، وَلَوْ كَانَ مَعْرُوفًا لَذَكَرَهُ أَبُو حَنِيفَةَ فِي كِتَابِ النَّبَاتِ"^(٤) وقد نقل الزبيدي هذا الكلام وعلّق عليه فقال بحق: "ولا يلزم من عدم ذكر أبي حنيفة إيّاه في كتابه ألا يكون من كلام العرب، فإن من حفظ حجة على من لم يحفظ فتأمل ذلك"^(٥).

وقد أحسن ابن سيده حين ذكر كلمة "صَعْفُوقٍ" دون تقييد أو تعقب^(٦)، وكأنه أدرك أن عبارة "ولم يجئ مثله في كلام العرب" عبارة غير دقيقة.

(١) تاج العروس (ص ع ف ق)، (ص ع ق ل).

(٢) الصحاح، والقاموس، وتاج العروس (ص ع ف ق).

(٣) انظر التكملة للصغاني (ز ر ق)، والقاموس المحيط (ص ن د ق).

(٤) لسان العرب (ص ع ف ق)، ولم أقف عليه في المطبوع من حواشي ابن برى؛ لأنه ينتهي عند حرف الشين.

(٥) تاج العروس (ص ع ف ق)، ويضيف الباحث أن ذكر السيرافي الكلمة بالضم لا يلزم منه خطأ الفتح.

(٦) المحكم (ص ع ف ق).

٧ - المبني للمعلوم والمبني للمجهول

تَعَقَّبَ الأصمعي عشرة أفعال: منها خمس أنكر فيها البناء للمعلوم والصواب عنده بناؤها للمجهول، فلا يقال: رَهَصَ الفرسُ ولكن رُهِصَ، ولا يقال: زَهَا الشخصُ، ولكن زُهِىَ، ولا يقال: سَقَطَ في يده، ولكن سَقِطَ، ولا يقال: عَنَسَتْ الجارية ولا عَنَسَتْ، ولكن عُنَسَتْ، ولا يقال: كيف من تَعْنَى بأمره، ولكن كيف من تَعْنَى بأمره؛ لأن الأمر عناء. ومنها أربعة: أنكر فيها البناء للمجهول والصواب عنده بناؤها للمعلوم، فلا يقال: ديد الطعامُ، ولكن داد، ولا يقال: سيس، ولكن ساس، ولا يقال: قَحِطُوا ولا أَقْحِطُوا، ولكن قَحَطَ المطرُ وأَقْحَطَ الناسُ، ولا يقال: وُبِئَت الأرضُ، ولكن وُبِئَتْ، وأما الفعل العاشر فقد اختلفت المصادر في توضيح رأى الأصمعي فيه، فبعضها يذكر أنه أنكر نُخِيَ في مقابل نخا، وبعضها يذكر العكس ^(١).

وقد وجد الباحث ما يُصَحِّح هذه التعقبات العشرة، ففي اللسان: "رَهَصَه الحجرُ، وقد رُهِصَت الدابة رَهْصًا ورَهِصَت، وأرَهَصه الله" ^(٢) وفيه: "زَهَا يزهو زَهُواً أى تَكَبَّرَ" ^(٣).

وأما "سَقَطَ في يده" فقد جاء في قراءة ابن السميعة: "ولما سَقَطَ في أيديهم" ^(٤)، ودافع الزجاج عن هذه القراءة فقال: "المعنى: ولما سَقَطَ الندمُ في أيديهم، كما تقول للذي يحصل على شيء - وإن كان مما لا يكون في اليد - قد حصل في يده من

(١) انظر مادة (د ي د)، (ر ه ص)، (ز ه و)، (س ق ط)، (س ي س)، (ع ن س)، (ع ن ي)، (ق ح ط)، (ن خ و)، (و ب أ) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، ولم يذكر معجم الأصمعي من هذه التعقبات سوى تعقب (ع ن س)، (ع ن ي)، (ن خ و)، وقد ذكر في (ع ن س) ما يثبت رجوع الأصمعي دون أن يشير إلى هذا، كما أنه أثبت في (ن خ و) إنكار الأصمعي لصيغة المعلوم، وأهم ما جاء في بعض المصادر من إنكار الأصمعي لصيغة المجهول. (٢) لسان العرب (ر ه ص).

(٣) السابق (ز ه و).

(٤) انظر البحر المحيط، ومعجم القراءات القرآنية - الأعراف / ١٤٩، ولفظ أبي حيان: "وقرأت فرقة منهم ابن السميعة".

هذا مكروه، تُشَبَّه ما يحصل في القلب وفي النفس بما يُرى بالعين" ^(١)، وقال الزمخشري: "سَقَطَ في يده، وأسَقَط، وسَقَطَ، على المبنى للفاعل: ندم، وهو مسقوط في يده، وساقط في يده: نادم" ^(٢) كما أجاز الخفاجي استعمال الفعل مبنياً للمعلوم، واستدلّ عليه بآراء اللغويين في معرض الردّ على الحريري الذي أنكر هذا الاستعمال ^(٣).

وأما "عَنَسَتْ وَعَنَسَتْ" فقد صرَّح الأصمعي نفسه بجواز ذلك حيث قال في كتابه "خلق الإنسان": "يقال: رجل عانس وامرأة عانس. قال أبو ذؤيب:

فإنني على ما كنتَ تعهدُ بيننا وليدين حتى أنتَ أشمطُ عانسُ

ويقال: قد عَنَسَتْ عُنُسٌ عُنُوسًا، وعَنَسَتْ تعنيسًا، وهي امرأة مُعَنِّسَةٌ وعانس" ^(٤) كما روى في كتابه "الأصمعيات" قول عمر بن لجأ ^(٥):

تَجَبُّسَ العانسِ في رِيْطَاتِهَا بالأجرع السَّهْلِ إلى جارَاتِهَا

وبافتراض أن الأصمعي كان قد أنكر هذا الاستعمال ثم تراجع عن إنكاره دون أن يبلغ بعض العلماء كلامه الذي يجيزه، فقد جاء الفعل "عنس" في شعر للأعشى الكبير، كما جاء اسم الفاعل "عانس" في أشعار الفصحاء مثل المرقش الأكبر، وربيعة بن الجحر، وعُمَر بن خصاص، وكُثَيْر، وذى الرمة، وآخرين ^(٦).

(١) معاني القرآن للزجاج - الأعراف/ ١٤٩ .

(٢) أساس البلاغة (س ق ط)، وانظر الكشف - الأعراف/ ١٤٩.

(٣) درة الغواص ص ٤٧٢ .

(٤) خلق الإنسان للأصمعي ص ١٦١.

(٥) الأصمعيات ص ٣٥، أصمعية رقم ٧.

(٦) انظر ديوان الأعشى الكبير ص ١٣١، والمفضليات ص ٢٢٦، مفضلية رقم ٤٧، وكتاب الجيم لأبى عمرو الشيباني (باب الباء) ج ١ ص ٨٣، والألفاظ لابن السكيت ص ٢٨٣، وكتاب شرح أشعار

الهذليين ج ٢ ص ٦٤٤، والتنبيهات لعلى بن حمزة ص ٢٠٣، ولسان العرب (ع ن س).

ومن هنا أجاز هذا الاستعمال كبار اللغويين كأبي عمرو الشيباني، وأبي زيد الأنصاري، وابن السكيت^(١).

وأما استعمال الفعل "عنى" مبنياً للمعلوم فقد أجازوه ابن الأعرابي فقال: عني بحاجتي، وعني: سواء، كما أجاز الفراء أن يقال: رجل عانٍ بأمرى أى معنى به، وأنشد^(٢).

عانٍ بقصواها طويلُ الشُّغلِ له جفيرانٍ وأىُّ نَبَلٍ

وأما "ديد" فقد حكاها الصغانى عن أبي زيد^(٣)، ويبدو للباحث أن الأصمعى رجع عن هذا التعقب حيث حكى ابن سيدة عنه هذا الاستعمال^(٤)، وأما "سيس" فقد أثبتها ابن سيدة، وابن منظور، ونص عليها صاحب القاموس^(٥).

وأما "قُحط الناس" فقد أجازها أبو عمر الزاهد^(٦)، وجاء فى اللسان: "قُحطت الأرض، على صيغة ما لم يُسمَّ فاعله فهى مقحوظة، قال ابن برى: قال بعضهم قُحطُ المطر، بالفتح، وقُحط المكان، بالكسر، هو الصواب، قال: ويقال أيضاً: قُحط المطر"^(٧). وأما "أقحطوا" فإن الباحث يقبلها بالقياس لكثرة مجيئ "أفعل" بمعنى "فعل"^(٨).

(١) انظر الألفاظ لابن السكيت ص ٢٨٣، ٣٢١، ٣٧٨، وإصلاح المنطق له ص ٣٤١، وأدب الكاتب لابن

قتيبة (باب ما يشدد والعوام تخففه) ص ٢٩١، وتهذيب اللغة (ع ن س) ج ٢ ص ١٠٣.

(٢) مقاييس اللغة (ع ن ي)، ولسان العرب (ع ن و)، واكتفى الهروى بصيغة البناء للمجهول. انظر التلويح ص ١٤.

(٣) التكملة للصغانى (د و د).

(٤) المخصص (باب فعلت وأفعلت) ج ١٤ ص ٢٣٧، وانظر المحكم (د و د).

(٥) انظر المحكم، ولسان العرب، والقاموس المحيط (س و س).

(٦) فائت الفصيح ص ٧٢.

(٧) لسان العرب (ق ح ط).

(٨) انظر قضية "فعلت وأفعلت" من هذا الفصل .

وأما "وُبُنْتُ الأرض" فقد أثبتتها الجوهري، والفيروز آبادي، كما أثبتتها مجمع اللغة العربية المصرية^(١). وأما "نخا" و"نُخِي" فقد قال ابن دريد: "نُخِي الرجل فهو منخو، كما قالوا: زُهِي فهو مَزْهُو"^(٢) وقال الزجاج: "شَمَخَ الرجل يشمخ شموخاً فهو شامخ: إذا نخا بأنفه وتكَبَّرَ"^(٣) وجمع ابن سيدة بين الصيغتين فقال: "نخا: انتُخِي، ونُخِي، وهو أكثر"^(٤).

ويستأنس الباحث بتلك الدراسة^(٥) التي أثبت صاحبها أن أكثر من مائة فعل -مما اشتهر بعضه بملازمته للمجهول- قد جاء بالوجهين المعلوم والمجهول حتى كاد هذا الباحث أن ينفي فكرة الملازمة وإن كان هذا الباحث قد فاتته بعض الأفعال مثل "ديد"، و"سيس"، و"وُبُنْتُ".

(١) انظر الصحاح، والقاموس المحيط، والمعجم الوسيط (و ب أ).

(٢) كتاب جمهرة اللغة (خ ن و) ج ٢ ص ٢٤٤.

(٣) كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجي ص ٥٨، وإن كان ابن جنى قد تعقّب صيغة المعلوم حيث قال في الخصائص ج ٢ ص ٢٢١: "يقولون: نُخِي زيد، من النُّخوة، ولا يقال: نخاه كذا".

(٤) المحكم (ن خ و).

(٥) الأفعال الملازمة للبناء للمجهول. د. جمال عبد الناصر عيد - مجلة كلية دار العلوم. العدد الرابع والثلاثون/١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.

٨ - مسائل فى الاشتقاق والتصريف

أنكر الأصمعى تصرف ثمانية أفعال، فلم يعرف مصدر: قَنِى الرجلُ حياءه: إذا لزمه، ولا مصدر: لَهَيْتُ عن الشيء، وذكر أن "عم صباحاً" لا يُنطق بالماضى منه، وكذلك "ذَرْنِي"، و"دَعْنِي"، و"هَبْنِي"، وعرف "أربح وضع"، ولم يعرف "وَضِع"، وزعم أنه لم يُستعمل "يوشك" إلا بلفظ المضارع، وأنكر "أوشك" كما أنكر اشتقاق تسعة أسماء فذكر أن "دُون" لا يُصرف فعله كما يقال: نَذَلَ بَيْنَ النَّذَالَةِ، ولم يعرف فعلاً للِسَامِكِ بمعنى المُشْرِفِ، ولا للِسَنَاءِ بمعنى الشَّرَفِ كما لم يعرف: صَفَتِ الإبل ولا صَفَتِ الغنم مع أنه عرف: "شاة صَفِيّ"، وأصفى بنو فلان: إذا كانت إبلهم صفايا، وكذلك لم يعرف فعلاً للضَّرِيكِ بمعنى الفقير، ولا للعاهن بمعنى الحاضر، ولا لغَيْطَلَةِ الليل بمعنى ظَلَمَتِهِ، ولا للودَى^(١).

ولكن أجاز بعض العلماء بعض ما أنكره الأصمعى؛ فقد حكى اللحياني عن بعض العرب "لا والذي أنا من قناه"^(٢)، وحكى ابن دريد عن البعض: لَهَى عن الشيء لَهِيًّا^(٣)، و"حكى يونس: وَعَمَتُ الدارَ أَعِمُّ وَعَمَّا أَى قَلْتُ لَهَا: انعمى. وعِمَّ أكثر فى كلام العرب من انعم، ويقال: وعِمَّ يعِم، مثال وصَم، ووعِمَّ يعِم مثال ورم يرم"^(٤).

(١) انظر مادة (د و ن)، (س م ك)، (س ن ي)، (ص ف و)، (ض ر ك)، (ع ه ن)، (غ ط ل)، (ق ن ي)، (ل ه ي)، (ن ه م)، (و د ع)، (و د ي)، (و ذ ر)، (و ش ك)، (و ض ع)، (و ع م)، (و ه ب) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، ولم يذكر معجم الأصمعى من هذه التعقبات إلا "سَمَك".

(٢) المقصور والممدود للقالى ص ١٧٩.

(٣) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ل ه ي) ج ٣ ص ١٧٨، وكرّره ص ٤٩٥.

(٤) التكملة للصغاني (و ع م).

وأما الماضي من "ذر" و"دَع" فقد دافع عنه ابن درستويه فقال بحق: "واستعمال ما أهملوا جائز صواب، وهو الأصل، وقد جاء في الشعر كقول أبي الأسود (١):

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الودّ حتى ودّعه

وقرأت القراء (٢): "ما ودّعك ربك". واستعمال ما لم تستعمله العرب من ذلك غير خطأ، بل هو في القياس الوجه، وهو في الشعر أحسن منه في الكلام لقلّة اعتياده؛ لأن الشعر أيضًا أقلّ استعمالاً من الكلام (٣)، ويمكن الاستئناس بما ذكره ابن دريد من أن الأصمعي "سمع فصيحًا يقول: لم أوذّر ورائي، أي لم أترك، وهذا عنه شاذّ" (٤).

وأما الماضي من "هَب" فقد حكى ثعلب عن ابن الأعرابي أنه يقال: "وهبني الله فداك بمعنى جعلني، ووهبت فداك: جعلت فداك" (٥) فضلًا عما سبق من رأى

(١) هكذا نسبه ابن جني في المحتسب ج ٢ ص ٣٦٤، وأشار المحققان في هامش ٤ إلى نسبته في بعض المصادر لأنس بن زعيم، وبهذه النسبة المشار إليها نسبه الخفاجي في شفاء الغليل ص ٢٧٤، وقد لفت انتباه الباحث أن الخفاجي جعل البيت من إنشاد الأصمعي، فهل كان الأصمعي لا يرى هذا البيت وحده حجة، أو أنه سمع هذا البيت بعد تعقبه؟!

(٢) هذه مبالغة من ابن درستويه، وكأنّ هذه القراءة من القراءات السبع المتواترة، وكان الأفضل أن ينصّ على أنها قراءة النبي صلى الله عليه وسلم، وعروة بن الزبير فقط. انظر المحتسب لابن جني، ومختصر في شواذ القرآن، ومعجم القراءات القرآنية - الضحى/٣.

(٣) تصحيح الفصيح ص ٢٦٠، وقد قال الزمخشري في أساس البلاغة (و ذ ر): "ذره واحذره؛ والعرب أماتت المصدر منه فيقولون: ذر تركًا، وإذا قيل لهم: ذروه، قالوا: قد وذّرناه" وقال الخفاجي في شفاء الغليل ص ٢٧٤ محتجًا بالبيت المنسوب لأبي الأسود، ومعه بيت آخر بلا نسبة: "ودّع بمعنى ترك ليس مهملاً كما اشتهر".

(٤) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد ج ٣ ص ٤٣٦.

(٥) تهذيب اللغة (و ه ب) ج ٦ ص ٤٦٣، ولسان العرب (و ه ب).

ابن درستويه الذى يذهب إلى جواز النطق بما لم تستعمله العرب، وأما "وَضِع الرجل فى تجارتِه" فقد أجازها كثير من العلماء، وذكر عليها أبو زيد شاهدًا من الشعر^(١).

وأما استعمال "أوشك" بصيغة الماضى فقد جاء فى شواهد كثيرة، وإذا كان بعض النحويين قد ردُّوا قول الأصمعى بقول الشاعر^(٢):

ولو سئل الناسُ الترابَ لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملُّوا ويمنعوا
فقد وجد الباحث هذا الاستعمال^(٣) فى شواهد أخرى من الكلام الفصيح، ومن ذلك قول جرير^(٤):

إذا جهل الشَّقِيُّ ولم يُقْدَرْ لبعض الأمر أوشك أن يُصابا
وقول آخر^(٥):

إذا اعترصتَ كاعتراصِ الهِرَّةِ أوشكتَ أن تسقُطَ فى أُفْرَةٍ
وقول رجل من العرب^(٦):

إذا المرء لم يبيع المعاش لنفسه شكا الفقرَ أو لام الصديقَ فأكثرَا
وكان على الأذنين كلاً وأوشكت صلات ذوى القربى به أن تُتْكَرا

(١) انظر الصحاح، والقاموس، وتاج العروس (و ض ع)، وانظر الشاهد فى مادة (و ض ع) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث.

(٢) أمالى الزجاجى ص ١٩٧، وشرح ابن عقيل ج ١ ص ٣٣٨، وشرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ج ١ ص ٢٠٦.

(٣) ثمة أبيات فيها "أوشك" بمعنى أسرع، وهذه لا تلزم الأصمعى؛ لأن الذين نقلوا هذا التعقب ذكروا أنه أنكر "أوشك" التى من أخوات "كاد".

(٤) حواشى ابن برى (ب ي س).

(٥) مقاييس اللغة لابن فارس، ولسان العرب لابن منظور (ع ر ص).

(٦) بلاغات النساء لابن طيفور ص ١٢٢.

كما وجد الباحث هذا الاستعمال فى النثر الفصحى^(١)، ومنه قول سيد الفصحاء - عليه الصلاة والسلام- عن الشبهات: "ومن وقع فيها كان كالراعى إلى جنب الحمى أو شك أن يقع فيه"^(٢).

وقد نقل هذا الاستعمال أبو عمرو الشيبانى عن أحد شيوخه^(٣)، وما أحسن قول ابن مالك^(٤):

واستعملوا مضارعاً لأوشكا وكاد لا غيرُ وزادوا مُوشِكَا
وفيما يخص اشتقاق الأسماء، فلا يرى الباحث مانعاً ما يمنع من قولنا: "دُونُ
بَيْنِ الدُّوْنِيَّةِ، على سبيل المصدر الصناعى، وقد أخذ مجمع اللغة العربية المصرى
قراراً بجواز صنع هذا المصدر بزيادة ياء النسب والتاء^(٥).
وأما السَّامَكُ فلا يدرى الباحث كيف أنكر الأصمعى اشتقاقه، وقد سمع قول
الفرزدق^(٦):

إن الذى سَمَكَ السماء بنى لنا بيتاً دعائمه أعزُّ وأطولُ

(١) انظر نهج البلاغة ص ٧٠٤، ونثر الدر لأبى سعيد الأبى ج ١ ص ٢٥٦، ٤٢٢، والمصباح المنير (وش ك)، وجمهرة خطب العرب ج ١ ص ٩٤، ج ٢ ص ٢٤٦، ٤٩١، وذيل جمهرة خطب العرب ج ٣ ص ٢٨٣، ولست أدرى ماذا بعد استعمال الإمام على، ومعاوية، وابن عباس، رضى الله عنهم!؟ وانظر الأدب الكبير لابن المقفع ص ٢٥، ٥٨، ١٢٠، والأدب الصغير له ص ٤٢، ١٥١.

(٢) من خطبة للنبي فى العيد. انظر نثر الدر للأبى ج ١ ص ٢١٦، وجمهرة خطب العرب ج ١ ص ١٥٠، وانظر نماذج أخرى فى المعجم المفهرس لألفاظ الحديث (وش ك).

(٣) كتاب الجيم (باب الواو) ج ٣ ص ٢٩٨، وقد حكى هذا الاستعمال الخليل أيضاً. انظر ارتشاف الضرب ج ٢ ص ١١٩.

(٤) شرح ابن عقيل ج ١ ص ٣٣٨.

(٥) انظر القرار رقم (٨٥) ص ١٠٧ من مجموعة القرارات العلمية فى خمسين عاماً.

(٦) ديوان الفرزدق ج ٢ ص ١٥٥، وقد سبقت الإشارة فى تمهيد البحث إلى أن الأصمعى روى نقائض جرير مع الفرزدق، إلا ان يكون هذا التعقب سابقاً على الرواية.

وقد أجاز هذا الاستعمال كثير من العلماء، فقال ابن دريد: "كل شيء صعدت فيه فقد سمكت فيه" ^(١) وقال ابن فارس: "سمك: إذا ارتفع" ^(٢)، وقال ابن سيدة: "سمك الشيء يسمكه سمكاً فسمك: رفعه فارتفع" ^(٣).

وأما السَّناء فقد اشتق منه مجمع اللغة العربية المصرية فعلاً فأثبت: "سنى يسنى سناً وسناء: ارتفع، وصار ذا سناء ورفعة وقدر فهو سنىّ وهى سنيّة" ^(٤).

وإذا كان بعض العلماء لم يذكروا فعل "الصَّفَى" ^(٥)، فقد ذكره آخرون كالجوهرى الذى قال "الصَّفَى: الناقة الغزيرة الدَّرّ، والجمع صفايا، يقال منه: ما كانت الناقة والشاة صفيّاً، ولقد صفت تصفو، عن أبى عمرو" ^(٦)، وقال ابن سيدة: "ناقة صَفَى: غزيرة اللبن، والجمع صفايا، وقد صفوت وصفت" ^(٧).

وأما الضَّرِيك بمعنى الفقير فقد أجاز صاحب العين اشتقاقه فقال: "الضَّرِيك: البائس الهالك، والفعل ضرك يضرّك ضراكة" ^(٨) وكذا قال ابن سيدة ^(٩)، وفى هذا ردّ كافٍ على ابن دريد الذى تأثر بالأصمعى فقال: "ولا يصرفون للضريك فعلاً، لا يقولون ضركه فى معنى ضرّة" ^(١٠).

وأما العاهن بمعنى الحاضر فقد قال عنه ابن سيدة: "عهن: حضر، ومال عاهن: حاضر ثابت" ^(١١) وأما غيظلة الليل فقد حكى: غطل الليل غطلا: اختلطت

(١) كتاب جمهرة اللغة (س ك م) ج ٣ ص ٤٦.

(٢) مجمل اللغة (س م ك).

(٣) المحكم، ولسان العرب (س م ك).

(٤) المعجم الوسيط (س ن ي).

(٥) كتاب العين (ص ف و) ج ٧ ص ١٦٣، ومجمل اللغة، ومقاييس اللغة (ص ف و).

(٦) الصحاح (ص ف و)، ولعله أبو عمرو بن العلاء؛ لأننى لم أجد النصّ فى كتاب الجيم.

(٧) المحكم (ص ف و)، وانظر لسان العرب، والقاموس المحيط (ص ف و).

(٨) كتاب العين (ض ر ك).

(٩) المحكم (ض ر ك)، وانظر كذلك لسان العرب (ض ر ك).

(١٠) كتاب جمهرة اللغة (ر ض ك) ج ٢ ص ٣٦٦.

(١١) المحكم (ع ه ن).

ظلمته^(١) وكذلك المنهوم الذى يمتلئ بطنه ولا تنتهى نفسه، فقد حكى فيه أبو زيد: نهم^(٢) وأما الودىّ فيمكن قياس فعله على ما حكاه الأصمعى نفسه من قولهم: "ودى الحمار والبغل والفرس: إذا أقام غُرموله واسترسل وامتدّ"^(٣) إذ لا يرى الباحث ما يمنع من استعارة لفظ ما يستعمل فى الحيوان للإنسان.

ويبدو للباحث أن الأصمعى لم يسمع هذه الصيغ التى أنكرها، ولعله سمع بعضها، ولكنه لم يقوْ عنده لقلته فى الاستعمال.

(١) كتاب جمهرة اللغة (ط غ ل) ج ٣ ص ١٠٨، وكتاب الأفعال للسرقسطى ج ٢ ص ٣٨، والمحكم لابن سيدة (غ ط ل).

(٢) المخصص (كثرة الطعام) ج ٥ ص ٢١ .

(٣) فعلت وأفعلت لأبى حاتم السجستاني ص ١٥٥.

٩ - اشتقاق فعل التعجب وأفعال التفضيل من الفعل المبني للمجهول

جاء في بعض مصادر البحث عن أبي حاتم أن شيخه الأصمعي أنكر التعجب والتفضيل من الفعل المبني للمجهول مطلقاً فلا يقال: أنت أركم من فلان، ولا ما أولعك ولا أنت أضرب من فلان، ولا أزهى من غراب (١).

ولم يعلق أصحاب هذه المصادر على هذا التعقب؛ وذلك لأنه موافق لجمهور النحويين الذين اشترطوا - ضمن شروط أخرى - أن يكون الفعل المصوغ منه أفعال التفضيل أو فعلا التعجب مبنياً للمعلوم، وعدوا ما جاء من المبني للمجهول شاذاً لا يقاس عليه مثل: ما أخصره (٢).

ولكن فريقاً من النحويين استثنى ما كان ملازماً لصيغة المبني للمجهول نحو: عُنيتُ بحاجتك، وزُهِىَ علينا؛ فأجازوا ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا، وذلك لعدم الالتباس (٣).

وإذا كان ابن مالك قد تابع في ألفيته رأى الجمهور (٤) فقد أبدى في كتابه "التسهيل" رأياً آخر أكثر جرأة حيث قال: "وقد يُبنى فعل التعجب من فعل المفعول إن أمن الالتباس بفعل الفاعل نحو ما أجنه وما أبهته (٥) وما أشغفه، وهذا الاستعمال في أفعال التفضيل أكثر منه في التعجب كأزهى من ديكٍ وأشغل من ذات النحيين وأشهر من غيره وأعذر وألوم وأعرف وأنكر وأخوف وأرجى - من شهرٍ وعذرٍ ولیم وعُرفٍ ونُكرٍ وخيفٍ ورُجى، وعندى أن صوغ فعل التعجب وأفعال التفضيل

(١) انظر مادة (ز ه و) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث.

(٢) كتاب الجمل في النحو للزجاجي ص ١٠٠، وشرح المفصل لابن يعيش ج ٦ ص ٩٤، وقطر الندى لابن هشام ص ٢١٤، وانظر المزهري للسيوطي (أمثلة الشاذ) ج ١ ص ٢٣١.

(٣) أوضح المسالك لابن هشام ج ٣ ص ٢٢٩، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ج ٣ ص ٢٢، وشرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ج ٢ ص ٩٢، وحاشية الخضرى على ابن عقيل ج ٢ ص ٤٠، ٤٦.

(٤) شرح ابن عقيل ج ٣ ص ١٥٣.

(٥) في الطبعة المنشورة بالخاء، ولم أعر على الفعل "بُخت"، ولعل ذلك من خطأ الطباعة.

من فعل المفعول الثلاثى الذى لا يُلْبَس بفعل الفاعل لا يُقْتَصَر فيه على المسموع بل يحكم باطراده لعدم الضائر وكثرة النظائر" ^(١) ثم زاد رأيه وضوحاً عند حديثه عن اشتقاق أفعال التفضيل فقال: "وقد تقدّم كلامى فى التعجب أن بناء فعله وأفعال التفضيل من فعل المفعول لا يُحْكَم بشذوذه إلا فيما يُلْبَس فيه قصد المفعول بقصد الفاعل، وذلك إذا كان الفعل مستعملاً بالبناءين كثيراً ولم يقارن أفعال ما يمنعه من أن يُراد به الفاعلية كقولك: هذا أضرب من ذلك، وأنت تريد أن الضرب الواقع به أشد من الواقع بغيره، فإن هذا لا يجوز؛ لأن المراد به لا دليل عليه، بل السابق إلى ذهن من يسمعه التفضيل فى الفاعلية. فإن اقترن ^(٢) بما يمنع قصد الفاعلية جاز وحسن، ومن ذلك قولهم: أكسى من بصلة، وأشغل من ذات النّحيّين، فيصحّ على هذا أن يقال: عبد الله بن أبى العنّ ممّن لعن على لسان داود، ولا أحرّم ممّن عدم الإنصاف، ولا أظلم من قتيل كربلاء، فلو كان مما لازم بناء ما لم يُسمّ فاعله أو غلب عليه لم يتوقف فى جوازه لعدم اللبس وكثرة النظائر كازهى. وأعنى من قولى: إن ورود هذا فى التفضيل أكثر منه فى التعجب أنه لا ينبغى أن يُقْتَصَر منه على المسموع" ^(٣).

وهذا رأى سديد يميل إليه الباحث ويرجّحه، وإذا كان مجمع اللغة العربية المصرى قد أجاز اشتقاق أفعال التفضيل من صيغة المبنى للمجهول أخذاً برأى ابن مالك ^(٤)، فإن الباحث يتمنى من المجمع الموقر أن يأخذ برأيه كذلك فى إجازة التعجب من الصيغة نفسها، ويُستأنس فى ذلك ببحث د. جمال عبد الناصر الذى أثبت فيه أن كثيراً من الصيغ التى اشتهرت عند القدماء والمحدثين بأنها ملازمة البناء للمجهول قد جاءت فى بعض مصادر التراث مبنية للمعلوم حتى كاد هذا الباحث أن ينفى فكرة الملازمة ^(٥).

(١) شرح التسهيل ج ٣ ص ٤٥. دار هجر. القاهرة. ط ١/١٩٩٠ م.

(٢) لاحظ هذا التعبير الدقيق الذى يدل على الأخذ بالقرينة، وهى وسيلة من وسائل أمن اللبس.

(٣) شرح التسهيل ج ٣ ص ٥٢.

(٤) كتاب فى أصول اللغة ج ١ ص ١٢١.

(٥) الأفعال الملازمة للبناء للمجهول. د. جمال عبد الناصر. عيد. مجلة كلية دار العلوم. ع ٣٤/٢٠٠٥ م.

١٠ - استعمال "خير" و "شر" في التعجب والتفضيل

أورد بعض العلماء إنكار الأصمعي: ما خير زيدًا وما شره، كما أورد القالي تخطئة الأصمعي قول العامة: فلان أخير من فلان^(١).

وإذا كانت المصادر لم تُسَعِفِ الباحث برأى الأصمعي في استعمال "أشر" في التفضيل فإنه لا يستبعد أن يكون ذلك قد جاء في مصادر أخرى مما لم تقع يد الباحث عليه أو مما هو مفقود، ولا سيما أن اللغويين الذين أنكروا استعمال "أخير" في التفضيل - ومنهم أبو حاتم تلميذ الأصمعي - أنكروا كذلك استعمال "أشر"^(٢).

ولكن حكى أبو زيد عن العرب الفصحاء: ما خير زيدًا وما شره^(٣). وأبو زيد - وإن كان مهتمًا بالنوادر - ثقة تلزم حكايته الأصمعي وغيره. وأما "أخير" و"أشر" في التفضيل فقد دافع عنهما الخفاجي فقال بحق: "ورد في الكلام الفصيح كثيرًا أشر، وإن كان شرّ بدونها أكثر، وقد قرئ قوله تعالى: "سيعلمون غداً من الكذاب الأشر"^(٤)، فقول المصنّف إنه لحن^(٥) - مما أخطأ فيه، وكذلك ورد في "خير" أخير، وعليه قول رؤبة:

بلال خير الناس وابن الأخير

(١) انظر مادة (خ ي ر)، (ش ر ر) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، ولم ترد هذه التعقبات في معجم الأصمعي.

(٢) إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٣٠٧، وتهذيب اللغة للأزهري (ش ر) ج ١١ ص ٢٧٥، وكتاب ذيل فصيح ثعلب لعبد اللطيف البغدادي ص ١٧، وتفسير القرطبي - القمر / ٢٥.

(٣) البارع للقالي ص ٢٢٥، والمخصص لابن سيده (اختيار الشيء واستجادته) ج ١٣ ص ٦٩.

(٤) قراءة أبي قلابة الجرمي، وهو تابعي من علماء الحديث والفقهاء. انظر مختصر في شواذ القرآن، والمحتسب، ومعجم القراءات القرآنية - القمر / ٢٦.

(٥) يعني الحريري في درة الغواص، ومن الغريب أن الباحث وجد في المقامة الدينارية: "يا أخاير الذخائر" فاستعمل الحريري "أخاير" وهي جمع "أخير" مثل "أكابر" جمع "أكبر"!! انظر: شرح مقامات الحريري ج ١ ص ٩٢.

وقال الجوهري: إنها لغة قليلة، وهو الحق، وقد صحَّ وروده نثرًا في أحاديث وقع بعضها في صحيح البخاري، وقال الكرماني: إنها تدل على أنه فصيح صحيح^(١).

وقد استأنس الألوسي بكلام الخفاجي وزاد قائلا: "وقد سُمعت القراءة بذلك وهي بالرواية لا بالدراية، كما هو مُحَقَّق في موضعه، فالقول بأنها لحن بعد رواية العَدْل خطأ"^(٢).

وقد سبق الخفاجي والألوسي ابنُ جني الذي دافع عن قراءة أبي قلابة فقال: "أصل قولهم: هذا خير منه وهذا شرٌّ منه - هذا أخير منه وأشرٌ منه، فكثُر استعمال هاتين الكلمتين فحُذِفَ الهمزة منهما، ويدلّ على ذلك قولهم: الخُورى والشرُّى تأنيث الأخير والأشَرَّ"^(٣)، وهذا نص خطير يشير فيه ابن جني إلى أن الاستعمال الذي رفضه الأصمعي ومن وافقه من اللغويين - هو الأصل في كلام العرب.

وقد أحسن د. محمد العدناني حين أجاز هذا الاستعمال في حين تشدّد آخرون فعدّوه من الخطأ أو الشاذ المنكور^(٤).

(١) شرح الخفاجي ص ١٨٧، وانظر بحر العوام لابن الحنبلي ص ٨٥، وفي هامشه تخريج بيت رؤبة، ورواه القالي في البارع بلفظ:

يا قاسم الخيرات وابن الأخير

(٢) كشف الطرة للألوسي ص ٥٠، وانظر انتصار ابن جني لقراءة أبي قلابة في المحتسب ج ٢ ص ٢٩٩.

(٣) المحتسب لابن جني ج ٢ ص ٢٩٩، وانظر الآية في القمر / ٢٦.

(٤) معجم الأخطاء الشائعة ص ٨٦، ١٢٩، واللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه ق ١ ص ٢٥٢، وانظر: الكتابة الصحيحة ص ١٧١.

ذكر أبو حاتم عن شيخه الأصمعي أنه لا يقال: ما أدونه ^(١) .

ولكن يمكن قبول هذا الاستعمال قياساً على التفضيل حيث أجازَه ابن جنى فى قوله: "وذلك أقلُّ الأمرين وأدونهما" ^(٢) وقد علّق ابن سيدة على هذا الاستعمال فقال: "وهذا بعيد؛ لأنه ليس له فعل فتكون هذه الصيغة مبنية منه، وإنما تصاغ هذه الصيغة من الأفعال، كقولك: أوضع منه وأرفع منه، غير أنه قد جاء من هذا شيء ذكره سيبويه. وذلك قولهم: أحنك الشاتين، وأحنك البعيرين كما قالوا: آكلُ الشاتين، كأنهم قالوا: حنّك، ونحو ذلك، وقالوا: آبلُ الناس كلهم، كما قالوا: أرعى الناس كلهم، وكأنهم قالوا: آبلُ يآبلُ، وقالوا: رجل آبل، وإن لم يتكلموا بالفعل ^(٣) " .

وبهذا يتضح أن الأصمعي راعى فى هذا التعجب السماع، ولم يحكم القياس.

(١) انظر مادة (د و ن) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) المحكم لابن سيدة. تحقيق د. عبد الحميد هنداوى (د و ن) ج ٩ ص ٤٣٥ .

(٣) السابق (د و ن) ج ٩ ص ٤٣٥، وانظر كلام سيبويه فى الكتاب ج ٤ ص ١٠٠ (باب ما تقول العرب

فيه ما أفعله وليس له فعل، وإنما يحفظ هذا حفظاً ولا يقاس).

١٢ - المؤنث المجازى بين التذكير والتأنيث

تَعْقِبُ الْأَصْمَعَى تَأْنِيثٌ تَسَعُ كَلِمَاتٌ، وَرَأَى أَنَّهَا مَذْكُورَةٌ، وَهَذِهِ الْكَلِمَاتُ هِيَ: إِيْطُ، وَإِزَارُ، وَحَانُوتٌ، وَدَرَعٌ، وَسِكِّينٌ، وَضُرْسٌ، وَعَنْقٌ، وَقَتَبٌ، وَكُرَاعٌ، وَعَلَى الْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ رَفُضُ تَذْكِيرِ خَمْسِ كَلِمَاتٍ، وَهِيَ: الْخَمْرُ، وَالذُّرَاعُ، وَالسَّرَاوِيلُ، وَالْعَيْنُ، وَالْقَفَا^(١).

وَهَذَا الصَّنِيعُ مِنَ الْأَصْمَعَى يُؤَكِّدُ اكْتِفَاءَهُ بِالسَّمَاعِ فَقَطْ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنْ مَا تَعَقَّبَهُ يَجُوزُ بِالسَّمَاعِ وَالْقِيَاسِ وَأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ.

أَمَّا الْإِيْطُ فَقَدْ أَجَازَ الْفَرَاءُ تَأْنِيْثَهُ، وَحَكَّى عَنْ بَعْضِ الْأَعْرَابِ: "رَفَعَ السَّوْطَ حَتَّى بَرَقَتْ إِيْطُهُ"^(٢)، وَأَمَّا الْإِزَارُ فَقَدْ اسْتَدَلَّ الْبَعْضُ عَلَى تَأْنِيْثِهِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٣):

تَبْرَأُ مِنْ دَمِّ الْقَتِيلِ وَبَزَرُهُ وَقَدْ عَلِقَتْ دَمَ الْقَتِيلِ إِزَارُهَا

وَأَمَّا الْحَانُوتُ فَقَدْ ذَهَبَ الْفَرَاءُ^(٤) وَابْنُ التَّسْتَرِيِّ^(٥) إِلَى جَوَازِ تَأْنِيْثِهَا، بَلْ جَعَلَ التَّأْنِيْثَ هُوَ الْأَصْلُ، وَحَمَلَا التَّذْكِيرَ عَلَى مَعْنَى الْبَيْتِ، وَكَذَا الدَّرَعُ أَجَازَ أَبُو مُوسَى الْهَامِضُ^(٦) تَأْنِيْثَهَا فَجَعَلَ التَّذْكِيرَ عَلَى مَعْنَى الْقَمِيصِ.

وَأَمَّا السَّكِينُ فَقَدْ جَاءَ تَأْنِيْثُهَا فِي أَشْعَارِ الْفَصَحَاءِ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا أَنْشَدَهُ الْفَرَاءُ^(٧):

(١) انظر مادة (أ ب ط)، (أ ز ر)، (ح ن ت)، (خ م ر)، (د ر ع)، (ذ ر ع)، (س ر و ل)، (س ك ن)، (ض ر س)، (ع ن ق)، (ع ي ن)، (ق ت ب)، (ق ف و)، (ك ر ع) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، ولم يذكر معجم الأصمعي من هذه التعقبات إلا القتب، والقفا وأشار إلى الضرر مجرد إشارة.

(٢) المذكر والمؤنث للفراء ص ٩٣، وانظر إجازة نفطويه في المذكر والمؤنث له ص ٦٦، وانظر العباب للصغاني، والمصباح المنير للفيومي (أ ب ط).

(٣) مجالس العلماء للزجاجي ص ١٠١، وفيه "وكان أبو زيد يذكر ويؤنث".

(٤) شرح الجمل لابن العريف ص ٧٣٢.

(٥) المذكر والمؤنث لابن التستري ص ٥١، ٧٠.

(٦) المذكر والمؤنث لأبي موسى الهامض ص ١٠٧.

(٧) المذكر والمؤنث لأبي حاتم ص ١٦٨، والمذكر والمؤنث لنفطويه ص ٧٦، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ج ١ ص ٣٨٧، وشرح الفصيح للزمخشري ج ٢ ص ٤٦٨، وإعراب القرآن للنحاس، وتفسير

فَعِيْثُ فِي السَّنَامِ غَدَاةٌ قُرٌّ بِسَكِيْنٍ مُوْتَقَّةٍ النَّصَابِ
كَمَا أُسْتَدِلُّ عَلَى التَّأْنِيْثِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ (١):
بِسَكِيْنَةٍ مِنْ حَوْلِهَا يَنْتَلَهَفُ

وَقَوْلِ الْآخِرِ (٢):

جَعَلْتُ لَهَا السَّكِيْنَ إِحْدَى الْقَلَانِدِ

وَأَنْشَدَ الْمَطْرُزُ (٣):

وَأَخْرَجَ السَّكِيْنَ مِنْ قِجْمَارِهَا

كما وجد الباحث تأنيثها في النثر على السنة الفصحاء أيضاً^(٤)، بل وجد نصوصاً للأصمعي نفسه استعمل فيها السكين مؤنثة، ومن ذلك قوله: "الرَّمِيضُ: السكين الحديد وهي الشديدة الحد." (٥)، وقوله: "شعيرة السكين وغيرها حَدُّه، ومقبضُها: نصابُها، وقرابُ السكين وغلافُها ما تدخل فيه." (٦)، كما استعملها أبو زيد^(٧)، ولعل هذا ما دفع الزمخشري إلى أن يقول: "وليس الأمر كما ذكر أبو حاتم؛ لأن تأنيث السكين مروي عن الأصمعي، وهو في كتاب أبي زيد." (٨)، وبهذا يكون

== القرطبي - يوسف/٣١، ولسان العرب لابن منظور (س ك ن)، وقد أجاز التأنيث كذلك أبو بكر الصولي، ونسب هذا الشعر إلى بعض بني ثعلبة. انظر أدب الكتاب ص ١١٥ .

(١) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ج ١ ص ٣٨٨.

(٢) أساس البلاغة للزمخشري (ر ب د).

(٣) الاقتضاب للبطلبيوسي ق ١ ص ١٧٦.

(٤) انظر نثر الدر للأبي ج ١ ص ٤٣٨، وفيه "قدعت بسكين فقال لها: ما تصنعين بها".

(٥) كتاب السلاح لأبي عبيد ص ٢٤٩، وانظر ص ٨١ من تهذيب اللغة. المستدرك على الأجزاء السابع والثامن والتاسع. تحقيق د. رشيد عبد الرحمن العبيدي. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. ط/١٩٧٥ م.

(٦) المخصص "السكين ونوعاتها" ج ٦ ص ٣٦، وانظر (باب الحمل والولادة) ج ١ ص ٢٢.

(٧) السلاح لأبي عبيد ص ٢٤٩، والمخصص ج ٦ ص ٣٦.

(٨) شرح الفصيح للزمخشري ج ٢ ص ٤٦٩، وهو يشير إلى رواية أبي حاتم عن الأصمعي وأبي زيد إنكار التأنيث في "السكين".

الأصمعي قد رجع عن قوله، وقد أجاز كثير من العلماء^(١) تأنيث السكين حتى إن أبا مسحل^(٢) قدّمه على التذكير.

وأما الضرّس فقد أجزّ تأنيثه بقول دُكَيْن^(٣):

فَفَقُتْ عَيْنٌ وَطُنْتُ ضِرْسُ

وإذا كان الأصمعي لم يعترف بهذه الرواية وكان يرويه "وطنٌ الضرّس" فإن الباحث لا يجد مانعاً من التأنيث على معنى السِّنّ كما أجازوا تأنيث اللسان على معنى اللغة أو الرسالة، وكما أجاز بعضهم تأنيث الطباع على معنى الطبيعة^(٤)، وتأنيث المسك على معنى الريح^(٥)، وتأنيث المِمْطَر على معنى الدُّرَاعَة^(٦)، وقد أجاز الأصمعي نفسه تأنيث الإسلام على معنى المِلَّة^(٧)، وقد كان غريباً أن يكتفى ابن جني بالتذكير فقط^(٨)، ومثل هذا يقال في القَتَب الذي أجاز الليث تأنيثه^(٩)، وفي تأنيث العنق الذي أجاهه أبو زيد^(١٠)، وذكر الفراء أن التأنيث فيه لغة أهل

(١) انظر إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٣٥٩، وتهذيب اللغة (س ك ن) ج ١٠ ص ٦٩، والمذكر والمؤنث لابن التستري ص ٥١، ٥٥.

(٢) كتاب النوادر لأبي مسحل ص ٤٩٢.

(٣) المذكر والمؤنث لأبي حاتم ص ١٣٠، والمخصص (ما في الفم من اللثات والعُمرور والأسنان) ج ١ ص ١٤٦، وانظر ج ١٧ ص ١٤.

(٤) المذكر والمؤنث للفراء ص ٦٤، والاقتضاب ق ١ ص ١٢٤.

(٥) المذكر والمؤنث لابن التستري ص ١٠٣.

(٦) السابق ص ١٠٤، ومن المؤسف بعد هذا أن يقول ص ٨٤: "السكين مذكرة، وربما أنث، وهو قليل شاذّ غير مُختار"، وقد كان من الممكن أن يحملها على معنى الأداة أو الآلة أو الشفرة أو المذبة.

(٧) النخل لأبي حاتم ص ٨٨ تحقيق السامرائي، وكتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ج د و) ج ٢ ص ٧٠، والمذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ج ١ ص ٤٥٨.

(٨) المذكر والمؤنث لابن جني ص ٧٧، ووجه الغرابة أن ابن جني، لم ينكر التأنيث ولم يذكره!!

(٩) تهذيب اللغة للأزهري (ق ت ب) ج ٩ ص ٦٥.

(١٠) المذكر والمؤنث لأبي حاتم ص ١١١.

الحجاز^(١) يقولون: ثلاث أعناق، ويصغرونها عُنَيْقَة، وأما الكراع فقد أجاز بعضهم تأنيثه^(٢)، وقد تردّد فيه الأصمعي نفسه حتى ذكر مرة أنه لا يعرف فيه التذكير؛ وعده الزجاجي مما يؤنث ولا يجوز تذكيره^(٣).

وأما الكلمات التي أنكر الأصمعي تذكيرها فقد خالفه فيها غيره حيث أجاز تذكير الذراع سيبويه^(٤) نقلاً عن الخليل، كما أجازته الفراء^(٥) وذكر أنه لغة لبعض عُكْل، وحكى السجستاني عن أبي زيد قوله مراراً: "في الجسد أربعة أشياء تذكر وتؤنث: الذراع واللسان والعنق والقفأ"^(٦)، كما أجازته ابن السكيت^(٧) وابن التستري^(٨).

(١) المذكر والمؤنث للفراء ص ٦٤، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ج ١ ص ٣٦٠، وانظر إجازة نبطويه في المذكر والمؤنث له ص ٦٦ ويبدو أن الأصمعي رجع عن هذا التعقب حيث استعمل العنق مذكرة ومؤنثة. انظر كتاب الخيل للأصمعي تحقيق نوري القيسي ص ٣٧١، وانظر كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ع ق ن) ج ٣ ص ١٣٢.

(٢) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ج ١ ص ٣٧١، والمذكر والمؤنث لابن التستري ص ٩٩، والمحكم لابن سيدة (ك ر ع) ج ١ ص ١٦٣، والمصباح للفيومي (ك ر ع)، ورسالة في المؤنثات السماعية ص ١٥٦ لمؤلف مجهول يحتمل أنه نور الدين الجزائري، نشرها هفتر وشيخو ضمن البلغة في شذور اللغة.

(٣) كتاب الجمل في النحو للزجاجي ص ٢٩٢ تحقيق على توفيق الحمد. الرسالة. بيروت ط ١٩٩٦م ولم يكن الزجاجي مُحَقِّقاً في إنكار التذكير.

(٤) هكذا ذكر ابن سيدة في المحكم (ذرع) ج ٢ ص ٥٧ في حين نقل ابن منظور في اللسان (ذرع) عن ابن بري قوله: "الذراع عند سيبويه مؤنثة لا غير".

(٥) المذكر والمؤنث للفراء ص ٦٨.

(٦) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ج ١ ص ٣٧٩.

(٧) هكذا حكى الفيومي في المصباح (ذرع)، والذي في إصلاح المنطق ص ٢٩٧، ٣٨٥ إلحاح ابن السكيت على التأنيث، ولعل الفيومي أخذها من كتاب آخر.

(٨) المذكر والمؤنث لابن التستري ص ٥٥، ثم ناقض اختياره ص ٧٦ فذكر أن التأنيث "شاذ غير مختار ولا معمول عليه البتة"، في حين اكتفى الزجاج في خلق الإنسان ص ٣٦ بالتأنيث.

وأما الخمر فقد أجاز تذكرها قوم^(١) استنادًا إلى قول الأعشى^(٢):

وكانَ الخمرَ العتيق من الإسِّ ۝ فَنَطِ ممزوجة بماءٍ زلالٍ

وإذا كان الأصمعي قد طعن في هذه الرواية فإن الباحث يقبل تذكرها حملاً على الشراب أو المُسكر، وقد أجاز الأصمعي نفسه تذكر الكف على معنى العضو^(٣)، وتذكر الأضحي على معنى العيد^(٤).

وأما السراويل فقد ذكر أبو هفان عن البصريين جواز التذكير والتأنيث فيقال: هو السراويل وهي السراويل وأنشد دليلاً على التذكير قول الفرزدق^(٥):

سراويله ثلثا عُشِيرٍ مَقْدَرٌ ۝ وسرباله أضعافه وهو قالص

وأما القفا فقد جاءت مذكّرة في قول الشاعر^(٦):

وهل جهلتِ ياقفَى التَّنْفَلَه

وإذا كان الأصمعي لم يحتج بهذا البيت مع أنه من إنشاده^(٧)، فقد أجاز التذكير تلميذه أبو حاتم، وابن السكيت، وابن جني، وأبو موسى الحامض،

(١) المحكم لابن سيدة (ع ت ق) ج ١ ص ١٠١.

(٢) المعرب للجواليقي ص ١٨، وانظر الصحاح (س ف ط)، وص ١٥٩ من معلقة الأعشى في جمهرة أشعار العرب، وانظر ديوانه ص ٢٤٦.

(٣) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ب خ ض) ج ١ ص ٢٣٦.

(٤) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ج ١ ص ٢٧٠، وأجاز الفراء التذكير على معنى اليوم، وانظر مجمل اللغة لابن فارس (ض ح أ).

(٥) حيث الهاء في "أضعافه" تعود إلى السراويل، انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ج ١ ص ٣٨٤، والمخصص لابن سيدة (ما يذكر ويؤنث من سائر الأشياء) ج ١ ص ١٥.

(٦) المذكر والمؤنث لأبي حاتم ص ١٢٩، والمقصود والممدود للقالى ص ٥٤، والمخصص (باب ما يذكر ويؤنث) ج ١ ص ١٣.

(٧) وهذا غريب منه، وكان الأولى أن يحتج بالبيت وأن يرجع عن رأيه.

وابن التستري^(١)، ولعل الأصمعي رجع عن قوله فأجاز التذكير والتأنيث^(٢).

وأما العين فقد أجاز الفراء تذكيرها مستدلاً بقول الشاعر^(٣):

والعين بالإثمد الحارئ مكحول

ويرى الباحث أنه يمكن كذلك جواز تذكيرها على معنى البصر، كما أجاز الأصمعي تذكير خوَار النخل^(٤) حملاً على معنى العذق أو الجذع.

وينبغي الإشارة إلى قول الفراء: "والعرب تجترئ على تذكير المؤنث إذا لم تكن فيه الهاء"^(٥)، وقول المبرد: "ما لم يكن فيه علامة التأنيث، وكان غير حقيقي التأنيث فلك تذكيره، نحو: هذا نار."^(٦)، وما ذكره الفيومي في خاتمة المصباح حيث قال: "والعرب تجترئ على تذكير المؤنث إذا لم يكن فيه علامة تأنيث، وقام مقامه لفظ مذكر"^(٧).

(١) المذكر والمؤنث لأبي حاتم ص ١٢٩، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص ٣٦٢، والمذكر والمؤنث لابن جني ص ٨٧، والمذكر والمؤنث لأبي موسى الحامض ص ١٠٦، والمذكر والمؤنث لابن التستري ص ٤٩.

(٢) كتاب الأمثال للأصمعي ص ٢٩١ جمع المعبيد، والعهدة عليه فيما نقل ولم يذكر مصادره.

(٣) المذكر والمؤنث للفراء ص ٧٢.

(٤) النخل لأبي حاتم ص ٨٨، كما ذكر الأصمعي نفسه عن أبي عمرو بن العلاء قال: "سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت: أنقول: جاءته كتابي، فقال: نعم، ليس بصحيفة." انظر هذه الحكاية في سر صناعة الإعراب لابن جني ج ١ ص ١٢، والخصائص له ج ٢ ص ٤١٦، وسر الفصاحة لابن سنان الخفاجي ص ٦، والإنصاف لأبي البركات ج ٢ ص ٧٦٣ وقد ذكر عدة أمثلة للحمل على المعنى، ولسان العرب لابن منظور (ك ت ب)، وذكره في (ل غ ب) بلفظ "سمع أبو عمرو بعض العرب"، وقد أخذ ابن جني بهذه الحكاية في تخريج قراءة أبي العالية: "لا تنفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت" حيث حمل الإيمان على معنى الطاعة. انظر المحتسب - الأنعام/١٥٨.

(٥) المذكر والمؤنث للفراء ص ٧٢.

(٦) إعراب القرآن للنحاس - الغاشية/ ١٢.

(٧) انظر خاتمة المصباح المنير.

وقد دفعت هذه النصوص الصريحة أستاذى الدكتور أحمد مختار عمر أن يقترح بحق على مجمع اللغة العربية بالقاهرة أن يجيز تذكير كل ما كان مجازى التأنيث بدون علامة تأنيث^(١).

وقد أحسن سيادته فى هذا نظراً لاضطراب المصادر فى الحكم على المؤنث المجازى، ولوجود أمثله كثيرة أجاز فيها التذكير والتأنيث، ومن ذلك إجازة الأصمعى نفسه تذكير البطن وتأنيثه^(٢)، ولا يرى الباحث فرقاً بين القفا الذى أنكر الأصمعى تذكيره، وبين البطن الذى أجاز فيه وجهين، فكلاهما عضو وكلاهما مفرد؟! كما أن الأخذ بهذا الاقتراح فيه تسهيل على المتكلمين؛ لأن "معرفة المؤنث السماعى متعسرة، أما طريق معرفتها فتتبع كلام العرب، وكلامهم قد جُمع على الأكثر"^(٣).

(١) اللغة واختلاف الجنسين ص ٧٩.

(٢) كشف الطرة للألوسى ص ١٣٦.

(٣) رسالة فى المؤنثات السماعية ص ١٥٤ .

ذكر الأصمعي أنه لا يعرف الجراء إلا بالمدّ والفتح في قولهم: جارية بيّنة الجراء، ولا يعرف الصّلاء إلا بالكسر والمد، وأن الفداء مصدر فاديتة، ممدود، وفي القرآن: "وإما فداء" ولا يجوز فيه إلا المد، كما أصرّ على مدّ المريطاء. وعلى العكس من ذلك ذكر أن الشّرى مقصور ولا يمدّ، وأن "طوى" الذي في القرآن لا يمدّ، وكذا "العصا" لا يجوز فيها المد^(١).

والحق أن الجراء يجوز قصره وكسر الجيم مع المد، وقد أجاز ذلك الفراء وجعله هو الأصل حيث قال: "إذا كسرت جيمه مد وإذا فتحت قصر فيقال: جارية بيّنة الجراء والجّرى، قال وربما فُتحت الجيم ومُدّ في الشعر." ^(٢).

وكذلك الصّلاء يجوز قصره ومُدّه، وأنشد أبو بكر بن الأنباري في القصر^(٣):

وقاتل كلبُ الحيّ عن نار أهله ليربض فيها والصّلا متكلّفٌ

وأما إنكار الأصمعي "الفدى" مصدر الفادى" فمن الواضح مراعاته القياس، وقد حكى ابن خالويه مثل ذلك عن تلميذه أبي حاتم^(٤). ولكن هذا جائز من قبيل التبادل بين المصادر ووضع أحدها موضع الآخر، ويستأنس الباحث في ذلك بقول جعفر الحارثي:

تُقاسِمُهُمْ أسيافنا شرّاً قسمةً

(١) انظر مادة (ج ر ي)، (ص ل ي)، (ش ر ي)، (ط و ي)، (ع ص و)، (ف د ي) (م ر ط) من معجم تعقبات الأصمعي، وقد أهمل هذه التعقبات معجم الأصمعي.

(٢) المقصور والممدود للقالى ص ٤٣٣، وفيه ص ٦٧: "وجرى مفتوح الجيم مقصور مصدر جارية، وقد اختلف في هذا الحرف فقال بعضهم: ربما مدّ مع فتحة الجيم في الشعر للضرورة."

(٣) المقصور والممدود للقالى ص ٢٨٨.

(٤) مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ١٤١.

فدفعتهما فتدافعت

وقد علّق المرزوقي على الأول فقال: "وضع قِسمة موضع مُقاسمة" ^(١) وعلّق على الآخر بقوله: "قوله فتدافعت هو مطاوعة دافعت، ومطاوعة دفعت اندفعت إلا أن يوضع كل موضع صاحبه" ^(٢).

بل إن بعض اللغويين صرّح بصحة ما تعقبه الأصمعي فقال: "فداه بنفسه فداه ككساء وفدى، بالكسر، مقصور ويفتح" ^(٣).

وكذلك المريطاء أجاز الأحمر أن تقصر فيقال مُرِيطى، وأجاز المد والقصر أبو عمرو وأحمد بن يحيى وابن دريد ^(٤).

وأما الشرى فيمدّ، وقد رجع الأصمعي عن هذا التعقب حين احتج عليه أبو مسحل الأعرابي ^(٥) بالمثل المشهور عن العرب: "لا تحمدن أمة عام شرائها ولا عروساً عام هدائها" ^(٦).

(١) شرح ديوان الحماسة ق ١ ص ٥٠ حماسية رقم ٥، والفاعل في قول الحارث ضمير مستتر يعود إلى المنية.

(٢) السابق ق ٢ ص ٥٢٨ حماسية رقم ١٧٤، والتبادل هنا بين الفعلين، ولكنى أستأنس به فى جواز التبادل ولا سيما أن هذا التبادل لا يسبب لبساً فى الكلام ولا خطأ فى الفهم.

(٣) تاج العروس (ف د ي)، ومما يسترعى الانتباه قول ابن سيده فى المحكم (ف د ي): "فديته فدى وفداء" فجعل "فداء" مصدرًا للثلاثى.

(٤) المقصور والممدود للقالى ص ٢٩٢، ٤٩٢، وأجاز ذلك الزمخشري فى الفائق ج ٣ ص ٣٧١، وانظر تاج العروس للزبيدي (م ر ط).

(٥) ص ٩ من مقدمة د. عزة حسن لكتاب النوادر لأبى مسحل الأعرابي.

(٦) انظر المثل فى فعلت وأفعلت لأبى حاتم السجستاني ص ١٠٩، ١١٠، وقد استدلل ابن جنى على مدّ "الشراء" بأنه يجمع على "أشرية"، فهو مثل "سقاء" و"أسقية". انظر الخصائص ج ٣ ص ٢٩٢.

وأما "طوى" الذى فى القرآن ^(١) فقد تتبّع الباحث القراءات القرآنية فيها فلم يعثر على قراءة بالمد.

وكذلك العصا لا يعلم الباحث أحدًا أجازها بالمد، وقد تتبّع كتاب ابن منقذ ^(٢) فلم يجد فيه هذا الاستعمال على كثرة شواهد، ولعل العامة حين نطقت بها ممدودة قاستها على غيرها من الكلمات الممدودة، وإذا كنتُ لا أستطيع أن أخطئها ^(٣) كما فعل الأصمعى فإننى أؤثر استعمالها مقصورة مراعاة للخفة ^(٤) والسهولة فى النطق، مع الاستئناس بالاستعمال القرآنى.

(١) انظر سورة طه/ ١٢، والنازعات/ ١٦، وإنكار الأصمعى المد ينفى قول ابن دريد فى كتاب جمهرة اللغة (طوى) ج ٣ ص ١٢٠: "طوى قد جاء فى التنزيل، ولم يتكلم فيه الأصمعى".

(٢) كتاب العصا لابن منقذ ضمن نواذر المخطوطات. تحقيق عبد السلام هارون. مطبعة السعادة. القاهرة ط١/ ١٩٥١.

(٣) لعلّى أجد لها مخرجًا فيما بعد، ولعلها لغة، وعدم عثورى عليها فى المعاجم ليس دليلًا كافيًا، وقد قال الأزهري فى مقدمة تهذيبه ج ١ ص ٤٠: "ولو أنى أودعتُ كتابى هذا ما حوته دفاترى وقرأته من كتب غيرى.. لطال كتابى ثم كنت أحد الجانبين على لغة العرب ولسانها".

(٤) ولهذه الخفة يقصر الممدود كثيرًا، ومن ذلك ما حكاه الفيومى فى المصباح (أ ز ر) من قول الشاعر:

قد علمت ذات الإزار الحمرا أنى من الساعين يوم النُكرا

تعقَّب الأصمعى ستة وأربعين اسمًا ^(١)، منها: ثلاثة وثلاثون ذكر أنها جمع لا واحد لها ^(٢)، ومنها ثلاثة ذكر أنها مثنى لا واحد لها ^(٣)، ومنها ثلاثة أخرى ذكر أنها لا جمع لها، ومنها واحد ذكر أنه مفردٌ ليس جمعًا ^(٤). كما أنكر جمع "بَرَث"، بفتح الباء على "برارث"، وجمع "جديد" و"تَقَوَّق" على "جُدَّد" و"تُقَقَّق"، بفتح الدال والقاف، وجمع "قَذْفَة" على "قَذَاف"، و"لُوبَة" على "لُوب"، و"هُبَع" على "هَبَاع" ^(٥).

وقد أجاز بعض العلماء جُلَّ هذه التعقبات، فذكر أبو عبيدة أن الأبائيل واحدها إِبَّيل، ونقل ابن دريد عن بعض اللغويين أن واحدها إِبَّول مثل عَجَّول وعجاجيل ^(٦)، وذكر ابن قتيبة أن واحد محاسن "حُسن" ^(٧)، كما ذكر ابن دريد أن واحد الخلايبس خُلابس، وخُلبيس، وخُلباس ^(٨)، وأما المذاكير فقد ذكر ابن قتيبة أن

(١) لم يذكر معجم الأصمعى من هذه التعقبات إلا ثلاثة هي: (الأرجاب)، و(المِذْرِيان)، و(النَّهَاء)، وأضاف (الأصداغ) و(الهَمَازَى) دون أن يبيِّن مصدره فيهما .

(٢) انظر مادة (أ ب ل)، (ب ر ق)، (ث ول)، (ج ذ ع)، (ج ر ج ر)، (ج س ن)، (ح ض ر)، (ح م ل)، (خ ش ر م)، (خ ل ب س)، (د ب ر)، (ذ ك ر)، (ر ج ب)، (س ط ر)، (س و ي)، (ش م ط)، (ش ي م)، (ص د ي)، (ط ي ب)، (ع ب د)، (ع ر ف)، (ع ر ي)، (ع س ق ل)، (ع ش ر)، (ع ط ف)، (ق ل د)، (ك ر س)، (ك ر ض)، (ل ف ف)، (م ر ع)، (ن ه — أ)، (و ب ش)، (و ز ع) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث.

(٣) انظر مادة (ذ ر و)، (ص د ي)، (ص د غ) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث.
(٤) انظر مادة (غ ر ل)، (ف ر ش)، (ق ذ ذ)، (م ن ن) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث.

(٥) انظر مادة (ب ر ث)، (ج د د)، (ق ذ ف)، (ل و ب)، (ن ق ق)، (ه ب ع) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث.

(٦) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (باب ما جاء على لفظ الجمع ولا واحد له) ج ٣ ص ٤٤٧.
(٧) تفسير غريب القرآن لابن قتيبة - الشورى/ ١٢.

(٨) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (باب ما جاء على فِعْلِيل) ج ٣ ص ٣٧٥، (باب ما جاء على فِعْلَال وفِعْعَال) ج ٣ ص ٣٨٦.

واحدًا ذَكَرَ ^(١)، وأما الأَرْجَابُ فقد روى ثعلب عن ابن الأعرابي "الرَّجْبُ المَعَى" ^(٢)، كما ذكر أبو عبيدة أن واحد الأساطير إسطارة، وقال آخرون: إنما جمعوا سطرًا أسطارًا ثم جمعوا أسطارًا أساطير ^(٣)، وأما "سواسية" فقد نقل أبو هلال العسكري قول بعض اللغويين: إنها جمع "سواء" على غير قياس ^(٤)، وأما قولهم: "الخيَلُ تَجْرِي على مساويها" فقد ذكر الكسائي أن واحد المساوي "مَسْوَى" ^(٥)، وأما الشَّمَاطِيطُ ^(٦) فقد ذكر أبو عبيدة أن واحدًا "شَمِطَاط" ^(٧)، وقال بعض اللغويين: إن واحدًا شَمُطُوط أو شَمِطِيط ^(٨)، وأما الشُّومُ فقد أجاز ابن جنى أن تكون جمعًا لأشيم على غير قياس؛ لأن القياس شِيم، كما أثبت أبو عبيد البكري "صَدَى" مفردًا لـ "صَدَيَان" ^(٩)، وأما "مَطَايِب" فقد قال الكسائي: إن واحدًا "مَطِيب" ^(١٠)، وذكر ابن دريد أن "مَعَارِف" واحدًا "مَعْرَف" ^(١١)، وأما "المَعَارِي" فقد ذكر الكسائي أن وحداءها "مَعْرَى" ^(١٢)، وحكى المرزوقي عن غير الأصمعي أن واحد العساquil "عَسَقِل" ^(١٣)،

(١) تفسير غريب القرآن لابن قتيبة - الشورى/ ١٢.

(٢) تهذيب اللغة للأزهري (ر ج ب) ج ١١ ص ٥٤.

(٣) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (باب ما جاء على لفظ الجمع ولا واحد له) ج ٣ ص ٤٤٧، وأثبت مجمع اللغة العربية "أسطورة" مفردًا لـ "أساطير" انظر المعجم الوسيط (س ط ر).

(٤) كتاب جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ج ١ ص ٥٢٢.

(٥) تهذيب اللغة للأزهري (ط ا ب) ج ١٤ ص ٤٠.

(٦) قد يُفهم خطأ من قول ابن دريد: "كان الأصمعي ينكر جمع الشماطيط والعبايد" أن الأصمعي ينكر اللفظين، وهذا ليس صحيحًا، وإنما المقصود أنه ينكر أن يكون هذان اللفظان جمعين لهما مفردان، ومما يدل على ذلك أن الأصمعي أنشد في كتاب السلاح ص ١٠٩ قول الجعدي:

سَبَقْنَ شَمَاطِيطٌ مِنْ غَارَةٍ لَأَلْفٍ تُكْتَبُ أَوْ مِقْتَسِبُ

(٧) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (باب ما جاء على لفظ الجمع ولا واحد له) ج ٣ ص ٤٤٧.

(٨) لسان العرب لابن منظور (ش م ط).

(٩) حواشي ابن بري (ح ض ر)، ومعجم ما استعجم لأبي عبيد البكري (صديان).

(١٠) تهذيب اللغة للأزهري (ط ا ب).

(١١) كتاب جمهرة اللغة (ر ع ف) ج ٢ ص ٣٨١.

(١٢) تهذيب اللغة للأزهري (ط ا ب) ج ١٤ ص ٤٠.

(١٣) أمالي المرزوقي ص ٤٩٠.

وأما "غرل" التي زعم الأصمعي أنه لا جمع لها، فقد قال صاحب العين: "يقال للمسترخى الخلق: غرل، وجمعه غرلّان" ^(١)، وأما "المقاليد" فقد ذكر ابن السكيت وابن قتيبة أن واحدها "إقليد" على غير القياس، وكان القياس "مقلد"، وذكر ابن دريد أن واحدها مقلد و"مقليد"، وأن "إقليد" واحد الأقاليد، وزاد الزبيدي "مقلاد" ^(٢)، وأما كراض الرّحم فقد ذكر أبو عبيدة أن واحدها "كرضة"، وحكى ابن دريد "كرض" ^(٣).
وأما "المنون" فقد ذكر الفراء أنها تكون واحدًا وجمعًا، وخالف الأخفش الأصمعي فقال: إنها جمع لا واحد لها ^(٤)، واحتج على الأصمعي بقول عدى بن زيد ^(٥):

مَنْ رَأَيْتَ الْمَنُونَ عَرَيْنَ أَمْ مَنْ ذَا عَلَيْهِ مِنْ أَنْ يُضَامَ خَفِيرُ
وأما "النهاء" فقد ذكر ابن سيده أن واحده "نهاء"، كما ذكر أن أوباش الناس واحدها وبّش وبّش ^(٦).

ويبدو للباحث أن الأصمعي أخذ طريق السماع في الغالب ولم يأخذ طريق القياس؛ فقد كان يمكنه أن يعرف واحد الأعشار والأوباش، ولا سيما أن "أفعال" يطرّد مفردة على "فعل"، وكذلك "جذاع الرجل" بمعنى قومه يمكن أن يكون جمعًا لـ "جذع". وقد ذكر سيبويه أن "ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان فعلاً فإنك إذا ثلثته إلى أن تُعشره فإن تكسيره "أفعل" فإذا جاوز العدد هذا فإن البناء قد يجيء على فعال، وذلك قولك: كلاب وكباش وبغال" ^(٧).

(١) كتاب العين (غ ر ل) ج ٤ ص ٤٠٤.

(٢) ديوان الحطيئة ص ٢٠٩، وتفسير غريب القرآن - الشورى/١٢، وكتاب جمهرة اللغة لابن دريد (د ق ل) ج ٢ ص ٢٩٢، وتاج العروس (ق ل د).

(٣) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ر ض ك) ج ٢ ص ٣٦٦، والصاح (ك ر ض).

(٤) تفسير القرطبي - الطور/٣٠.

(٥) كتاب شرح أشعار الهذليين ج ١ ص ١٠٤، وانظر البيت في أساس البلاغة للزمخشري (ع ر ي).

(٦) المخصص (أسماء الجماعات من الناس) ج ٣ ص ١٢٣، (باب ما يُقصر فيكون له معنى فإذا مُدَّ كان

له معنى آخر) ج ١٥ ص ١٤٠.

(٧) الكتاب بتصرف ج ٣ ص ٥٦٧، وانظر ص ٥٧٠.

ويمكن من وجهة نظر الباحث - أن يكون "معاطف" جمعاً لـ "مِعْطَف" مثل منابر ومناجل، وكذلك يمكن أن يُجمع الفَرْش على أفراش مثل قوم وأقوام، وأما قول الأصمعي: إن القُدْز كصُرْد، وهو واحد وليس بجمع قُدْز - فقد كان فى وسعه أن يجيز الأمرين قياساً فيقول: إن القُدْز واحد، وقد يكون جمعاً لـ "قُدْز". وأما قول الأصمعي: إن اللَّفِيف جمع - فلعله قصد اسم الجمع بتعبير النحاة المتأخرين.

وأما قوله: حمائل السيف لا واحد لها من لفظها، وإنما واحدها مَحْمَل - فلعله قصد أنها لا واحد لها على القياس؛ لأن "محمل" على اللفظ. والباحث يرجح أن الأصمعي رجع عن هذا التعقب؛ فقد حكى عنه ابن سيدة: "هى الحِمالة والجمع حمائل، وهى علاقة السيف، وهى المَحْمَل" ^(١)، بل جاء هذا المفرد (حِمالة) فى أحد كتب الأصمعي ^(٢).

وثمة تعقب آخر يرجح الباحث رجوع الأصمعي عنه؛ فقد جاء فى الصحاح بعد بيت أبى ذؤيب: "قال الأصمعي: هكذا سمعتها وأظنها جمعاً واحداً أشيم" ^(٣).

وأما ما حكاه ابن قتيبة من إنكار الأصمعي جمع "بَرَث" على "برارث" فإن هذا يتناقض مع ما حكاه ابن سيدة من أن الأصمعي خرَّج كلمة البرارث فى شعرٍ لرؤبة فقال: "جعل واحدها بَرِثَةً ثم جمع وحذف الياء للضرورة" ^(٤).

وبافتراض أن الأصمعي كان قد أنكر هذا ثم رجع عن تعقبه فقد وضَّح ابن برى سبب الخطأ وإمكانية تصحيحه فقال بحق: "إنما غلط رؤبة فى قوله: فالبرق البرارث، من جهة أن بَرَثاً اسم ثلاثى، ولا يجمع الثلاثى على ما جاء على زنة

(١) المخصص لابن سيدة (غمد السيف وحمائله) ج ٦ ص ٢٦، وغريب الحديث لابن قتيبة ج ١ ص ٢٦٢.

(٢) كتاب السلاح للأصمعي ص ٧٥، وقد أثبت هذا المفرد ابن دريد فى كتاب جمهرة اللغة (ح ل م) ج ٢

ص ١٨٩، كما أثبتته عباس أبو السعود ص ٢٨٦ من كتابه: الفيصل فى ألوان الجموع - دار

المعارف. القاهرة. ط/١٩٧١م.

(٣) الصحاح (ش ي م)، وانظر البيت فى مادة (ش ي م) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث.

(٤) المحكم (ب ر ث)، وقد نقله ابن منظور فى اللسان، والزبيدي فى تاج العروس (ب ر ث).

فعال ومفاعل، ومن انتصر لرؤية قال: قد يجيء الجمع على غير واحد المستعمل كضرة وضائر، وحرّة وحرائر، وكنة وكنائن، وقالوا: مشابه ومذاكر فى جمع شبه، وذكر، وإنما جاء جمعاً لمُشبه ومذكّر، وإن كان لم يُستعمل، وكذلك برارث، كان واحده بُرْثَة وبرِثَة، وإن لم يُستعمل" (١).

وأما إنكار الأصمعى جمع "جديد" على "جُدَد"، و"تَقوق" على "تُقُق"؛ لأن الصواب عنده بالضم، فإن الباحث يستأنس فى جواز ذلك بقول ابن جنى: "وقد يجوز فى جُدَد وهى جمع جديد - الفتح هرباً من التضعيف إلى الفتح، وكذلك جميع ما كان مثله من المضاعف: كسرير وسُرُر وسُرَر، وجريير وجُرُر وجُرَر، وتليل وتُلُل وتُلَل، وبئر جرُور وجرُور وجرُور" (٢).

وأما إنكار الأصمعى "القذاف" فقد أجاد الزمخشري الردّ عليه؛ فقال بحق: "نظيرها فى الجمع على فعال: نُقَرَة ونِقَار، وبُرْمَة وبرَام، وجُفْرَة وجِفَار، وبُرْقَة وبرِاق. ذكرهن سيويوه. وإذا صحّت الرواية مع وجود النظير فى العربية فقد انسَدَ باب الردّ" (٣)، وأما إنكار "اللوبة" مفرداً لـ "لُوب" فقد أثبت ابن السكيت إجازة أبى عبيد له، كما أثبت هذا المفرد الأعلام الشنتمرى (٤).

وأما إنكار الأصمعى أن يُجمع الهَبْع على هِبَاع مع اعترافه بصحة جمع رُبْع على رِبَاع، فهذا دليل على أن الأصمعى كان يحكم السماع أكثر من القياس، ولكن أجاز هذا الجمع بعض العلماء كابن سيدة، والفيروز آبادى، والزبيدى (٥)، ويستأنس

(١) حواشى ابن برى (ب ر ث)، وانظر لسان العرب، وتاج العروس (ب ر ث).

(٢) المحتسب - فاطر/٢٧.

(٣) الفائق للزمخشري ج ٣ ص ١٦٩، وانظر النهاية لابن الأثير ج ٤ ص ٣٠.

(٤) إصلاح المنطق ص ٨٨، وديوان النابغة الذبياني ص ٥٢.

(٥) المحكم، والقاموس، وتاج العروس (هـ ب ع).

الباحث بمثال آخر، وهو جمع "رُطَب" على "رِطَاب" ^(١)، وقد أحسن مجمع اللغة العربية المصري حين قال: "الهَبْع: الفَصِيل الذي ينتج في الصيف ج هباع" ^(٢).

ومما يؤكد للباحث أن الأصمعي راعى في هذه التعقبات السماع أكثر من القياس ما حكي عنه من أن "ناصلات" واحدها "تَصِيل"، وما حكاه عنه القالي من أن الرُّبِّي تجمع على رُبَاب ^(٣)، وما نقله هو نفسه عن الخليل من أن البَلْصُوص طائر جمعه البَلَنْصَى ^(٤) وإن كان مما يثير الانتباه أنه لم يأخذ بسماع "قِذاف" في الحديث ^(٥).

(١) الصحاح (ر ب ع).

(٢) المعجم الوسيط (هـ ب ع).

(٣) المقصور والممدود للقالي ص ٢٤١، وتهذيب اللغة (ن ص ل) ج ١٢ ص ١٨٩.

(٤) المقصور والممدود للقالي ص ١٦٣، وتهذيب اللغة (ب ص ل) ج ١٢ ص ١٩٥.

(٥) انظر الحديث في مادة (ق ذ ف) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث.

١٥ - تصغير "هْدُود" على "هْدَاهِد"

أنكر الأصمعي تصغير "هْدُود" على "هْدَاهِد" ولم يوافق الكسائي في إجازته ذلك^(١).

وإذا كانت مصادر الباحث لم تسعفه بسبب إنكار الأصمعي على وجه التحديد فإن الباحث يظن أن الأصمعي أخذ في هذا التعقب بالقياس الذي يوجب أن يكون التصغير بلفظ "هْدِيد" ولكن كان في وسعه أن يعد ذلك من شواذ التصغير كقولهم في تصغير مَغْرِب: "مُغِيرِبَان"، وفي تصغير إنسان: "أُنَيْسِيَان" وفي تصغير رجل: "رُويَجَل"^(٢).

وقد أجاز ابن خالويه هذا التصغير فقال: "ليس في كلام العرب تصغير بألف إلا حرفين ذكرهما أبو عمرو الشيباني عن أبي عمرو الهذلي: دَوَابَّةٌ يريد دُويْبَةً، وهْدَاهِدٌ تصغير هْدُود"^(٣) كما أجاز ابن سيده فقال: "من العرب من يقول: دَوَابَّةٌ وشَوَابَّةٌ في دُويْبَةٍ وشُويْبَةٍ؛ فعلى هذا إنما هو هْدِيدٌ ثم أبدل الألف مكان الياء على ذلك الحد"^(٤).

ويستأنس الباحث بقول ابن عقيل: "قد يجيء كل من التصغير والتكسير على غير لفظ واحد، فيُحَفَظ ولا يقاس عليه"^(٥).

(١) انظر مادة (ه د د) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ج ٥ ص ١٣٣، وفيه أمثلة أخرى.

(٣) كتاب ليس لابن خالويه. شرح الشنقيطي ص ١٠، وتحقيق أحمد عبد الغفور عطار ص ٢٦.

(٤) المحكم لابن سيده (ه د د) ج ٤ ص ٦٨، وانظر بيت الراعي النميري في جمهرة أشعار العرب ص ٤٣١.

(٥) شرح ابن عقيل ج ٤ ص ١٤٢.

أورد بعض العلماء عن الأصمعي أنه خطأ "ثوبٌ معافري" وذكروا أن الصواب عنده "معافر" غير منسوب ^(١)، وهذا غريب من الأصمعي أنه أخذ بالسماع فقط مع أن القياس يوجب إثبات ياء النسب؛ لأن "معافر" موضع باليمن، فإذا نسب إليه قيل: ثوب معافري؛ ولهذا أجاز هذا الاستعمال ابن السكيت وابن قتيبة وثلعب ^(٢)، وابن دريد ^(٣) وابن سيدة وأبو عبيد البكري ^(٤) وياقوت الحموي ^(٥)، والفيومي ^(٥).

وإذا كان هؤلاء قد أشاروا إلى ورود هذا الاستعمال في الرجز الفصيح دون أن يبينوا هذا الرجز أو يذكروا صاحبه فقد توصل الباحث إلى قول الأغلب العجلي ^(٦):

أقبل في ثوبٍ معافري

بين اختلاط الليل والعشي

وقد ذكر الأصمعي نفسه أنه "قيل لبعض الرواة: من أرجز الناس؟ قال: بنو عجل ثم بنو سعد ثم بنو عجل ثم بنو سعد." ^(٧).

(١) انظر مادة (ع ف ر) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) إصلاح المنطق ص ١٦٢، وأدب الكاتب ص ٣٠٥، وتصحيح الفصيح ص ٢٦٩.

(٣) كتاب جمهرة اللغة (ر ع ف) ج ٢ ص ٣٨١، وكرره في باب الباء في المعتل ج ٣ ص ١٩٩.

(٤) المحكم لابن سيدة (ع ف ر) ج ٢ ص ٨٥، ومعجم ما استعجم (المعافر).

(٥) معجم البلدان (معافر)، والمصباح المنير (ع ف ر).

(٦) خزنة الأدب ج ٤ ص ٣٩٥ ضمن ثلاثة أبيات أخرى، وجاء في ترجمة الأغلب ج ٢ ص ٢١٠: "وهو أرجز الرجاز، وأرصنهم كلاماً، وأصحهم معاني"، وانظر الأبيات ص ١٢٨ من "الأغلب العجلي. حياته وشعره" د. نوري القيسي. مجلة المجمع العلمي العراقي. المجلد الحادي والثلاثون (٣) ط/١٩٨٠ م.

(٧) الرجز في العصر الأموي ص ٢٤٩، وعلق عليه د. محمد كشاس بقوله: "يريد الأغلب ثم العجاج ثم أبا النجم ثم روبة".

ولكن يبدو أن الأصمعى لم يسمع هذا البيت، ومما يلفت نظر الباحث أن الأصمعى أجاز أن يقال: "ثوب برنكان، وبرنكانى" ^(١) "نسبة إلى برنكان، وهو موضع أيضاً مثل "معاfer" ولكنه سمع كثيراً النسبة إلى "معاfer" بدون ياء ^(٢) فجعل إثباتها خطأ.

(١) المخصص لابن سيده (الطيالسة والأكسية) ج٤ ص٨٠.

(٢) انظر جمهرة رسائل العرب ج١ ص٥٤، ٦٥ حيث جاء فى كتاب النبى إلى معاذ بن جبل "على كلّ حال دیناراً أو عدل ذلك من المعافى". ولعل هذا نوع من التخفیف، ولكنه لیس حجة فى نفسى الاستعمال الآخر.

ذكر أبو حاتم عن شيخه الأصمعي أنه لا يقال إلا رجل شُرْطَى^(١) ويفهم الباحث أن الأصمعي ينكر شُرْطَى، بفتح الراء؛ فقد قال الزمخشري: "الصواب في الشُرْطَى سكون الراء نسبة إلى الشُرْطَة، والتحريك خطأ؛ لأنه نسب إلى الشُرْطَ الذى هو جمع"^(٢) وهذا مذهب البصريين الذين اشترطوا في النسب أن يكون إلى المفرد، وقد علل سيبويه ذلك فقال: "اعلم أنك إذا أضفت إلى جميع أبداً فإنك توقع الإضافة على واحده الذى كُسِرَ عليه ليُفرق بينه إذا كان اسماً لشيء واحد، وبينه إذا لم تُرد به إلا الجميع. فمن ذلك قول العرب فى رجل من القبائل: قَبَلَى، وَقَبَلَيْتَ، للمرأة، ومن ذلك أيضاً قولهم فى أبناء فارس بنوى، وقالوا فى الرباب: رَبَّى، وإنما الرباب جماع وواحد رِبَّة، فنسب إلى الواحد وهو كالطوائف"^(٣).

وقد استثنى من ذلك ما لا واحد له كعباديد فنقول فيه: عباديدى، وما له واحد شاذ كملامح، وما سُمى به من الجموع نحو كلاب ومدائن، وما غلب فجرى مجرى الاسم العلم كقولهم فى الأنصار: أنصارى^(٤).

ولكن مجمع اللغة العربية المصرى أجاز النسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة كإرادة التمييز أو نحو ذلك^(٥)، وقد أيد هذا رأى بعض الباحثين حتى إن بعضهم أوجب النسبة إلى لفظ الجمع إذا أريدت الدلالة على الاشتراك الجمعى، وعدّ النسبة إلى المفرد - حينئذٍ - خطأ. وقد استحسن أستاذى د. أحمد مختار عمر هذا الاتجاه؛ لأنه يفرق بين الدُولَى المنسوب إلى مجموعة الدُول، والدُولَى المنسوب إلى الدولة

(١) انظر مادة (ش ر ط) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) أساس البلاغة للزمخشري (ش ر ط).

(٣) الكتاب ج ٣ ص ٣٧٨.

(٤) شرح ابن عقيل ج ٤ ص ١٦٧، وشرح التصريح على التوضيح ج ٢ ص ٣٣٦، وحاشية الصبان على الأشموني ج ٤ ص ١٩٨-١٩٩.

(٥) انظر القرار رقم (١١٠) ص ١٣٤ من مجموعة القرارات العلمية فى خمسين عاماً.

الواحدة، كما أن هناك أمثلة نسب فيها العرب إلى الجمع مثل: رجل شُعوبى، وعالم أصولى، وأخبارى، وقد سمى ابن جنى أحد كتبه "التصريف الملوكى" (١).

وأما المثال الذى تعقبه الأصمعى فقد أجاز به ابن سيدة حيث قال: "رجل شُرْطِيّ وشُرْطِيّ منسوب إلى الشُرْطَة، والجمع شُرْطٌ" (٢) وأجاز به من المعاصرين محمد العدنانى (٣)، وهو ما يرجّحه الباحث اعتماداً على ما أثبتته البحث من جواز تحريك الحرف الثانى وتسكينه (٤).

(١) انظر: قل ولا تقل ص ٦١، ٦٢، والعربية الصحيحة ص ٢٠١.

(٢) المحكم لابن سيدة (ش ر ط).

(٣) معجم الأخطاء الشائعة ص ٤٥.

(٤) انظر قضية "تحريك عين الثلاثى وتسكينها" من هذا الفصل.

ذكر أبو حاتم عن شيخه الأصمعي أنه قال: كساء مَنبَجَانِيّ، منسوب إلى منبج، ولا يقال: أنبجاني^(١) وقد أجاد الردّ على هذا التعقب ابن السيد البطليوسي فقال بحق ردّا على ابن قتيبة^(٢) الذي وافق رأيهُ قول الأصمعي: "قد قيل: أنبجاني، وجاء ذلك في بعض الحديث^(٣)". وقد أنشد أبو العباس المبرد في الكامل في وصف لَحِيّة:

كالأنبجانيّ مَصْقولا عوارِضُها سوداءُ في لَين خَدِّ الغادَةِ الرُودِ

ولم يُنكر ذلك، وليس في مجيئه مخالفاً للفظ منبج ما يبطل أن يكون منسوباً إليها؛ لأن المنسوب يردّ خارجاً عن القياس كثيراً، كمَرُوزِيّ ورازِيّ، ونحو ذلك^(٤). ومما يسترعى نظرَ الباحث أن الأصمعي يعترف بأن النسب يُغَيَّرُ البناء؛ فقد سأله أبو حاتم: "لِمَ فُتِحَتِ الباء، وإنما نُسِبَ إلى مَنبِج، بالكسر، قال: خرج مخرج مَنظَرَانِي ومَخْبَرَانِي. قال: والنسب مما يُغَيَّرُ البناء"^(٥).

(١) انظر مادة (ن ب ج) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) انظر أدب الكاتب (باب ما ينقص منه ويزاد فيه) ص ٣٢٢.

(٣) لعله يقصد حديث "أذهبوا بخميصتي هذه إلى أبي جهم وائتوني بأنبجانية أبي جهم، فإنها ألهمتني أنفا عن صلاتي" رواه البخاري. انظر فتح الباري - كتاب الصلاة - باب إذا صلّى في ثوب له أعلام، ونظر إلى علمها. حديث رقم ٣٧٣، وفيه يقول ابن حجر بعد أن نسب التعقب لأبي حاتم فقط: "وأنكر أبو موسى المديني على من زعم أنه منسوب إلى منبج البلد المعروف بالشام، وقال: الصواب أن هذه النسبة إلى موضع يقال له أنبجان" وإذا صح كلام أبي موسى فليس في الحديث حجة على الأصمعي.

(٤) الاقتضاب لابن السيد البطليوسي ق ٢ ص ٢٣٣.

(٥) المخصص لابن سيده (الطيالسة والأكسية) ج ٤ ص ٨٠، ومعجم ما استعجم لأبى عبيد البكري (منبج).

١٩ - مسائل فى الإعلال (*)

مصائب

خطأ الأصمعى هذه الصيغة إذ عدّها من كلام أهل الأمصار. ولم يكن هذا التعقب غريباً منه؛ فقد عدّها سيبويه غلطاً حيث قال: "فأما قولهم مصائب فإنه غلطٌ منهم وذلك أنهم توهموا أن مُصيبة فعيلة وإنما هى مُفعلة. وقد قالوا: مصاوب" (١) ولكن سيبويه رجع فقال: "وقالوا: مُصيبة ومصائب، فهمزوها وشبهوها حيث سكنت بصحيفة وصحائف" (٢).

مُصابة

أنكر الأصمعى هذه الصيغة بمعنى الداهية، وذكر أن الصواب "مُصيبة". ولعله راعى فى ذلك الاستعمال القرآنى الذى جاءت فيه "مُصيبة" - إن لم يخفى الإحصاء - عشر مرات (٣). ولكن الصيغة التى تعقبها حكاها ابن جنى (٤)، ويرى الباحث إجازتها من وجه آخر، وهو زيادة تاء التأنيث على لفظ "مُصاب" الذى من معانيه "الإصابة والشدة النازلة" (٥).

(*) انظر مادة (ص و ب)، (غ ي م) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، ولم يذكر معجم الأصمعى من هذه التعقبات سوى "مُصابة".

(١) الكتاب لسيبويه ج ٤ ص ٣٥٦.

(٢) السابق ج ٤ ص ٣٥٦، وقد أجازها ابن السكيت كذلك فى إصلاح المنطق ص ١٣٦، وانظر المعجم الوسيط (ص و ب).

(٣) انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (مُصيبة). وضعه محمد فؤاد عبد الباقي. دار الحديث. القاهرة. ط/١٩٨٦م.

(٤) حكى ذلك عنه ابن سيده فى المخصص (باب حلول المكاره) ج ١٢ ص ١٤٢.

(٥) المعجم الوسيط (ص و ب).

أَغِيَمَ

ذكر أبو حاتم السجستاني أن شيخه الأصمعي لم يعرف هذه اللغة، وأنه عرف فقط أغامت السماء وغِيَمَت، ويبدو أن أبا حاتم لم يوافق شيخه في هذا الرأي حيث عَقَّب بقوله: "وعرف أبو زيد أغامت وغِيَمَت وأغِيَمَت" (١).

وقد أثبت هذه اللغة كثير من اللغويين كالجوهري، وابن سيدة، وابن منظور، والفيروزآبادي (٢)، كما عقد السيوطي بابًا للأمثلة الشاذة في القياس المطردة في الاستعمال ذكر فيه تسعة عشر فعلاً -منها "أغيم"- لم تُعَلَّ عينه في وزن "أفعل" من الأجوف الذي كان من المنتظر إعلاله (٣).

وبهذا يكون الاستعمال صحيحًا، ولعل الأصمعي راعى السماع فقط، أو راعى الشيوع وكثرة الاستعمال.

(١) فعلت وأفعلت لأبي حاتم ص ١٧٥.

(٢) الصحاح، والمحكم، ولسان العرب، والقاموس المحيط (غ ي م).

(٣) المزهر (ذكر نبذ من الأمثلة الشاذة في القياس المطردة في الاستعمال) ج ١ ص ٢٣١، وقد قدّم

أستاذي د. محمد حماد ثمانية وسبعين فعلاً على وزن "أفعل"، وتسعة وعشرين فعلاً على وزن

"استفعل" من هذا القبيل. انظر بحثه "عدم الإعلال في أفعل واستفعل" المقدم إلى لجنة اللهجات

بمجمع اللغة العربية المصري في الدورة الثامنة والستين ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ م.

تَعَقَّب الأصمعى ثلاث كلمات فى التعريف والتتكير فذكر أن كلمة "شُعُوب"، بفتح الشين معرفة لا تدخلها الألف واللام، وأن الألف واللام فى بنات الأوبر زيادة، وعلى العكس من ذلك أنكر استعمال بعض الكلمات نكرة؛ فذكر أنه لا يقال ولدته لتنام إلا فى الشعر^(١).

ومن الواضح أن الأصمعى أخذ بالشائع والمشهور؛ لأن ما أنكره صحيح؛ فقد حكى تلميذه أبو حاتم السجستاني^(٢)، وحكى الجاحظ^(٣) كذلك "الشُعُوب" بالألف واللام، وقد أحسن ابن سيدة حين أثبت الوجهين موضحاً أن هذه الكلمة فى الأصل صفة بمنزلة قَتُول، وضُرُوب، فاللام فيها بمنزلتها فى "العباس"، و"الحسن"، و"الحارث" ثم استدلّ على ذلك باشتقاقها، وقولهم: إنما سُمِّيت شُعُوب؛ لأنها تَشْعَبُ أى تَفْرُق، وأن المعنى يؤكد الوصفية^(٤).

وأما بنات الأوبر فقد ذكر ابن جنى أن الألف واللام لحقت بها تشبيهاً بالصفة كالعلاء، والفضل^(٥)، مع أن شيخه أبا على الفارسي جعلها -مثل الأصمعى- زائدة^(٦).

(١) انظر مادة (ت م م)، (ش ع ب)، (و ب ر) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمل التعقّب الأخير معجم الأصمعى .

(٢) الأضداد لأبى حاتم ص ١٢٤، وانظر المحيط فى اللغة للصاحب بن عباد ج ١ ص ٢٩٤. تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين. عالم الكتب. بيروت ط ١/١٩٩٤م.

(٣) شرح ما يقع فيه التصحيف ص ٩٢، وقد عدّه العسكرى من وهم الجاحظ!!

(٤) المحكم لابن سيدة (ش ع ب) ج ١ ص ٢٣٦، ويمكن تخريجها كذلك على أن الكلمة مما يُعرّف بالعلمية، وبالألف واللام كقولهم: لقيته فينة، ولقيته فينة. انظر لسان العرب (ف ي ن).

(٥) المحتسب - الصافات/١٣.

(٦) المحكم (ح ج ر) ج ٣ ص ٤٩، وهو رأى ابن مالك حيث جعل الألف واللام زائدة زيادة غير لازمة. انظر شرح ابن عقيل ج ١ ص ١٧٨. وهناك احتمال أن يكون الأصمعى لم ينكر تعريف الكلمة، وإنما كان واصفاً فقط لنوع "أل" فيها.

وأما قولنا: ولدته لتمام، فقد استعمله في غير الشعر أبو عمرو الشيباني، وأبو زيد الأنصاري، وأبو حاتم السجستاني، وابن السكيت، والزمخشري^(١)، وآخرون^(٢)، وقد كان في وسع الأصمعي أن يجيزه على حذف المضاف إليه، وكأن أصل الكلام: ولدته لتمام السنّ، أو تمام الموعد، ومن المعلوم أنه قد يُستغنى عن المضاف إليه إذا أمن اللبس^(٣)، ومما يلفت نظر الباحث أن الأصمعي نفسه استعملها نكرة^(٤).

(١) كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني (باب الغين) ج ٣ ص ٤، وكتاب الفرق لأبي حاتم ص ٢٤٦، ٢٤٧، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص ١٠٤، والمخصص (حمل الإبل ونتاجها) ج ٣ ص ١٢، وأساس البلاغة (ت م م).

(٢) كتاب الفرق لابن فارس ص ٧٩، ولم يكن د. رمضان عبد التواب مؤقفاً حين علّق في هـ ٦ بقوله: "لم أعر على الكلمة بهذا المعنى في المعاجم العربية"، وانظر التكملة للصغاني (س ب ق).

(٣) ومن المعلوم أن المضاف إليه يقوم مقام التثوين؛ وعلى هذا تأخذ هذه المسألة وجهة نحوية، وانظر قضية "حذف المضاف إليه" في الفصل الثالث من البحث.

(٤) انظر: تهذيب اللغة للأزهري (ص ع د) ج ٢ ص ٩.

٢١ - إدخال "أل" على "بعض"، و "كل"

ذكر بعض العلماء أن الأصمعي أنكر إدخال الألف واللام على "بعض" و "كل"، ورأى أنهما معرفتان بغير الألف واللام، وعاب على ابن المقفع هذا الاستعمال في كتابه^(١).

وقد تتبعت كتب ابن المقفع ورسائله التي جمعها الأستاذ أحمد زكي صفوت فلم أعثر على ذلك النص الذي أخذه عليه الأصمعي بل وجدت قوله: "وكلُّ عند أمير المؤمنين مقبول"^(٢)، وقوله: "ولكن أخذ القليل خيرٌ من ترك الجميع."^(٣) كما أنني تتبعت الأدب الكبير والصغير^(٤) فلم أجد فيهما هذا النص أيضاً.

وإذا كان الأصمعي لم يحتجّ بابن المقفع الذي كان أحد النقلة عن اللسان الفارسي إلى العربي، وكان مضطرباً باللغتين فصيحاً بهما^(٥) - فقد جاء هذا الاستعمال في كلام الفصحاء شعراً ونثراً، وقد استدلل الخفاجي بقول مجنون ليلي^(٦):

لا تنكر البعض من ديني فتجده ولا تُحدثني أن سوف تقضييني

كما استدلل أبو العلاء المعري بقول سحيم^(٧):

(١) انظر مادة (ب ع ض) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث.

(٢) جمهرة رسائل العرب ص ٢٧.

(٣) السابق ص ٥٧.

(٤) الأدب الكبير والأدب الصغير لابن المقفع. دار الجيل. بيروت (د.ت.)، ولعل هذا المطبوع لا يمثل كل أدب ابن المقفع، أو لعل هذا النص في كتاب آخر له.

(٥) وقد مات ابن المقفع سنة ١٤٢ هـ انظر ترجمته في وفيات الأعيان لابن خلكان ج ١ ص ١٤٩، وانظر الفهرست ص ١٧٢.

(٦) شرح الخفاجي على درة الغواص ص ٢٠٢ تحقيق وتعليق عبد الحفيظ فرغلي. دار الجيل. بيروت ط ١٩٩٦ م.

(٧) هكذا في رسالة الغفران لأبي العلاء المعري ص ٤٥٦، وعبث الوليد له ص ١٩٥ تصحيح محمد عبد الله المدني. مطبعة الترقى. دمشق ط ١٩٣٦ م، وشرح الخفاجي على درة الغواص ص ٢٠٢، ولكنه في ديوان سحيم عبد بنى الحساس. تحقيق الميمنى. دار الكتب المصرية. القاهرة ط ١٩٥٠ م. ص ٤١ بلفظ:

رَأَيْتُ الْغَنَى وَالْفَقِيرَ كَلِيهِمَا — إلى الموتِ يَأْتِي الموتُ لِلْكَلِّ مَعْمَداً

وقد وجد الباحث قول المرقش الأصغر - وهو جاهلي من أهل نجد^(١):

يَطَاعِنُ بَعْضُ الْقَوْمِ وَالْبَعْضُ طَوَّحُوا

كما وجد قول الآخر^(٢):

الرَّجُلُ الْعَاقِلُ مَنْ يُجَامِلُ عَدُوَّهُ الْبَعْضُ مَا يُحَاوِلُ

وإذا كان من الممكن أن يطعن الأصمعي ومن تبعه في هذه الأشعار، وأن يحملوا بعضها على الضرورة الشعرية أو الشذوذ، فماذا يقال فيما وجده الباحث من استعمال الإمام عليّ حيث قال في صفة الله تعالى: "ولا يُوصَفُ بشيء من الأجزاء ولا بعَرَضٍ من الأعراض ولا بالغيريّة والأبعاض"^(٣)، وماذا يُقال في استعمال الإمام الشافعي^(٤) وهو "أعلم العلماء بالعربية وأفصح الناس قليلاً بعد العصر الأول"^(٥).

ومما يؤكد صحة هذا الاستعمال ما عثر عليه الباحث في أحد كتب الأصمعي نفسه، ومن ذلك ما رواه الأصمعي من نثر الفصحاء وأشعارهم فقد حكى وصيّة يَشْجُبُ بن يعرُب بن قحطان بن هود لبنيه التي جاء فيها: "أنهيته إليكم كلاماً

إلى الموت يَأْتِي منهما الموت معمداً

وعلى هذه الرواية لا يصلح الشاهد حجة على الأصمعي.

(١) جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي ص ٢٥٩ شرح على فاعور. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان ط ١٩٨٦/١م.

(٢) بلا نسبة في معرفة الرتب فيما ورد من كلام العرب للثعالبي ورقة ٦٨ مخطوط بمعهد المخطوطات العربية رقم ٢٦٤ لغة.

(٣) نهج البلاغة ص ٤٠٤ اختيار الشريف الرضي من أقوال أمير المؤمنين عليّ. شرح الشيخ محمد عبده. دار البلاغة ط ١٩٨٥/٢م.

(٤) انظر كتابه الأم. باب ذبائح أهل الكتاب ج ٢ ص ١٩٦ ط كتاب الشعب (د.ت).

(٥) هكذا وصفه الشيخ أحمد محمد شاكر ص ١٢ من مقدمة تحقيقه للمعرب للجواليقي.

شعرًا ونثرًا مما وصّاني به أبى، وقد حفظتم الكلّ فاثبتوا عليه واعملوا به" (١)،
وحكى قول الموثبان بن حرث فى تبّع (٢):

قد ملك الناس فأحياهم فالكلُّ بالتبّع مُستمعٌ

وحكى قول إفريقيس (٣):

كلُّ امرئٍ وبلوغه فى قومه الكلُّ كلُّ والرئيسُ رئيسُ

وحكى قول جشم بن جبران (٤):

وللألدّ الخضم إن لم يحتكم قام لها بالكلّ من ذاك وزم

أمرُ الجميع ولدى الكلِّ حلم ولم يرغ عن قصدها ولم يجم

وشاهد واحد مما سبق يجيز إدخال الألف واللام على "بعض" و"كل"، بل إن
ورود بعض هذه الشواهد فى كتاب الأصمعى يجعل الباحث يميل إلى أن الأصمعى
رجع عن هذا التعقب، وإن لم يبلغ رجوعه من حكوا هذا التعقب عنه.

هذا من حيث السماع، وأما من حيث القياس فقد أجاز إدخال الألف واللام
على "بعض" و"كل" الجوهري فى قوله: "وكلُّ وبعض معرفتان، ولم يجئ عن
العرب بالألف واللام" (٥)، وهو جائز؛ لأنّ فيهما معنى الإضافة أضفت أو لم
تضف (٦)، كما أجازهُ أبو العلاء المعري بقوله: "والقياس يوجب دخول الألف واللام
على كل و بعض" (٧)، كما أجازهُ الخفاجى مستنداً إلى رأى الأزهري فى "جواز

(١) تاريخ العرب قبل الإسلام ص ١٢.

(٢) السابق ص ٣٣.

(٣) السابق ص ٣٥.

(٤) السابق ص ١٣١.

(٥) هذا حكم خاطئ تنفيه الشواهد السابقة.

(٦) الصحاح للجوهري (ك ل ل).

(٧) عبث الوليد ص ١٩٥، وأما قوله فى رسالة الغفران ص ٤٥٦: "فأما الكلام القديم فيفتقد فيه الكلّ

والبعض" فخطأ منه.

حمل الكل على الجملة والبعض على الجزء؛ فيصبح دخول اللام بطريق الحمل على النظير^(١). وأما ابن درستويه فقد "خالفه جميع نحاة عصره"^(٢) في إجازته "الكل" و"البعض" حتى عابوه وأنشد بعضهم في ذلك شعراً^(٣).

وقد وجد الباحث عدداً كبيراً من اللغويين والنحويين يستعملون "البعض" و"الكل" في كتاباتهم حتى المنكرين لذلك^(٤)، أمثال الزجاجي الذي اعتذر عن استعماله بقوله: "وإنما قلنا البعض والكل مجازاً، وعلى استعمال الجماعة له مسامحة، وهو في الحقيقة غير جائز."^(٥)

(١) شرح الخفاجي على درة الخواص ص ١٩٩.

(٢) كتاب الشوارد في اللغة للصغاني ص ٢١١، وقد يكون في لفظ "جميع" شيء من المبالغة أو الادعاء

(٣) السابق ص ٢١١، ولم يذكر لنا دليل ابن درستويه!!

(٤) انظر مثلاً الكتاب لسيبويه ج ١ ص ٥١، ومقدمة الحيوان للجاحظ، وغريب الحديث لابن قتيبة ج ١

ص ٣٢٠، ج ٣ ص ٧٠٨ والمقتضب للمبرد ج ١ ص ١٨٢، ومعاني القرآن للزجاج - آل عمران/ ٥٠،

وكتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ر ش ع) ج ٢ ص ٣٤٣، وفي تهذيب اللغة للأزهري كثير، انظر

مثلاً ج ١ ص ١٤٦، ٤٨٩، ٤٩٠، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه - الفاتحة/ ١، والمحتسب لابن

جنى - الأنعام/ ١٥٨، والمخصص لابن سيدة ج ١ ص ٣، ج ٩ ص ٥١، ج ١٧ ص ٧٦، ٩٩، ١٣١، وقد

عقد باباً سماه (باب الأبعاض والكسور) ج ١٧ ص ١٢٩، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص ٥٦، ٧٣،

٩٠، ٩٥، ١٤٠، ١٤٠، واستعمله في غلطات العوام له ورقة ١، وما يلحن فيه العامة له ورقة ٧٤،

٨٠، ولسان العرب لابن منظور (أ ج ل)، ونماذج كثيرة في (ب ع ض)، (ص ب ع)، والتنبيه على

غلط الجاهل والنبية لابن كمال باشا ص ٩، ٢٥، ٢٧، والمصباح المنير للفيومي (أ ول)، واستعمله

الزبيدي في مقدمة تاج العروس، وكذا في مادة (س ن ي)، (غ ذ و)، (ف ت ي)، وهؤلاء وغيرهم -

وإن لم يكونوا حجة على الأصمعي - فإنني أستأنس باستعمالاتهم، لاسيما وقد كانوا يتحررون الدقة

خشية التوهيم والتخطئة.

(٥) انظر لسان العرب لابن منظور (ب ع ض).

ويبدو للباحث أن الزجاجي لم تبلغه هذه الشواهد؛ لأنها شواهد فصيحة صحيحة لا ينطبق عليها قول يوهان فك إنها "صريحة التصحيح" ^(١)، كما أنها تنفي وصفه استعمال "البعض" و"الكل" بأنه "عديم الحياة" ^(٢)

وإذا كان هذا هو رأى أحد المستشرقين فقد كان من الغريب أن يصف أحد الباحثين المحققين الجادّين الذين ألفوا فى لحن العامة استعمال "البعض" و"الكل" بأنه أسلوب "لا وجه له فى النحو أو فى المنطق أو فى الأساليب المروية" ^(٣)، ولم يكتف بهذا بل دعم قوله بالقرآن قائلا: "وآيات بلغت جميعها ١٢٩-القرآن الكريم لم يستخدم فيها البعض بالتعريف بـ"أل"، وكان يمكن - فرضاً - أن يقول فى آية النور: كدعاء بعضكم البعض." ^(٤) ولكن الباحث يخالف سيادته فيرى أن القرآن - وإن كان يمثل قمة الفصاحة العربية - يصلح حجة للإثبات فقط، ولا ينبغي الاعتماد عليه - هو ولا غيره من شواهد - حجة للنفي.

(١) العربية يوهان فك ص ٦٠، ولعله يقصد فقط بيت سحيم الذى سبقت الإشارة إليه، وليس هذا تصحيحاً، ولكنه اختلاف رواية له أسبابه وظروفه، ولكن ماذا يقول الأستاذ يوهان وغيره فى الأبيات الأخرى فضلاً عن النثر الفصيح؟!

(٢) السابق ص ٦٠.

(٣) تنقيف اللسان العربى. عبد العزيز مطر ص ٥٤ دار الكتب المصرية ط ١/١٩٩١م.

(٤) السابق ص ٥٣، وانظر تردّد سيادته ص ٥٤ بين الإجازة والرفض.

تَعَقَّب الأصمعي سبع عشرة صيغة زِيدت فيها الهاء^(١)؛ فذكر أنه لا يقال: أدمانة، ولكن أدمان؛ لأنه جمع مثل حُمران وسودان، كما ذكر أنه لا يعرف الإزار إلا مذكراً^(٢) ولم يحتج بببيت للأعشى استعمل فيه الإزار بالهاء، كما ذكر أن أهل الفصاحة لا يقولون: إنسانة، وإنما "إنسان" للذكر والأنثى، كما ذكر أن الصواب "جديد" بدون تاء؛ لأنها فعيل بمعنى مفعول صُرِفَت عن مجذودة أى مقطوعة، كما أنكر إدخال التاء في "الحندقوقة"، و"الخنفساءة"، و"الطَّيِّبة"، و"العسيبة"، وزعم كذلك أنه لا يجوز إدخال التاء في "عصا"، وأنه يقال للضخم من كل شيء: "فارض"، ولا يقال: "فارضة"، واستدل بقوله تعالى: "لا فارض ولا بكر"^(٣)، كما ذكر أن الأم يقال لها: "فاطم"، ولا تدخلها الهاء^(٤)، وأنه يقال للناقة: "مُسَلِّب"، ولا يقال: "مسلبة"، بالهاء، ويقال: ليلة طَلَّق، بغير هاء، ولا يقال للمرأة الشاهد زوجها إلا مُشْهَد، ولا يقال إلا ناموس الصائد، بدون هاء، ولا يقال "نِيقَة" إنما هو "النِيق"، وهو رأس الجبل، ولا يقال "وَعَلَة" بالهاء ولكن "وعل".

(١) انظر مادة (أ د م)، (أ ز ر)، (أ ن س)، (ج د د)، (ح ف ف)، (ح ن د ق)، (خ ن ف س)، (ر س ل)، (س ل ب)، (ش ه د)، (ط ل ق)، (ط ي ب)، (ع س ب)، (ع ص و)، (غ ي ب)، (ف ر ض)، (ف ط م)، (ن م س)، (ن ي ق)، (و ع ل) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، ولم يذكر معجم الأصمعي من هذه التعقبات سوى "الإزار"، "مشهدة"، "مغيب"، "عصاة"، "فاطمة".

(٢) هذه العبارة قد تعنى أيضاً إنكار تأنيث لفظ الإزار بمعنى أنه لا يُشار إليه بهذه، وذلك مثل إنكار الأصمعي التأنيث في العين والدرع والقَنَب. انظر "المؤنث المجازي بين التذكير والتأنيث" من هذا الفصل.

(٣) البقرة/٦٨، ويؤكد الباحث مراراً أن عدم ورود الاستعمال في القرآن لا يصلح حجة للنفي.

(٤) هذا تعقب، وأما قول الأصمعي: "امرأة واضع، بغير هاء: إذا وضعت خمارها" فليس عندي تعقباً، وإنما هو أقرب إلى الوصف والتحديد، وقد أشرت في التمهيد إلى استبعاد هذا وأمثاله عن حدود هذا البحث. وانظر معجم الأصمعي (و ض ع).

وعلى العكس من ذلك تعقب حذف الهاء فى أربع صيغ؛ فأنكر حذف الهاء من جذّة النهر، ومن "الحقّة" أى المنوال، ومن قولهم: ناقة رسلّة، وامرأة مغيبة.

أما كلمة "أدمانة" فقد التمس بعض اللغويين مخرجاً لها، فذكروا أن ذا الرمة قاسها على خُمُصان وخُمُصانة^(١) وعريان وعريانة. ومن المحتمل عند الباحث أن يكون ذو الرمة قد قاسها كذلك على الجمع الذى يفرق بينه وبين مفردة بالهاء كما قالوا للبصرة حلقانة، وحلقان^(٢) للجميع.

ومما يلفت النظر أن الأصمعى لم يأخذ هنا بالسماع ولا بالقياس، مع أن ذا الرمة بدوى، ولعله سمع هذه اللفظة فى لهجة من اللهجات، ولا سيما أنه قد استعملها مرتين فى شعره، بل الأمر لا يحتاج منا تخمين أن يكون ذو الرمة قد سمع الكلمة من أحد، فهو ممن يستشهد بشعرهم فى العربية، واللغة تؤخذ من فمه، ولا يأخذها هو ممن أقل منه. أليس الشعراء هم متقفى العرب؟ أو ليس المتقفون هم الذين يؤخذ عنهم العلم؟! وربما يكون الأصمعى هنا متأثراً بموقفه الخاص من ذى الرمة^(٣).

وأما الإزارة فقد خالفه فى إنكارها تلميذه أبو حاتم^(٤)، وأبو سعيد السكرى^(٥)، وابن جنى^(٦)، وثبتت هذه الكلمة فى ديوان الأعشى^(٧) فلا يُعوّل على قول الأصمعى عن البيت: إنه مصنوع.

(١) لحن العامة للزبيدي ص ٥٥، والمدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمي ص ٢٧.

(٢) وقد حكى الأصمعى نفسه هذه اللفظة. انظر الإبدال لابن السكيت ص ٨١.

(٣) انظر أسباب هذا الموقف فى التنبيهات على أغاليط الرواة لعلى بن حمزة البصرى ص ١٠٧، ١٠٨.

(٤) انظر المخصص (الملاحف) ج ٤ ص ٧٧.

(٥) شرح أشعار الهذليين ج ١ ص ٢٢.

(٦) المخصص (الملاحف) ج ٤ ص ٧٧، ج ١٧ ص ٢٢.

(٧) ديوان الأعشى الكبير ص ١٥٣، وانظر البيت فى كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (زر و)

ج ٢ ص ٣٢٨، وقد أجاز الإزارة، وانظر المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ج ١ ص ٤٤٧، ومجالس

العلماء ص ١٠١.

وأما "إنسانة" فقد استدل ابن خالويه على صحتها بقول الشاعر^(١):

إنسانة تسقيك من إنسانها خمرًا حلالا مقلتاها عنبه

ويستدلُّ الباحث كذلك بما أنشده أبو الهيثم^(٢):

إنسانة في سواد الليل عطْبُولُ

كما يستدلُّ بقول كاهن النقفى^(٣):

إنسانة الحيّ أم أدمانة السمر بالنهى رقصها لحن من الوتر

ويبدو للباحث أن الأصمعي لم ينكر هذه الكلمة ولكنه رأى أن اللهجات الفصيحة تستعمل "إنسان" للذكر والأنثى، ولعل موقفه في هذه الكلمة يشبه موقفه من "زوجة"^(٤)، والدليل على ذلك استعماله كلمة "أهل الفصاحة".

وأما "جديدة" فقد جاءت في قول مزاحم العقيلي^(٥):

تراها على طول القواءِ جديدةً

وإذا كان الأصمعي قد ردَّ هذا البيت بقوله: "لا يكون جديدة، وإنما هو جديد أو بيت مزاحف"^(٦). فقد وجد الباحث شاهداً آخر، وهو قول عبد الله بن عجلان النهدي^(٧):

(١) إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه - الطارق/٥، والتين/٤، والعصر/٢.

(٢) التكملة للصغاني، ولسان العرب لابن منظور، (أ ن س).

(٣) تاج العروس للزبيدي (أ ن س)، وقد استدل الفيروزآبادي في القاموس (أ ن س) ببيت لشاعر متأخر، ولعله لم يجد غيره أو لعل هذا دليل على تصويبها اعتماداً على التطور اللغوي، وعلى اطراد استعمالها.

(٤) وإنما خصصت "زوجة" بحديث مستقل عن هذه الكلمات؛ لأنها لغة مشهورة، وعليها شواهد كثيرة، وكان لابد من تفصيل القول في رأى الأصمعي فيها.

(٥) البارع للقالى ص ٥٧١، ومجالس العلماء للزجاجي ص ١٥١.

(٦) لاحظ هنا استعمال (أو) الذى يدل على شك الأصمعي في الرواية، وتحايله عليها حتى توافق رأيه.

(٧) الصحاح للجوهري (غ ي ل)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ق ٣ ص ١٢٦٠ حماسية رقم ٤٧٦.

جديدة سربال الشباب كأنها سقيّة بردي نمتها غيولها

وإذا كان بعض اللغويين قد تبعوا الأصمعي في قوله^(١)، فقد استعمل الخليل هذه الكلمة بالهاء حيث قال: "الصّديع: رُقعة جديدة في ثوب خَلَق"^(٢)، كما أجاز سيبويه هذا الاستعمال، وإن عدّه لغة قليلة^(٣)، كما أجاز البعض إدخال الهاء قياسًا "فهو كظريف وظريفة لأن الفعل منه جدّ الثوب"^(٤).

ويبدو للباحث أن الأصمعي قد رجع عن هذا التعقب؛ لأنه استعمل "جديد" بالهاء، فقد حكى القالي أنه "يقال: حُلّة شوكاء إذا كانت خشنة النسيج، وقال الأصمعي: الشوكاء الجديدة"^(٥).

(١) إصلاح المنطق ص ٣٤٣، والمذكر والمؤنث لابن فارس ص ٥١، وهو المفهوم من المذكر والمؤنث للفراء ص ١١١، وأدب الكاتب لابن قتيبة (باب أوصاف المؤنث بغير هاء) ص ٢٢٨، وعلى العكس من ذلك جاء هذا الاستعمال في كتاب الرجل والمنزل ص ١٣٥، وديوان الأدب للفارابي ج ٣ ص ٨٩، وأساس البلاغة للزمخشري (ب د أ)، (م ر ح)، والمحكم لابن سيّدة (ح م ر) ج ٣ ص ٢٥٠، (ص د ع) ج ١ ص ٢٦٤، والمخصص له (باب فعلاء) ج ١ ص ٥٧، ٦١، والتكملة للصغاني (ج ل ف ط)، (ص د ع).

(٢) كتاب العين (ص د ع) ج ١ ص ٢٩٢، وانظر البارع ص ٥٧٢، والمخصص (قطع الثوب وخياطته) ج ٤ ص ٨٩.

(٣) حكى ذلك عنه القالي في البارع ص ٥٧٢، وابن منظور في اللسان (ج د د)، ولم أتمكن منه في الكتاب.

(٤) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ق ٣ ص ١٢٦٠ حماسية رقم ٤٧٦.

(٥) المقصور والممدود للقالي ص ٣٣٠، وانظر كتاب الأمثال. جمع د. المعبيد ص ٢٩٣.

وأما "خنفساء" التي اضطربت المصادر فيها ^(١)، فقد أجازها تلميذه أبو حاتم ^(٢)، كما أجازها الجوهري، وابن هشام اللخمي ^(٣)، وأما "عَسِيبة" - ومعها "ناموسة" - فقد أجاد علي بن حمزة البصري في تصحيحها ^(٤).

وأما "عصاة" فقد ذكر الأزهرى أنها لغة ^(٥)، وأما "وَعَلَّة" فقد أجازها أبو زيد، وأثبتها بعض اللغويين في معاجمهم ^(٦) ويبدو للباحث أن الذين زادوا الهاء في هذه الكلمات - ومنها الحَذَقوقة والنِّيقة - لم يجدوا التأنيث المجازي كافياً فزادوا الهاء تحقيقاً وتأكيذاً للتأنيث، وقد كان في إمكان الأصمعي أن يجيز هذه الاستعمالات بناء على نماذج كثيرة رواها اللغويون، ومن ذلك قولهم: "سوادُ القلب وسوادُته" ^(٧)،

(١) انظر هذا الاضطراب وتعليق الباحث عليه في مادة (خ ن ف س) بالقسم الثاني من البحث.

(٢) هكذا حكى عنه ابن سيدة في المخصص (الخنافس والجعلان) ج ٨ ص ١١٦، ولعله نقل هذه الإجازة من كتاب الحشرات لأبي حاتم الذي لم يصل إلينا، ويميل الباحث إلى أن أبا حاتم خالف شيخه في هذا؛ لأن الأزهرى حكى إنكار الأصمعي "خنفساء" برواية أبي حاتم عنه، ولا غرابة في هذا؛ فقد خالفه في أشياء كثيرة رواها عنه.

(٣) الصحاح (خ ن ف س)، والمدخل إلى تقويم اللسان ص ١٠٩.

(٤) بقية التبيهات ص ١٠٢، وقد استشهد بشعر لذي الرمة وغيره، وأقوال بعض العلماء كابى مالك الأعرابي، وابن الأعرابي، وأبى الخطاب الأفش، وانظر تاج العروس (ن م س).

(٥) هكذا ذكر الأزهرى في تهذيبه (ع ص ١) ج ٣ ص ٧٩، وزاد ص ٨٠ عن الأصمعي قوله: "أول لحن سُمع بالعراق هذه عصاتي، بالناء"، ونسبه إلى الفراء الجوهري في الصحاح (ع ص ١)، وابن الجوزي في ما تلحن فيه العامة ورقة ٧٢، وابن منظور في لسان العرب (ع ص و)، والسيوطي في غلطات العوام المنسوب له ورقة ١٢٢، وأيًا ما كان القائل، فهذا من الأحكام الغربية، والأغرب من هذا ألا يُثير هذا أصحاب الكتب التي نقلته. فمن ذا الذي يستطيع مهما أُوتى من القوة أن يحدّد أول لحن في بيئة واسعة كالعراق؟! ولهذا تضاربت آراؤهم فحكى غير الأصمعي والفراء كلمات أخرى غير "عصاة" وذكروا أنها أول لحن، وكان الأولى بهؤلاء اللغويين أن يقول الواحد منهم: إن أول لحن سمعته أنا بالعراق هو كذا. وقد أجاد التعليق على هذه المقولة د. عبد الفتاح سليم. انظر كتابه: اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه ق ١ ص ٩.

(٦) الاقتضاب لابن السيد ق ٢ ص ٥٧، وانظر المحكم، ولسان العرب، والمصباح المنير، وتاج العروس (و ع ل).

(٧) المحكم (س و د).

"والفرق بحذف الهاء مثل الفرقة" ^(١)، وقول الفراء: من العرب من يقول "فى أخرانكم، ولا يجوز فى القراءة، وأنشد" ^(٢):

ويبقى السيف بأخراسته

ومن ذلك قولهم: "عريسُ الأسد وعريسته" ^(٣)، وقول ابن الأعرابي "يقال: أتيتك آخر مرتين وآخر مرتين" ^(٤)، وقول الأصمعي نفسه تعليقا على أحد الأمثال: "النقد عند الحافر، وبعضهم يقول بالهاء أيضا: الحافرة." ^(٥).

وأما اعتراضه على إدخال الهاء فى "فارضة"، و"فاطمة" و"مُسَلِّبة"، و"مُشْهدة"، فهذا من تضيق الواسع حقاً؛ لأن هذه الكلمات صفات للأنثى فما المانع أن تدخلها الهاء على الأصل كما قالوا: "امرأة عاجز وعاجزة" ^(٦)، و"امرأة مُحْمِق ومُحْمِقَة، ومُذَكِّر ومذكرة ومُؤَنِّث ومؤنثة، وقالوا: فرس قارح وقارحة" ^(٧).

ومثل ذلك يقال عن وصف الليلة بـ "طَلَّة" بالهاء، وقد أثبت ذلك بعض العلماء كصاحب العين الذى قال: "يوم طَلَّقَ وليلة طَلَّة: نقيض النَحْس والنَّحْسة" ^(٨) ويبدو للباحث أن الأصمعي اكتفى بقول ليبيد ^(٩):

(١) (المصباح (ف ر ق)، وقد حكى فى (ف ر س) قول بعض العرب: "فرسة".

(٢) (تهذيب اللغة (أ خ ر) ج ٧ ص ٥٥٧، وعدم تجويز ذلك فى القراءة؛ لأن القراءة سماع.

(٣) (بقية التنبيهات لعل بن حمزة ص ١٠٢.

(٤) (تهذيب اللغة (أ خ ر) ج ٧ ص ٥٥٧، وانظر أمثلة أخرى فى الصحاح (ق ف ف)، والتكملة للصغاني (ق ب ض).

(٥) (كتاب الأمثال للأصمعي. جمع د. المعبيد ص ٢٧٥، وإن كان ابن قتيبة قد فرق بين الحافر والحافرة. انظر أدب الكاتب (باب ما ينقص منه ويزاد فيه) ص ٣٢٠.

(٦) (المحكم (ع ج ز) ج ١ ص ١٧٩.

(٧) (كتاب النوادر لأبى مسحل الأعرابي ص ٢٤، وكتاب جمهرة اللغة ج ٢ ص ١٤١، والمحكم (ق ر ح).

(٨) (كتاب العين (ط ل ق) ج ٥ ص ١٠٢، وانظر كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ط ل ق) ج ٣ ص ١١٢، والمحكم، وتاج العروس (ط ل ق).

(٩) (ديوان ليبيد ص ١٧٥ دار صادر. بيروت (د.ت)، وقد سبق فى تمهيد البحث أن الأصمعي روى ديوان ليبيد، وهناك احتمال أن يكون الأصمعي قد أخذ هذا الراى عن شيخه أبى عمرو؛ فقد جاء فى

بل أنت لا تدريين كم من ليلة طَلَّقَ لذيد لهوها وندامها

ويستدلُّ الباحث بما رواه أبو مسحل عن الكسائي من قوله: "سنة محل، ولم أسمع محلّة، ولو قيلت لجازت"^(١)، وما المانع أن تدخل هذه الهاء كذلك على سبيل التأكيد كما أدخلت العرب الهاء في كلمات كثيرة دون أن يكون ثمة لبس أو حاجة إلى إدخالها، ومن ذلك ما استدل به ابن خالويه من قولهم: "عجوزة، وأتانة، وامرأة أنثى، قال الله: إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة أنثى. كذلك قرأها ابن مسعود"^(٢)، وما ذكره المرزوقي من قولهم: "جمل وناقة، وكبش ونعجة، ورعل وأروية، ألحقوا الهاء تأكيداً وتحقيقاً للتأنيث، ولو لم تلحق لم تحتج إليها"^(٣)، ومن الطريف كذلك قولهم: ريح معصفة "ولم يقولوا معصف"^(٤)، مع أنهم قالوا عاصف، وقد أحسن ابن جنى حين عدّ زيادة الهاء فى "فرسة"، و"عجوزة" من باب الاحتياط فى التأنيث^(٥).

وقد وجد الباحث فى كتاب لابن السكيت ما نصه: "الأصمعى وأبو عمرو: السلفان والسلكان أولاد الحجل. يقال للذكر والأنثى: سلف، ولم نسمع سلفة، ولو قلته لكان جيداً"^(٦) ولا يدري الباحث لماذا أخذ الأصمعى فى كلمة "سلفة" بالقياس، ولم يأخذ به فى الكلمات الأخرى؟!

= تاج العروس (ط ل ق): "قال أبو عمرو: ليلة طَلَّقَ: لا برد فيها"، وقد اكتفى بالوصف بدون هاء بعض اللغويين كابن فارس، والجوهري. انظر مجمل اللغة، والصحاح (ط ل ق).

(١) كتاب النوادر لأبى مسحل الأعرابي، ج ١ ص ٣٣٠.

(٢) إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه - الطارق/٥، والقراءة لابن مسعود. انظر مختصر فى شواذ القرآن - ص/٢٣.

(٣) شرح ديوان الحماسة ق ٤ ص ١٤٧٥ حماسية ٦٢١ .

(٤) المخصص لابن سيده (ما جاء من صفات المؤنث على فاعل) ج ١٦ ص ١٢٨، وانظر قوله (باب ما أنث من غير لحاق علامة) ج ١٦ ص ١٠٦: "وربما أدخلوا الهاء فقالوا: أسد وأسدة"، وانظر قوله ج ١٧ ص ٩ "ويقال قويس وربما قالوا قُوَيْسَة".

(٥) انظر الخصائص ج ٣ ص ١٠٦ .

(٦) القلب والإبدال لابن السكيت ص ٣٦ .

وإذا كان الباحث قد خالف الأصمعي في هذه الكلمات فإنه يوافقه في إنكار الهاء في "الطَّيِّبَة"^(١)؛ لأن هذا فيه قلب للمذكر مؤنثاً، ولا يصحّ.

وأما إنكار الأصمعي حذف الهاء من "جِدَّة النهر"، واعتراضه على قولهم: جِدَّة، فقد حكى الأزهري جوازها حيث قال: "والجِدَّة أيضاً شاطئ النهر، إذا حذفوا الهاء كسروا الجيم فقالوا: جِدَّة."^(٢) وربما يكون حذف الهاء هنا مرحلة من مراحل تطور الكلمة لأنها في الأصل ليست عربية^(٣).

وأما إطلاق "الحَفّ" بدون هاء على المنوال، فقد ذكر ابن سيدة ما يفهم منه رجوع الأصمعي عن إنكاره حيث قال: "الأصمعي: حَفّ الحائك: الخشبة العريضة التي يُنسَّق بها اللحم بين السَّدَى"^(٤)، كما أجاز مجمع اللغة العربية المصرية هذه الكلمة بالهاء وبدونها^(٥).

وأما قول الأصمعي: ناقة رَسَلَة، ولا يقال: رَسَل، فلعله أراد تخصيص "رَسَل" بدون هاء للبعير؛ فقد ذكر بعض العلماء كابن السكيت، والجوهري، وابن سيدة أنه يقال: بعير رَسَل، وناقة رَسَلَة: إذا كانا سَهْلَى السَّيَر^(٦) ولكن يمكن - من وجهة نظر الباحث - وصف الناقة بلفظ "رَسَل"؛ وذلك لعدم وجود أى لبس، أو على

(١) وقد أنكره أيضاً ابن السكيت في إصلاح المنطق ص ٣٤٢ حيث قال: "وتقول: ما به من الطَّيِّب، ولا نقل: "الطَّيِّبَة".

(٢) تهذيب اللغة (ج د) ج ١٠ ص ٤٥٩.

(٣) هكذا حكم الأصمعي حيث جاء عنه في البارع للقالى ص ٥٧٢، وتهذيب اللغة للأزهري (ج د) ج ١٠ ص ٤٥٩، والمخصص لابن سيدة (الأنهار) ج ١٠ ص ٣٣، والتكملة للصغاني (ج د د): "يقال: كنّا عند جدة النهر، بالهاء، وأصله نبطي: كَدَّ، فأعرب."

(٤) المخصص (العمل والصناعات) ج ١٢ ص ٢٦٠، وانظر استعمال ابن سيدة للكلمة بدون هاء في المحكم (ح ل و).

(٥) المعجم الوسيط (ح ف ف).

(٦) إصلاح المنطق ص ١٨، وانظر الصحاح، والمحكم (ر س ل).

أساس مراعاة لفظ "بغير" الذي يُطلق على الناقصة، وعلى الجمل^(١). وأما اعتراض الأصمعي على "مُغِيب" فقد كان يكفيه في إجازتها أن يقيسها على عشرات الكلمات التي جاءت وصفاً للمرأة، لاسيما وأنه لا حاجة إلى الهاء، وقد ذكر هو نفسه قولهم: امرأة فاطم، وواضع، وقد أحسن الفيومي حين بدأ بما أنكره الأصمعي فقال: "أغابت المرأة: غاب زوجها فهي مُغِيب ومُغِيبَة"^(٢).

وإذا كان من الواضح بعد هذا العرض أنه يجوز زيادة هاء التأنيث وحذفها على نحو ما سبق فليس من المقبول أن يأتي أحد الباحثين المعاصرين بما ليس له فيه حجة ليضيق على الناس لغتهم فيقول: "ويقولون: الحمامة السجينة واللحبة الحليقة، والصواب: الحمامة السجين واللحبة الحليق؛ لأن فعيلًا هنا بمعنى المفعول."^(٣)

ولا يدري الباحث ما المانع أن تحمل هذه الهاء على التأكيد لا سيما وأن لها نظائر في كلام العرب، فهل فهم أحد بعد إدخال الهاء أن فعيلًا هنا بمعنى الفاعل؟!

(١) هناك احتمال - وإن كان ضعيفاً - أن يكون الأصمعي قد أراد قصر لفظ "الرَّسَل" على الناقصة دون الجمل، كما في لفظ "الخلاء" وعلى هذا يأخذ هذا التعقب وجهة دلالية. ويمكن الرد - بالإضافة إلى إجازة ابن السكيت، والجوهري، وابن سيده - بأن لفظ "الرَّسَل" جاء بمعنى الإبل دون تحديد أو تضيق في ملحق بكتاب اللبّ واللبن من كتاب الجرائيم المنسوب لابن قتيبة. وانظر معالجة الفعل "خلا" في ترتيبه المعجمي من مبحث التعقبات المعجمية الدلالية بالفصل الرابع من البحث.

(٢) المصباح (غ ي ب).

(٣) معجم الأخطاء الشائعة. محمد العدناني ص ١١٦.

٢٣ - استعمال "زوجة" بالهاء

ذكرت عدّة مصادر أن الأصمعي أنكر "زوجة"، وأنه احتجّ على ذلك بقول الله عز وجل: "اسكن أنت وزوجك الجنة"^(١)، وهذا يتناقض مع ما وجدته الباحث في مصادر أخرى حيث رُويت أمام الأصمعي بعض أبيات ذى الرمة، كما روى هو نفسه بعض أبيات الفرزدق، وأحد الأعراب التي جاءت فيها كلمة "زوجة"، وروى كذلك عن شيخه أبي عمرو بن العلاء حكايةً استعمل فيها هجّاس بن مريم الإيادي - وكان قد أدرك الجاهلية - لفظة "زوجة" في سياق نثرى^(٢). بل وجد الباحث نصّاً استعمل فيه الأصمعي نفسه كلمة "زوجة"^(٣).

وأياً ما كان فإن هذه الكلمة - وإن لم ترد في القرآن - صحيحة فصحية بل هي كثيرة في كلام العرب؛ فقد ذكر الفراء أن "زوج لهجة أهل الحجاز، وأن سائر العرب يقولون: زوجة، وهي لهجة نجد."^(٤) وليس غريباً أن يستعمل القرآن اللهجة القليلة؛ فقد حكى الكسائي مثل ذلك حيث قال: "يقال: المشعر الحرام والمشعر الحرام، وأكثر العرب على كسرهما، ولا يُقرأ بذلك."^(٥).

وقد ردّ كثير من العلماء إنكار الأصمعي بما جاء من أشعار الفصحاء التي تبلغ - حسب إحصاء الباحث - عشرين بيتاً^(٦) استعملوا فيها "زوجة" على الرغم

(١) انظر مادة (زوج) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وانظر الآية في البقرة/٣٥، والأعراف/١٩.

(٢) الأغاني للأصفهاني ج ١٦ ص ٤١٠.

(٣) انظر هذا النص في كتاب جمهرة اللغة لابن دريد ج ٣ ص ٩٧، والصاحح للجوهري (خ ل ا)، وخزانة الأدب ج ١ ص ٨٢.

(٤) المذكر والمؤنث للفراء ص ٨٥، ٩٧ بتصرف يسير، وكذا ذكر ابن التستري ص ٨٠ من المذكر والمؤنث له.

(٥) أدب الكاتب لابن قتيبة (مفعّل ومفعّل) ص ٤٤٩.

(٦) انظر هذه الأبيات في ديوان الفرزدق برواية الأصمعي ص ١٣٨، ١٨٧، ونوادر أبي زيد ص ٤٠٧، والمذكر والمؤنث لأبي حاتم ص ١٦٥، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص ٣٣١، والألفاظ له ص ٣٥٦، وكتاب شرح أشعار الهذليين للسكري ج ٢ ص ٨٩٣، وج ٣ ص ١٣١٠، والمذكر والمؤنث

من وجود مندوحة لبعضهم عن استعمالها، ومن هؤلاء رجل من هذيل فى أبيات خاطب بها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، والعجاج، والشماخ، والمرار بن مُنْقَذ، وأبو الجراح العقيلي، وعبد بن الطبيب، والفرزدق، والأخطل، وذو الرمة، وهناك أبيات بلا نسبة، وشاهدان منسوبان للقمان بن عاد ^(١).

هذا من حيث الشعر، وأما النثر فقد جاءت هذه الكلمة على لسان سيد الفصحاء والبلغاء فى أحاديث صحيحة ^(٢)، منها قوله - عليه الصلاة والسلام - عن أول زمرة تدخل الجنة: "ورسّحهم المسك، ولكل واحد منهم زوجتان يرى مَخْ سَوْقهما من وراء اللحم من الحسن لا اختلاف بينهم ولا تباغض، قلوبهم قلب واحد، يسبّحون الله بكرة وعشيًا" ^(٣)، كما استعملها رجل من بنى حنيفة فى مخاطبة أبى

لنفظويه ص ٧٦، والمذكر والمؤنث : لأبى بكر بن الأنبارى ج ١ ص ٤٦٩، والعقد الفريد لابن عبد ربه ج ٤ ص ٢٢، ٥٩، ومجالس العلماء للزجاجى ص ١٥٠، والأمالى للقالى ج ١ ص ٢١، والتنبيهات على أغاليط الرواة لعلى بن حمزة البصرى ص ٢٠٥، ٢٠٦، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٧٢، والموشح للمرزبانى ص ٢٣٤، والمخصص لابن سيدة (اسم حليلة الرجل) ج ٤ ص ٢٦، وتهذيب الألفاظ للتبريزى ص ٣٣٢، والتكملة للصغانى (خ و ص)، وبلاغات النساء لابن طيفور ص ١٣٨، ١٥٠، ولسان العرب لابن منظور (ح ل ل)، (ح م د)، (زوج)، (ق و ق)، والمزهر للسيوطى ج ٢ ص ٣٧٦، وبحر العوام لابن الحنبلى ص ٢٢٤، وملحق ديوان الشماخ ص ٤٣٧.

(١) نسب على بن حمزة فى التنبيهات ص ٢٠٥ بيتاً للقمان بن عاد، وعُلّق عليه الأستاذ الميمنى بقوله: "هذا البيت كسابقه والعرب لم يذكروا آدم فى شعرهم فى الجاهلية الأولى"، وهذا البيت فى الحقيقة للفرزدق فى ديوانه برواية الأصمعى ١٨٧٥. وتصحيحى هذه النسبة يسرّ العلامة الميمنى؛ لأن هذا التصحيح - وإن لم يصل سيادته إليه - يقوّى رأيه فى تلك الأبيات المنسوبة للقمان بن عاد، والبيت:

وآدم قد أخرجته وهو ساكنٌ وزوجته من خيرِ دارٍ مقام

(٢) ذكر د. ونسك ثلاثة وعشرين حديثاً جاءت فيها "زوجة"، منها ثلاثة فى صحيح البخارى، وخمسة فى مسند أحمد، انظر: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث (ز و ج) ج ٢ ص ٣٦١، ٣٦٢ مطبعة بريل. - ليدن ط/ ١٩٤٣م، وانظر أحاديث أخرى فى أساس البلاغة (ش ظ ي)، وتفسير القرطبى - آل عمران/ ١٦١.

(٣) رواه البخارى. انظر فتح البارى - كتاب بدء الخلق - باب ما جاء فى صفة الجنة وأنها مخلوقة. حديث رقم ٣٢٤٥.

الأسود الدؤلى^(١)، ووردت فى خبر سامة بن لؤى وما قيل فى رثائه، وفى كلام للإمام على، وفى رسائل للسيدة عائشة، ولمحمد بن أبى بكر^(٢)، وجاءت فى خطب لعبد الله بن عباس^(٣) ومعوية^(٤)، وعلى لسان بعض الأعراب^(٥).

ويرى الباحث أنه من العدل والإنصاف، ورفعاً للتناقض كذلك ألا ننسب إلى الأصمعى أنه أنكر هذه الكلمة، وإنما الحق أن نقول: إنه راعى الاستعمال القرآنى، وآثره^(٦)، ولا سيما أن أبى عبيد بن سلام بعد أن ذكر إنكار الأصمعى قال فى أمانة وصدق: "هذا الحرف بلغنى عنه ولم أسمع".^(٧)، كما جاء فى نوادر أبى زيد: "وكان الأصمعى يكره: هى زوجتى، وقد قرئ عليه هذا الشعر فلم ينكره".^(٨) كما روى عنه تلميذه التوزى أنه قال "ما أقل ما تقول العرب الفصحاء: زوجة فلان"^(٩)، وحكى عنه أبو حاتم اعتراضه على استعمال ذى الرمة كلمة "زوجة"، ثم قال: "وقد قرأنا عليه من قبل لأفصح الناس فلم ينكره".^(١٠)

(١) الأغانى لأبى الفرج الأصفهاني ج ٢ ص ٣٦٧، وانظر المحاسن والأضداد المنسوب للجاحظ ص ١٨٥.

(٢) أمالى الزجاجى ص ٤٨، ونهج البلاغة ص ٣٤٤، وجمهرة رسائل العرب ج ١ ص ٣٦٨، ٥٤٣.

(٣) جمهرة خطب العرب ج ٢ ص ١٢٥، ١٦٤، وانظر قولاً لابن عباس فى تهذيب اللغة للأزهري (ت ر ي) ج ٤ ص ٣١٣.

(٤) ذيل جمهرة خطب العرب ج ٣ ص ٢٩٤، وكتاب النوادر لأبى مسحل ج ١ ص ٣٧١، وقد استعملها الشافعى كذلك فى الرسالة ص ١٣٨، ١٨٤.

(٥) وقد أحسن يوهان فك حين فهم هذا. انظر العربية له ص ٤٣.

(٦) الغريب المصنف لأبى عبيد. تحقيق د. العبيدى. ص ١٦١.

(٧) نوادر أبى زيد ص ١٩٤، ولاحظ كلمة "يكره".

(٨) الموشح للمرزبانى ص ٢٣٤، ولاحظ كلمة "أقل"، وقد يكون الأصمعى مخطئاً فى هذا الإحصاء؛ إذ سبق عن الفراء وابن التستري أن "زوجة" هى الأكثر فى كلام العرب، وقد يكون محققاً، وكل بنى

إحصاءه على ما سمعه فقط!!

(٩) المزهر للسيوطى ج ٢ ص ٣٧٦.

فى ضوء هذا نفهم قول ابن سيدة بعد أن ذكر تعقب الأصمعى: "وكانت من الأصمعى فى هذا الوجه شدة وعسر." ^(١)، ونظرًا لكثرة هذه الشواهد أجاز الفراء ^(٢)، وأبو مسحل الأعرابى، وابن السكيت ^(٣) هذه الكلمة، وإن كان ابن قتيبة قد استعمل نبرة الأصمعى فذكر "أن العرب لا تكاد تقول زوجته" ^(٤)، واستدل بالآية نفسها، كذلك فعل المطرزي بعد أن نقل آراء العلماء فى "زوجة" حيث علّق قائلاً: "والأول هو الاختيار بدليل ما نطق به التنزيل." ^(٥).

وإذا كان شيخنا الأصمعى قد راعى الاستعمال القرآنى ^(٦)، فإن الفقهاء على العكس من ذلك "يقتصرون فى الاستعمال على زوجة للإيضاح وخوف لبس المذكر بالأنثى، إذ لو قيل: فريضة فيها زوج وابن، لم يُعلم أذكر هو أم أنثى." ^(٧).

وإذا كان الفقهاء قد راعوا الإيضاح وأمن اللبس فما أحوجنا إليهما الآن إذ إن العرف الحديث لا يستعمل للأنثى إلا "زوجة"؛ ولذا فإن استعمالها لأمن اللبس أرجح، ولا سيما مع غير المتخصصين فى العربية، وعند عدم وجود قرينة تمنع من

(١) (المحكم لابن سيدة (زوج))، وقد نسب أستاذى الدكتور أحمد مختار عمر هذا القول لابن منظور، ويبدو أن سيادته اعتمد على لسان العرب فقط، ولم يرجع إلى أصوله. انظر كتابه العربية الصحيحة ص ١٣١.

(٢) (المذكر والمؤنث للفراء ص ٨٥، ٩٧، وبحر العوام لابن الحنبلى ص ٢٢٥).

(٣) (كتاب النواذر لأبى مسحل ج ١ ص ٣٧١، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص ٣٣١).

(٤) (أدب الكاتب لابن قتيبة (باب أوصاف المؤنث بغير هاء) ص ٢٣١).

(٥) (المغرب للمطرزي (زوج)).

(٦) (ولا يزال بعض المتخصصين فى العربية - بكل أسف - يخطئون ما لم يرد فى الاستعمال القرآنى؛ وعلى هذا يخطئون مثلاً "البعض"، و"الكل"، و"ساهمت فى الأمر" بمعنى شاركت، و"قرغت من الأمر"، بكسر الراء، مع أن هذه الاستعمالات صحيحة ورد بعضها فى الشعر الفصيح، والنثر، والقراءات القرآنية، ولو أنهم عدّوا فقط ما ورد فى القرآن هو الأفصح والأفضل؛ لأنه يمثل قمة الفصاحة العربية لكان أقرب إلى الحق والصواب).

(٧) (المصباح المنير للفيومى، وتاج العروس للزبيدى (زوج)).

اللبس^(١)، ولا مانع من هذا مادامت الكلمة فصيحة، وقد عدّها بعضهم من متخير الألفاظ^(٢).

(١) من هذه القرائن: الإشارة مثلاً، كأن يقال: هذه الزوج، والوصف، كأن يقال: الزوج الكريمة، والاختصاص، كأن يقال: الزوج الحائض، والضمير، كأن يقال: مسكين من لا زوج له، أو مات عن زوج.

(٢) هكذا جعلها ابن فارس ص ١٦٧ من كتابه "متخير الألفاظ"، ولم يكن أستاذى الدكتور أحمد مختار عمر مُحَقِّقاً حين قال فى كتابه اللغة واختلاف الجنسين ص ٧٩: "كلمة زوج وردت فى لغة العرب دون التاء لكل من الذكر والمؤنث." ولكنه رجع عن هذا فى العربية الصحيحة ص ١٩٢ فذكر أنها لغة لبنى تميم.

٢٤ - صيغ قياسية (*)

"أبقل فهو مُبقل"

أنكر الأصمعي هذا الاستعمال وذكر أن الصواب: أبقل فهو باقل. وقد تأثر برأيه بعض اللغويين ^(١) ولكن أثبت على بن حمزة البصري صحة هذا الاستعمال بالسمع حيث استشهد بقول روبة ^(٢):

يَلْمَحْنَ مِنْ كُلِّ غَمِيسٍ مُبْقِلٍ

وقول ابن هرمة:

لَهَا مَرْتَعٌ بَيْنَ النَّبِيطَيْنِ مُبْقِلُ

وقول آخر ^(٣):

وَلَا أَرْضَ أَبْقَلٍ يُقَالُهَا

وصحح ابن جنى أيضا هذه الصيغة فقال: "وقد جاء عنهم مُبقل، حكاها أبو زيد"، ثم استشهد بقول دُواد بن أبي دُواد لأبيه ^(٤):

أَعَاشَنِي بَعْدَكَ وَادٍ مُبْقِلُ

(*) انظر مادة (ب ق ل)، (خ س أ)، (ر ف ع)، (س و ل)، (ص د د)، (ع ش ب)، (ع ق ق)، (ق ب ل)، (ق ر ب)، (ق ص و)، (ن ك ر)، (و ر س)، (و ض أ) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، ولم يذكر معجم الأصمعي من هذه التعقبات إلا "مُبقِل"، و"مُقرَّب"، و"أقصى"، و"مُورس"، ويشير الباحث هنا إلى صيغة قياسية أخرى أنكرها الأصمعي، وهي "مُديد" انظر معالجتها في خاتمة قضية "فعلت وأفعلت" من هذا الفصل، وقد أهملها أيضا معجم الأصمعي.

(١) انظر إصلاح المنطق ص ٢٧٤، وتهذيب إصلاح المنطق ص ٧٥١.

(٢) التنبيهات على أغاليط الرواة ص ٣٠٣، ومما يلفت الانتباه أن الأصمعي - كما سبق في تمهيد البحث - روى ديوان روبة، فإذا أن يكون هذا البيت مما لم يروه، وإما أن يكون الأصمعي لم يره حجة، أو لعله رجع عن تعقبه، ولكن مصادر الباحث لم تسعفه بقول فصل في هذه النقطة.

(٣) هذا لا يلزم الأصمعي؛ لأنه لم ينكر "أبقل"، ولا "يقال" ولكن على بن حمزة يحتج عليه بالقياس؛ ولذلك قال بعد هذا البيت: "فجاء به على أبقل يُبقل إيقالا فهو مبقل".

(٤) الخصائص ج ٢ ص ٢٢٢، وانظر البيت في إصلاح المنطق ص ٣٨٢.

"خسأتُ الكلبَ فانخسأ"

أنكر الأصمعي "انخسأ" وذكر أن الصواب: خسأته فخسأ، مع أن القياس لا يمنع ذلك؛ لأن "انخسأ" على وزن "انفعل" وهي مطاوعة لـ "فعل".

ترافع فارفففع

منع الأصمعي هذا الاستعمال، ولكن احتجّ عليه قائله بقول العجاج^(١):

تقاعس العزُّ بنا فاقعنسنا

ومن الواضح اكتفاء الأصمعي في هذا التعقب بالسماع فقط.

هما يتساولان

أنكر الأصمعي هذا الاستعمال على الرغم من إجازته "سال" بمعنى "سأل"، و"ساولته" بمعنى "سألته". ولكن أجاز ذلك أبو زيد^(٢)، وأثبتته الفيروز آبادي فقال: "وقولهم: هما يتساولان يدلّ على أنها واو في الأصل"^(٣).

"صدتُ الرجلَ عن الأمرِ فانصدّ"

ذكر الأصمعي أن الصواب: صددته فصدّ. ولكن القياس لا يمنع ذلك، ولعل الأصمعي راعى -كعاداته- الاستعمال القرآني الذي ورد فيه الفعل "صدّ" لازماً ومتعدّياً، ولم يرد فيه "انصدّ"^(٤).

"أعشب فهو مُعشِب"

أنكر الأصمعي هذا الاستعمال، وذكر أن الصواب "عاشب"، ولكن على بن

(١) الموشح ص ٤٥٤، وانظر البيت في حواشي ابن بري (ق ي س).

(٢) كتاب الأفعال للسرقي ج ٣ ص ٥٥٩، وانظر المحكم، واللسان (س و ل).

(٣) القاموس المحيط (س و ل).

(٤) انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (صدّ).

حمزة البصرى صحَّحه بقول النابغة الجعدي^(١):

بِـرَثِ تَبَوَّأَتْهُ مُعْشِبِ

والباحث يرجِّح رجوع الأصمعي عن هذا التعقب حيث جاء عنه: "بلد عاشب ومُعشِب، وأعشب الأرض وعُشِبَت"^(٢).

"أَعَقَّتْ الفرسُ فهي مُعِقٌّ"

جاء في أكثر من مصدر إنكار الأصمعي كلمة "مُعِقٌّ"، وقوله: إن الصواب "عُقُوقٌ"، ولكن الباحث يرجِّح أن الأصمعي رجع عن هذا التعقب؛ فقد جاء في أحد كتبه: "أَعَقَّتْ الفرسُ، وهي مُعِقٌّ وعُقُوقٌ"^(٣)، وقد أحسن العلامة الميمنى، حيث ردَّ -على على بن حمزة الذى أنكر هذه الصيغة- بقول رؤية^(٤):

بقَارِحِ أو زولِ مُعِقٌّ

قَبِلْتُ الهدية قُبُولًا، وتوضأتُ وُضُوءًا

أنكر الأصمعي الضمَّ في المصدر، وذكر أنه بالفتح، وأن الوُضُوء، بالضم، ليس من كلام العرب بل هو قياس قاسه النحويون. ويرى الباحث أن الأصمعي أخذ هذين التعقبين عن شيخه أبى عمرو بن العلاء؛ فقد حكى عن الشيخ أنه قال: "القَبُول، بالفتح، مصدر، لم أسمع غيره"^(٥)، وأما الوُضُوء، بالضم، فقد سأله عنه الأصمعي، فقال: لا أعرفه.

(١) التنبيهات على أغاليط الرواة ص ٣٠٣، وقد أجاز هذه الصيغة ابن السكيت كذلك، انظر إصلاح المنطق ص ٢٧٥، ٣٨٢.

(٢) هكذا فى فعلت وأفعلت خاتم السجستاني ص ١١٣، وقد سبق فى تمهيد البحث الحديث عن هذا الكتاب وصلته بالأصمعي.

(٣) كتاب الخيل للأصمعي. تحقيق هلال ناجى ص ١٨٦، ولاحظ أنه بدأ بـ "مُعِقٌّ" التى يُنسب إليه إنكارها.

(٤) التنبيهات على أغاليط الرواة ص ٢٤٥ هامش ٤، وقد أنكر هذه الصيغة ابن السكيت فى إصلاح المنطق ص ٢٣٦.

(٥) الصحاح للجوهري، ولسان العرب لابن منظور (و ض أ) .

وهذا هو "مذهب سيبويه وأصحابه في أن باب المصادر أن تجيء على فُعُول، مضموم الأول، وباب الأسماء أن تجيء على فَعُول، مفتوح الأول، إلا أن ألفاظاً يسيرة من المصادر شذت عن الباب المطرد فجاءت مفتوحة الأوائل" ^(١) ولكن "حكى أهل الكوفة أن الوضوء، بالفتح: الاسم، وبالضم: المصدر" ^(٢)، وعليه فلا يرى الباحث ما يمنع من الأخذ بوجهة نظر الكوفيين ومن وافقهم من العلماء ^(٣)، ومن الأخذ بالقياس على الجلوس، والقعود، ونحوه من المصادر مضمومة الأول، وكذلك "إسباغُ الوضوء" يجوز بالفتح؛ على معنى إبلاغ الماء مواضعه، ويجوز بالضم، من قول الله تعالى: "وأسبغ عليكم نعمه" ^(٤) أى أتمها وأكملها وأحسنها. ويستأنس الباحث بقراءة: "النار ذات الوقود" ^(٥) بالضم.

أقرب القوم فهم مقربون

أنكر الأصمعي هذه الصيغة، وذكر أن الصواب "قاربون". ولكن القياس لا يأبى ذلك.

(١) المسائل والأجوبة لابن السيد البطليوسي ص ٢٦٤، ومثله في المدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمي ص ٨٠، وانظر الباب الذي عقده سيبويه في الكتاب ج ٤ ص ٤٢، وإصلاح المنطق ص ٣٣٢.

(٢) المدخل إلى تقويم اللسان ص ٨٠، وانظر تنقيف اللسان لابن مكى ص ٣٢١، وفيه: "المفتوح هو الماء، والمضموم هو الفعل".

(٣) ربط الهروي في التلويح ص ٤٨ بين ضم الواو في مصدر "توضأ"، وبين ضمها في مصدر "وضؤ الشيء إذا حسن" وهذا ربط لطيف منه، وكان الإنسان إذا توضأ ازداد حسناً. وانظر تهذيب اللغة (وق د) ج ٩ ص ٢٤٩، والمخصص (هذا باب ما جاء من المصادر على فَعُول) ج ١٤ ص ١٥٥.

(٤) لقمان/٢٠، وانظر المعجم الوسيط (س ب غ).

(٥) هي قراءة الحسن، وأبى رجاء، وعيسى، وأبى حيوة، وقتادة، ونصر بن عاصم. انظر معجم القراءات القرآنية - البروج/ ٥.

جَمَل أَقْصَى

أنكر الأصمعي هذه الصيغة وذكر أن الصواب: جمل مقصو، مع اعترافه بقولهم: ناقة قصواء. ولكن القياس لا يأبى ذلك، وقد حكى هذا الاستعمال عن بعض اللغويين، ومنهم اللحياني^(١).

يَنْكُرُ الشَّيْءَ

أنكر الأصمعي استعمال المضارع من الثلاثي "نكر"، ولكن القياس لا يأباه.

أُورِسَ فَهُوَ مُورِس

أنكر الأصمعي هذه الصيغة وذكر أن الصواب "وارس". وقد تأثر بقوله بعض اللغويين^(٢). ولكن القياس لا يأبى ذلك. وقد عقد ابن سيدة باباً ذكر فيه "أبقل الموضع فهو باقل، وأعشب فهو عاشب، وأورس الرمث فهو وارس"^(٣) دون أن يخطئ الصيغ القياسية، وقد أحسن في ذلك، رغم إهماله تلك الصيغ.

وهذه التعقبات توضح للباحث أن الأصمعي حكم -كعاداته- سماعه فقط، ولم يُحكم القياس.

(١) المقصور والممدود للقالى ص ٥٧، ٣٧٤، والمخصص لابن سيدة (باب فغلاء) ج ١٦ ص ٥٣.

(٢) كتاب جمهرة اللغة (ر س و) ج ٢ ص ٣٣٩، وتهذيب اللغة (و ر س) ج ١٣ ص ٥٧.

(٣) المخصص (باب أفعّل الشئ فهو فاعل) ج ١٥ ص ٦٨.

٢٥ - استعمال "حوائج" جمعاً لـ "حاجة"

ذكرت عدّة مصادر أن الأصمعي أنكر هذه الكلمة وقال: إنها مولدة خرجت عن القياس^(١). وهذا يتناقض مع ما صرّحت به مصادر أخرى من رجوع الأصمعي عن هذا القول؛ فقد حكى "الرقاشي والسجستاني عن عبد الرحمن عن الأصمعي أنه رجع عن هذا القول، وإنما هو شيء كان عرض له من غير بحث ولا نظر".^(٢)

وأياً ما كانت فقد جاءت هذه الكلمة في أشعار الفصحاء، ومن ذلك قول أبي سلمة المحاربي^(٣):

ثَمَمْتُ حَوَائِجِي وَوَدَّأْتُ بَشْرًا فَبُئِسَ مُعَرَّسُ الرُّكْبِ السَّغَابُ

(١) انظر مادة (ح و ج) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث.

(٢) هكذا في التنبيهات لعلی بن حمزة ص ١٢٣، ولسان العرب لابن منظور (ح و ج)، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٢٩، وكشف الطرة للألوسي ص ٢١٢، وقد انتاب العلامة الميمنى الشك في هذا النص بسبب قول أبي حاتم في الأضداد، ولست أوافقه في هذا الشك؛ لأن أبا حاتم أنكر بعض الاستعمالات التي أجازها شيخه، ولا أستبعد أن يكون أبو حاتم قد ألف الأضداد في حياة الأصمعي، وأن يكون الأصمعي قد رجع عن هذا القول في أواخر حياته بعد أن ألف أبو حاتم كتابه، وينبغي الإشارة إلى أن هذا النص جاء مشوّهاً في معجم الأصمعي (ح و ج) حيث نسب إلى الأصمعي بلفظ "وإنما هو رأى عرض لى من غير بحث ولا نظر" والحق أن هذا ليس من كلام الأصمعي بل هو من كلام أحد تلاميذه!!

(٣) حواشي ابن برى (ح و ج)، وانظر بقية هذه الشواهد في ديوان الأعشى الكبير ص ٣٣٩، وديوان الهذليين ق ٢ ص ١٤٢، وكتاب شرح أشعار الهذليين ج ٣ ص ١٢١٦، والتنبيهات على أغاليط الرواة ص ١٢٣، والصحاح للجوهري (ح و ج)، والمخصص لابن سيدة ج ١٢ ص ٢٢٢، وحواشي ابن برى (ح و ج)، والعياب للصغاني (و ذ أ)، ولسان العرب لابن منظور (ح و ج)، (و ذ أ)، والأشباه والنظائر للسيوطي ج ٧ ص ٢٢٣-٢٢٦، وشرح الخفاجي على درة الغواص ص ٢٤١-٢٤٣، وكشف الطرة للألوسي ص ٢١٢.

كما جاءت في خطب العرب ورسائلهم^(١)، واستعملها سيد الفصحاء في أحاديث كثيرة^(٢)، منها قوله عليه الصلاة والسلام: "استعينوا على إنجاح حوائجكم بالكتمان لها"^(٣)، كما أن وصف الأصمعي كلمة "حوائج" بخروجها عن القياس يخالفه جمع الطرماح حافة على حوافي^(٤)؛ ولهذا أجازها تلميذه أبو حاتم قياساً حيث قال: "الظنة على الظنائن كما قالوا كنة وكنائن وضرة وضرائر، ولا يكاد يجيء إلا في المضاعف أو المعتل من بنات الواو والياء. قالوا حاجة وحوائج؛ لأنها من بنات الواو."^(٥)، كما أن هناك كلمات خرجت عن القياس ولم يطعن أحد في فصاحتها، فلماذا فعل الأصمعي هذا مع "حوائج"؟! وهل خفيت هذه الشواهد الكثيرة على مثله؟

ومما يؤكد للباحث رجوع الأصمعي عن هذا التعقب مجيء هذه الكلمة في استعمالات الأصمعي^(٦) أو بعض حكاياته عن الفصحاء^(٧). وقد دافع عنه أحد الباحثين قائلاً: "إن الأصمعي كان يؤمن بالقياس وينصره إلى حد أنه كان يرد الكلمة ولا يقول بعربيتها إذا لم تطرد على قواعد القياس حتى إذا ثبتت له صحتها

(١) انظر جمهرة خطب العرب ج ٢ ص ١٤٦، ٣٢٣، ٣٣٨، ٣٧١، ٣٩١، ٤٢٣، جمهرة رسائل العرب ج ١ ص ٢٥١، ج ٢ ص ٢٨٣، ٣٤٢، ٣٥٢، ٣٥٤، ٤١٧، ونثر الدر لأبي سعيد الأبي ج ١ ص ٣١٢، ٣٣٤، ٣٣٧، ونهج البلاغة ص ٥٩٧، ٦٧٨، ٧٤٥.

(٢) تأخير كلام سيد الفصحاء ليس نسياناً من الباحث ولا تطاولاً منه، بل هو ترتيب مقصود؛ لأن الأصمعي وغيره من اللغويين كان اعتمادهم على الشعر يفوق بكثير اعتمادهم على النثر والأحاديث بل إن بعضهم لا يجيز الاحتجاج بالحديث؛ ومن ثم كان البدء بما اعتمدوا عليه أشد في الحجة وأثبت في الرد. وانظر هذه الأحاديث في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث (حوائج).

(٣) انظر الحديث وتخرجه في بحر العوام ص ١٤٥ بتحقيق د. شعبان صلاح.

(٤) لسان العرب (ح ي ف) وفيه: "أصله حوائف ثم قلب".

(٥) هكذا في الأضداد لأبي حاتم ص ٨٧، ومن العجيب قوله بعد ذلك: "ولا يكاد أحد يقول حوائج"، ولم يعلق على هذا الأستاذ المحقق!!

(٦) ديوان العجاج ص ٢٧٣، ٣٢٧، وأمالى الزجاجي ص ١٦٥، والأمثال للأصمعي. جمع وتحقيق د. المعبيد ص ٢٦.

(٧) الأمالى للقالى ج ١ ص ١٤٧، والمصون في الأدب ص ١٧٩، والأغاني ج ٩ ص ٣٠٠، وج ١٨ ص ٦.

وعربيتها قال بها واستعملها وإن لم تطرد. ^(١) وهو بهذا يخالف من يقول: "إن الأصمعي كان كشيوخ المحدثين متشدداً واقفاً عند النص اللغوي يكره القياس ويعارضه." ^(٢)

وإذا كان الأصمعي قد رجع عن قوله فقد كان عجبياً ومنكوراً أن يأخذ برأيه الأول - دون الرجوع - كل من المبرد، والحريري ^(٣)، والعسكري ^(٤)، وابن الجوزي ^(٥)، وكأنهم لم تبلغهم هذه الشواهد ولا رجوع الأصمعي عن قوله في حين أحسن بعض اللغويين في إجازتها واستعمالها، كابن السكيت، وابن قتيبة حتى عقد الأول باباً سماه باب الحوائج ^(٦)، وعقد الآخر كتاباً بالعنوان نفسه ^(٧).

ومن غير المعقول بعد هذا أن يأتي أحد الباحثين في القرن العشرين الميلادي فيخطئ الكتاب في استعمال "حوائج"، ويصفها بأنها "ليست من كلام العرب" ^(٨)، ويأتي آخر فيقول: "الصواب أن يقولوا قضى حاجه أو حاجاته." ^(٩) ويأتي آخر فيعدها من كلام العوام ^(١٠) مستنداً إلى الأصمعي والمبرد!!

(١) الأصمعي. تأليف فؤاد السيد ص ٩٤.

(٢) ضحى الإسلام. أحمد أمين ج ٢ ص ٢٩٩.

(٣) الكامل ج ١ ص ٣٦٩، ودرة الغواص ص ٢٣٩.

(٤) نقل ذلك عنه ابن الجوزي في غلطات العوام ورقة ١٠، وتقويم اللسان له ص ٩٨، والسيوطي في غلطات العوام المنسوب له ورقة ٧، ولعل رأى العسكري في كتابه "لحن الخاصة" الذي لم أتمكن من العثور عليه.

(٥) تقويم اللسان لابن الجوزي ص ٩٨.

(٦) الألفاظ لابن السكيت انظر ص ٥٦٢، ٥٦٦.

(٧) انظر الكتاب الثامن من عيون الأخبار لابن قتيبة، وانظر تفسير غريب القرآن له - الرعد / ١٠.

(٨) كمال إبراهيم في أغلاط الكتاب ص ٤٩، نقله عنه إميل يعقوب في معجم الخطأ والصواب ص ٣٥، وعاب عليه هذا الرأي.

(٩) حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتاب ص ٤٢. أحمد أبو الخضر منسى. دار العروبة. القاهرة ط ١/١٩٦٣م.

(١٠) كتاب تهذيب الألفاظ العامية للشيخ الدسوقي ج ١ ص ٢٨٦.

٢٦ - حذف الألف الثانية من لفظ الجلالة، والاجتزاء عنها بالفتحة

أنكر الأصمعي حذف هذه الألف واتهم ابن دأب بوضع قول الأعشى^(١):

من دعا لي غزيلي أربح الله تجارتُهُ

وتابعه تلميذه أبو حاتم فذكر أن هذه الألف "لا بدّ من إثباتها في اللفظ، كما كتبوا الرحمن بغير ألف، ولا بد من إثباتها في اللفظ، واسم الله جلّ أن ينطق إلا على أجمل الوجوه، ولا يعرف أئمة المسلمين هذا الحذف." ^(٢) ثم اتهم بيتاً بأنه من صنعة قطرب^(٣)، وكذا فعل البطليوسي الذي عدّ - على الرغم مما له من باع في التخريج - هذا الاستعمال من أقبح الضرورات^(٤).

وهناك شواهد أخرى^(٥) - غير بيت الأعشى - جاء فيها هذا الاستعمال، منها ما كان الأصمعي نفسه ينشده وهو قول الشاعر^(٦):

لا بارك الله في الغواني فهل يُصبحن إلا لهنّ مُطلَّب

ومنها قول الشاعر^(٧):

ألا لا بارك الله في سهيل إذا ما الله بارك في الرجال

(١) انظر مادة (أ ل هـ) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) المصباح المنير (أ ل هـ).

(٣) سمط اللكئ ج ١ ص ٣١، والمسائل والأجوبة لابن عميد البطليوسي ص ٥٩، وقد نسب د. عبد الفتاح سليم هذا الاتهام للأصمعي دون أن يبين مصدره. انظر كتابه: اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه ق ١ ص ٤٥.

(٤) المسائل والأجوبة لابن السيد للبطليوسي ص ٥٨.

(٥) لم تُسجف الباحث مصادره برأى الأصمعي في هذه الشواهد، فهل أنكر فيها أيضاً حذف الألف؟!

(٦) بلا نسبة في المنصف لابن جني ج ٢ ص ٦٧، ٨١.

(٧) بلا نسبة في المخصص لابن سيده (نعوت الخيل) ج ٦ ص ١٦٠، ج ١٧ ص ١٥٠، وتثقيف اللسان لابن مكي ص ٢٤٩.

وقول الشاعر (١) :

أقبل سيل كان من أمر الله يحرِد حَرْدَ الجَنَّةِ المُغْلَى

وقول أبي العالية في أرجوزة طويلة (٢):

ثم صبرتُ واعتصمتُ بالله نفساً بحمل العباء مستقله

وقد أجاز ابن سيدة حذف هذه الألف حملاً على قصر الممدود، ولكنه قصر ذلك على الشعر دون الكلام (٣). كما أجاز ذلك أبو عبيد البكري حين قال: "لا تحذف الألف من اسم الله عز وجل إلا في الوقوف." (٤) وألف كذلك الشيخ محمد إبراهيم القاياتي رسالة في جواز حذف ألف الجلالة قال في أولها: "اعلم أنه جرى كثير من العلماء على أن حذف الألف الثانية من لفظ الجلالة لحن، ولكن ذلك غير متفق عليه، فقد صرح الكثير منهم بأن حذفها لغة لا لحن، ولا يخفى أن من حفظ حجة على من لم يحفظ" (٥) ولعل بقاء هذا الاستعمال إلى يومنا هذا يرجح أنه "من

(١) إصلاح المنطق ص ٤٧، ٢٦٦، وجاء بلا نسبة أيضاً في كتاب جمهرة اللغة (غ ل ل) ج ١ ص ١١٥، وسمط اللآلئ ج ١ ص ٣١، والمسائل والأجوبة لابن السيد ص ٥٨، وتنقيف اللسان ص ٢٥٠، بلفظ "جاء" محل "كان" وقد نسبه محققاً لإصلاح المنطق، ومحقق المسائل والأجوبة لحسان بن ثابت في حين نسبه محقق تنقيف اللسان لحنظلة بن المصباح.

(٢) الخصائص ج ٢ ص ٢٤٨، وهذه الشواهد تنفي قول د. عبد الفتاح سليم: "حذف ألف المد من لفظ الجلالة في قولهم: لا والله، لم يرد عن العرب إلا في رجز منسوب إلى أعشى همدان" انظر كتابه: اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه ص ١٠٦.

(٣) المخصص (نعوت الخيل) ج ٦ ص ١٦٠، ج ١٧ ص ١٥٠.

(٤) سمط اللآلئ ج ١ ص ٣١.

(٥) الرسالة الكافية في جواز الذكر بحذف ألف الجلالة الثانية. مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٤٢٣، ولم أعثر عليها - بكل أسف - ولكن نقلت هذا النص من فهرس المخطوطات بالدار.

تُسْرَبُ بعض اللهجات إلى اللغة الأدبية المشتركة.^(١) ولا سيما أن "من شأن العرب الحذف إذا عرف المعنى وكثر الاستعمال"^(٢).

ولكن الباحث يرى أنه من الأفضل والأحسن نطق هذه الألف، ولا سيما أن لفظ الجلالة "الله" يختص بخصوصيات لغوية عن بقية الأسماء^(٣).

(١) لغة الشعر ص ١٦٢.

(٢) أدب الكتاب للصولي ص ٣٥، ومن المعلوم أن الحذف ليس على إطلاقه ولكنه مَقَيَّد بالسماح، والاقتصار على حروف الزيادة والنقصان وهى الألف والواو والياء؛ ولهذا حكى الصولي بعد ذلك أنه "رُوي أن كاتب عمرو بن العاص كتَب إلى عمر بن الخطاب: بَم الله، وحذَف السين، فأمر عمر بضربه فضرِب".

(٣) من هذه الخصوصيات أنه يجوز الجمع بين حرف النداء، و"أل" فى اسم الله تعالى باتفاق النحويين فى حين أنهم اختلفوا فى غير هذا الاسم (شرح ابن عقيل ج ٢ ص ٢٦٥)، ومنها أن الألف الأولى من هذا الاسم تُقَطَّع فى قولنا: "يا الله" مع أنها ألف وصل. وهناك خصوصيات أخرى يودّ الباحث لو يجمعها فى بُحَيْثٍ مستقلّ.

سئل الأصمعي عن قول الشاعر:

بالخيرِ خَيْرَاتٍ وإن شَرًّا فَا ولا أريدُ الشرَّ إلا أن تَأْ

فقال: هذا ليس بصحيح في كلامهم، وإنما يتكلمون به أحياناً^(١).

ومن الواضح أن الأصمعي لم يطعن في قول الشاعر^(٢)، ولكنه أراد أن هذا القطع بمنأى عن الفصاحة، وهو مُحَقِّقٌ، وقد حكى هو نفسه بعض الأمثلة لهذا الاستعمال، ومن ذلك أنه أنشد قول النابغة:

وَنَسَجَ سُلَيْمٌ كُلَّ قَضَاءٍ ذَائِلٍ

وعَلَّقَ عليه بقوله: أراد سليمان بن داود^(٣)، كما أنشد قول الآخر^(٤):

نادى مُنَادٍ مِنْهُمْ أَلَا تَأْ قالوا جميعاً كُلُّهُمْ بَلَى فَا

وقد حمل النحاة مثل هذا القطع على الضرورة^(٥)، وقد أحسن أبو الحسن الجرجاني حين قال: "وقد يجيء عن العرب شواذ لا تُجَعَلُ أصولاً، ولا يلزم لها قياس؛ لأن ذلك لو ساغ واستمر لانقلبت اللغة، وانتقضت الحقائق، وهُم إلى الحذف فيه أميل، وبالتخفيف أولع، وعلى ذلك قالوا: درس المَنَا^(٦) يريد المنازل، وقالوا:

(١) انظر حرف التاء من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) رَوَى هذا البيت في إعراب ثلاثين سورة ص ١٤٧، والمحكم (م ع ي) ج ٢ ص ١٩٣، وكذا في لسان العرب (م ع ي) ونسبه إلى حكيم بن مُعَيَّة بلفظ:

بالخيرِ خَيْرَاتٍ وإن شَرًّا فَأَيَّ ولا أريدُ الشرَّ إلا أن تَأَيَّ

ونقله د. حماسة عبد اللطيف في لغة الشعر ص ٢٠٧ نقلاً عن السيرافي بلفظ:

بالخيرِ خَيْرَاتٍ وإن شَرًّا فَا ولا أريدُ الشرَّ إلا أن تَأْ

(٣) كتاب السلاح للأصمعي ص ١٠٤.

(٤) كتاب المقصور والممدود لابن ولاد ص ١٧، والبيت بلا نسبة في المقصور والممدود للقالبي ص ٢٩٣.

(٥) لغة الشعر ص ٢٠٥.

(٦) إشارة إلى قول لبيد:

قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَرُقِ الْحَمِّ^(١)، يريد الحَمَامَ، وهذا باب يتسع فيه القول وتتشعب فيه الوجوه، وقد صُنِّفَتْ فيه كتب معروفة، ولأهل الكوفة فيه رُخْص لا تكاد توجد لغيرهم من النحويين غير أنهم لا يبلغون به مرتبة الإهمال، ولا يُعَرِّضُونَهُ لِتَحَكُّمِ الشُّعْرَاءِ، ويجعلون هذا الباب من الضرورة ويقتصرون به على الحاجة^(٢)، كما عدَّ ابن سنان الخفاجي كذلك هذا الحذف مما تنأى به الكلمة عن الفصاحة^(٣). وقد حاول د. إبراهيم أنيس تخريج هذا الاستعمال على أنه مظهر من مظاهر السرعة في النطق لدى بعض القبائل البدوية اقتصاداً في الجُهد العَضَلِي، وأن هذا الحذف "على كل حال يُحَقِّقُ الغرض بين المتكلم والسامع ولا يُخِلُّ بهدف الكلام، وهو الفهم"^(٤) ولكن هذه المحاولة لم تَلَقَّ قبولاً عند بعض تلاميذه ومنهم د. حماسة عبد اللطيف الذي استند إلى قول د. تمام حسان: "اللغة حين تجد في الكلمة الطويلة بياناً لمعنى أكثر مما في الكلمات القصيرة، ربما تهجر الكلمة القصيرة إلى الكلمة الطويلة"^(٥) وقول يسبرسن: "نزعة الاختصار تظهر بوضوح في البلاد التي يزيد حظها من الحياة المدنية، وسبب ذلك أن الزمن في مثل هذه الحال عنصر جوهري"^(٦).

درس المنا بمُتَالَعِ قَابَانِ

يريد المنازل. انظر: رسالة التلميذ لعبد القادر البغدادي ص ٢٢٤ ضمن نواذر المخطوطات .

(١) هكذا والبيت نسبته ابن سنان في سرِّ الفصاحة ص ٨٥ لرؤية بن العجاج، بلفظ "الحَمَا"، ولكنه للعجاج في الكتاب لسيبويه ج ١ ص ٢٦، ١١٠ بلفظ "الحَمَى".

(٢) الوساطة بين المتنبي وخصومه ص ٣٤٠.

(٣) سر الفصاحة ص ٨٥ .

(٤) في اللهجات العربية ص ١٢٤، وانظر ص ١٣٢، ولست أدري كيف ذهب الدكتور أنيس إلى هذا؟ والواقع أن هذه الأبيات لا يفهمها إلا من جهد نفسه في معرفة المحذوف منها، ولكن كلام د. أنيس من الممكن أن ينطبق على لهجة بعض المناطق في محافظة بنى سويف بمصر حيث يحذفون أواخر بعض الكلمات لا سيما في الأعلام فيقولون: (يا محم) يقصدون (يا محمد)، و(يا وا) يقصدون (يا وائل) ونحو ذلك. ومما يؤكد ذلك ما نقله د. حماسة عبد اللطيف في لغة الشعر ص ٢٠٧ عن السيرافي من اختلاف النحاة في المحذوف من البيت الذي تكلم فيه الأصمعي .

(٥) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٤٦، وانظر مناهج البحث في اللغة ص ١٨٣ - ١٨٦ .

(٦) لغة الشعر ص ٢٠٦ نقلاً عن اللغة بين الفرد والمجتمع ص ١٧٧ .